تقرير
الجمعية العالمية للشيخوخة

فيينا ، ٢٦ تموز/يوليه - ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٢

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الى إحدى وثائـق
الأمـــم المتحـــدة

A/CONF.113/31

منشـــورات الأمم المتحـــدة

رقم المبيع : A.82.I.16

00900

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول	— الخلفية التاريخية للجمعية العالمية للشيخوخة	١—١٧	١
الثاني	— الحضور وتنظيم العمل	١٨—٥٢	٧
	ألف — تاريخ ومكان انعقاد الجمعية العالمية	١٨	٧
	باء — المشاورات السابقة للمؤتمر	١٩	٧
	جيم — الحضور	٢٠—٢٧	٧
	دال — افتتاح الجمعية وانتخاب رئيس لها	٢٨—٤٤	١٠
	هاء — رسائل رؤساء الدول أو الحكومات	٤٥	١٣
	واو — اعتماد النظام الداخلي	٤٦	١٣
	زاى — اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٤٧—٤٨	١٤
	حاء — انتخاب أعضاء المكتب بخلاف الرئيس	٤٩	١٥
	طاء — تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض	٥٠—٥١	١٥
	ياء — آثار مقررات الجمعية العالمية على الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة	٥٢	١٦
الثالث	— موجز المناقشة العامة	٥٣—١٤٦	١٧
الرابع	— تقارير الهيئات الفرعية والاجراءات التي اتخذتها الجمعية العالمية بشأن هذه التقارير	١٤٧—١٧٤	٤٣
	ألف — مشروع تقرير اللجنة الرئيسية	١٤٧—١٥٦	٤٣
	باء — تقرير لجنة وثائق التفويض	١٥٧—١٧٤	٤٦
الخامس	— اعتماد تقرير الجمعية العالمية	١٧٥—١٨٩	٥١
السادس	— خطة العمل الدولية للشيخوخة والقرارات الأخرى والمقرر التي اتخذتها الجمعية العالمية ...	١٩٠	٥٥

المرفقات

الأول	— نص الرسائل التي وجهها رؤساء الدول أو الحكومات الى الجمعية العالمية	١٠٣
الثاني	— قائمة بالوثائق	١١١

الفصل الأول

الخلفية التاريخية للجمعية العالمية للشيخوخة

١ - في مناسبات مختلفة ، وقبل عام ١٩٧٧ ، بل في وقت يسبق ذلك بكثير ويرجع الى عام ١٩٤٨ ، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٣ (د - ٣) الخاص بمشروع اعلان حول حقوق كبار السن ، لقي موضوع حالة كبار السن أو المسنين أو الأشخاص الأكبر سنا في المجتمع ، اهتماما تبعيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي هيئات الأمم المتحدة ، ولا سيما المعنية منها بالمسائل الاجتماعية . فعلى سبيل المثال ، أشارت الجمعية العامة ضمن جملة أمور ، في المادة ١١ من الاعلان الخاص بالتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، الذى يشير أيضا الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان والى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان) الى الحاجة الى حماية حقوق المسنين وتأمين رفاهتهم وعلى نحو مماثل ، اتخذت الجمعية العامة عام ١٩٧٣ قرارها ٣١٣٧ (د - ٢٨) المعنون " مسألة كبار السن والمسنين " . وكان الموضوع قد بحث كذلك من قبل الوكالات المتخصصة بالقدر الذى يدخل في نطاق أنشطتها ، وعلى وجه الخصوص ، من قبل منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . وبالاضافة الى ذلك ، فان خطة العمل العالمية للسكان التي اعتمدها مؤتمر السكان العالمي المعقود في ١٩٧٤ تحتوى على نص يحث جميع الحكومات على أن يراعوا مراعاة كاملة ، في سياستهم الانمائية ، آثار تغير أعداد ونسب المسنين بين السكان .

٢ - أما في سنة ١٩٧٧ فقد عالج المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة الموضوع على نحو أكثر تحديدا . ففي ١٦ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام ، اتخذت الجمعية العامة ، بعد الاحاطة علما بقرار المجلس ٢٠٧٧ (د - ٦٢) ، القرار ٣٢/١٣٢ ، وفيه عمدت ، في جملة أمور ، الى دعوة الدول الى ابداء رأيها حول استحسان الدعوة الى انعقاد " جمعية عالمية للشيخوخة " (الفقرة ٢ ، وكانت هذه هي المناسبة الأولى التي استعمل فيها هذا التعبير) وقررت نظر الموضوع في دورتها اللاحقة (٣٣) في سياق بند عنوانه " مشاكل كبار السن والمسنين " ، وعلى ضوء تقرير من الأمين العام ، والملاحظات ذات الصلة التي تبديها الدول الأعضاء .

٣ - وبعد ذلك بعام ، اتخذت الجمعية العامة اثناء دورتها الثالثة والثلاثين ، القرار ٣٣/٥٢ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذى قررت به ، ضمن جملة أمور ، " أن تنظم . . . جمعية عالمية في ١٩٨٢ ، تكون بمثابة محفل للشروع في برنامج عمل دولي يستهدف تأمين الضمان الاقتصادى والاجتماعي لكبار السن ، وكذلك اتاحة الفرص لهم للاسهام في التنمية الوطنية " . وقد طلبت الجمعية العامة ، بالقرار ذاته ، الى الأمين العام أن يعد مشروع برنامج للجمعية العالمية ، وأن يقدمه مشفوعا بتوصياته عن تنظيم الجمعية ومقاصدها ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، بعد ذلك بعامين .

٤ - وقد استمرت الأعمال التحضيرية للجمعية العالمية في غضون ذلك على المستوى الوطني

والدولي ، وكجزء من أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والهيئات الحكومية الدولية المعنية . وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٤/١٥٣ بشأن " مسألة كبار السن والمسنين " ، وبعد أن أحاطت علما فيه ، مع التقدير ، بتقرير مرحلي للأمين العام حول المسألة ، وسلمت بالزيادة في عدد ونسبة القطاع الأكبر سنا بين السكان في عدد متزايد من البلدان ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لهذه الظاهرة ، قامت بتوجيه بعض التوصيات الى الحكومات المعنية ، بما فيها توصية تتعلق باشتراكها الكامل في الجمعية العالمية المقرر عقدها في ١٩٨٢ . وبالاضافة الى ذلك طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام ضمن جملة أمور أن يجمع المعلومات اللازمة التي يمكن أن تستخدمها الاجتماعات التحضيرية الاقليمية المتوخى عقدها تمهيدا لانعقاد الجمعية العالمية ، ومساعدة الحكومات ، بناء على طلبها ، في تخطيط وتنفيذ السياسات الخاصة بكبار السن ، وفي أعمالها التحضيرية للجمعية العالمية . كما طلبت الجمعية العامة ، في القرار ذاته ، الى الوكالات المتخصصة ، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى - وبخاصة وكالات الأمم المتحدة الممولة - والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أن تستمر في ايلاء اهتمامها ودعمها للأنشطة المتعلقة بالمسنين .

٥ - وقد بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته في ربيع ١٩٨٠ موضوع " الجمعية العالمية لكبار السن " آخذا في اعتباره القرارات السابقة للجمعية العامة وتقريرا للأمين العام . واتخذ المجلس في ٢ أيار/مايو ١٩٨٠ القرار ١٩٨٠/٢٦ ، ورجا به الأمين العام " أن يعيّن ، من خارج الأمم المتحدة ، أمينا عاما متفرغا للجمعية العالمية ، يكون خبيرا معترفا به بأحوال المسنين ، وتكون له خبرة بمنظومة الأمم المتحدة " ؛ وفي نفس الوقت طلب المجلس أن " يبذل كل جهد لاستيعاب النفقات المتعلقة بانشاء منصب الأمين العام للجمعية العالمية . . عن طريق الموارد القائمة و/أو المساهمات الطوعية " . وبنفس القرار ، وجه المجلس عددا من التوصيات الى الجمعية العامة ؛ ومما أوصى به أنه ينبغي للجمعية العامة :

'١' أن تقرر انشاء لجنة استشارية للجمعية العالمية تتكون مما لا يزيد على ٢٣ دولة عضوا يعيّنها رئيس اللجنة الثالثة للجمعية العامة على أساس التوزيع الجغرافي العادل ؛

'٢' أن ترجو الأمين العام ان يعقد اللجنة الاستشارية باسرع ما يمكن عام ١٩٨١ بمركز فيينا الدولي ؛

'٣' أن ترجو الأمين العام ، أن يعد مشروع خطة عمل دولية في وقت مناسب ، بالتشاور مع الدول الأعضاء ، لكي تنظر فيه اللجنة الاستشارية ؛

'٤' أن تطلب من الجمعية العالمية ، أن تقدم ، ان أمكن ذلك ، المقترحات والتوصيات التي تراها مناسبة الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

وفضلا عن ذلك ، أوصى المجلس الجمعية العامة الاستعانة بالحكومات ، والوكالات المتخصصة

المعنية ، واللجان الاقليمية ، والمنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية للجمعية العالمية وفي الجمعية ذاتها .

٦ - وقد اعتمدت الجمعية العامة فيما بعد في السنة ذاتها ، بقرارها ٣٥/١٢٩ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، توصيات المجلس . وقد تقرر أيضا ، بموجب ذلك القرار " تغيير اسم الجمعية العالمية الى الجمعية العالمية للشيخوخة ، نظرا للصلة المتبادلة بين المسألتين المتعلقتين بالأفراد المسنين وتقدم السكان في السن " . وقد نصت الجمعية العامة ، بالقرار ذاته ، على انشاء صندوق للتبرعات للجمعية العالمية ودعت الى التبرع للصندوق ؛ ودعت أيضا صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الى مواصلة تقديم دعم مالي الى الأعمال التحضيرية للجمعية العالمية ؛ ودعت الدول الأعضاء الى النظر في تنظيم لجان وأنشطة وطنية دعما لمقاصد الجمعية العالمية . وأخيرا قررت الجمعية العامة تناول الموضوع في دورتها السادسة والثلاثين في ضوء تقرير مرحلي آخر من الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية للجمعية العالمية .

٧ - وعملا بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما اعتمدته الجمعية العامة ، عيّن الأمين العام السيد وليم كيريفان من الولايات المتحدة الامريكية أمينا عاما للجمعية العالمية للشيخوخة ، اعتبارا من أول حزيران/يونيه ١٩٨١ (١) .

٨ - وفي ١٩٨١ أيضا أبلغ رئيس اللجنة الثالثة للجمعية العامة الأمين العام ، برسالتين مؤرختين ٣٠ حزيران/يونيه و ١٣ آب/اغسطس ١٩٨١ ، بأنه عيّن ، بعد التشاور مع المجموعات الاقليمية المختلفة وعلى أساس التوزيع الجغرافي العادل ، الدول الأعضاء الاثنتين والعشرين التالية أعضاء في اللجنة الاستشارية للجمعية العالمية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، اندونيسيا ، بنن ، توغو ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، سورينام ، السويد ، شيلي ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، كوستاريكا ، لبنان ، مالطة ، المغرب ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان (٢) .

٩ - وعقدت اللجنة الاستشارية دورتها الأولى في فيينا في الفترة من ١٧ الى ٢١ آب/اغسطس ١٩٨١ وانتخبت السيد أ.هـ.ب. دي بونو (مالطة) رئيسا لها كما انتخبت الأعضاء الآخرين لمكتبها ونظرت بصفة خاصة ، في الأعمال التحضيرية للجمعية العالمية والتنظيم المقترح لها وفي مشروع خطة عمل دولية بشأن الشيخوخة (٣) . وقد اعتمدت اللجنة عددا من التوصيات تتعلق بمكان انعقاد الجمعية

---

(١) انظر تقرير الأمين العام ذا الصلة ، A/36/472 الفقرة (٤) .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة (٥) .

(٣) للاطلاع على تفاصيل انتخاب أعضاء المكتب وحضور الأعضاء وبيان عن أعمال اللجنة في تلك الدورة ، انظر تقرير اللجنة في الوثيقة A/36/472 ، المرفق .

العالمية (٤) ومشروع جدول الأعمال المؤقت للجمعية العالمية للشيخوخة وتنظيم الجمعية والدورة الثانية للجنة .

١٠ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين قرارين لهما صلة بالموضوع . وقدمت الجمعية العامة ، بالأول من هذين القرارين ، رقم ٣٦/ ٢٠ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ عنوانه " مسألة كبار السن والمسنين " ، عددا من التوصيات موجهة الى الحكومات بشأن التدابير اللازمة على الصعيد الوطني والخاصة بكبار السن والمسنين وناشدت الدول الأعضاء التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للجمعية العالمية للشيخوخة ورجت ، ضمن أمور أخرى ، من الأمين العام أن يتولى أو يدعم بعض الأنشطة الخاصة بموضوع الشيخوخة ويقدم تقريرا عن نتائج تلك الأنشطة الى الدورة السابعة والثلاثين . وبالاضافة الى ذلك ، دعت الجمعية العامة صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الى " مواصلة تقديم الدعم المالي في ميدان الشيخوخة ، ولا سيما من أجل تنفيذ خطة العمل التي سوف تسفر عنها الجمعية العالمية للشيخوخة " .

١١ - وبالقرار الآخر ٣٦/ ٣٠ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وعنوانه " الجمعية العالمية للشيخوخة " ، اتخذت الجمعية العامة بعض المقررات التي تتعلق بصورة محددة بالجمعية العالمية . وقد رحبت بعرض حكومة النمسا استضافة الجمعية العالمية للشيخوخة . وقررت أن تنعقد الجمعية العالمية للشيخوخة في فيينا في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه الى ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ يسبقها يومان للمشاورات السابقة للمؤتمر بغية التوصل الى اتفاق بشأن جميع المسائل الاجرائية والتنظيمية ، ووافقت على الهيكل التنظيمي للجمعية العالمية ؛ ورجت من الأمين العام - شريطة توفر الموارد - أن يدعو لعقد دورتين أخريين للجنة الاستشارية للجمعية العالمية في النصف الأول لعام ١٩٨٢ .

١٢ - عقدت اللجنة الاستشارية دورتها الثانية بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٦ الى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ واعتمدت خلالها ، بعد التداول في أثناء تسعة اجتماعات ، ١٠ توصيات ومقررات تتعلق بصفة خاصة بالاشتراك في الجمعية العالمية ، وجدول الأعمال المؤقت والنظام الداخلي المؤقت للجمعية العالمية ، وتاريخ انعقاد الدورة الثالثة للجنة ومكانها وجدول أعمالها (٥) .

١٣ - كذلك نظرت اللجنة الاستشارية في دورتها الثالثة المعقودة في فيينا في الفترة من ٣ الى ٧ أيار/مايو ١٩٨٢ في نص مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة والأعمال التحضيرية للجمعية العالمية للشيخوخة واتخذت عددا من المقررات . وبصفة خاصة أوصت بصيغة منقحة لجدول الأعمال المؤقت

---

(٤) انظر رسالة من وزير خارجية النمسا مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٨١ وموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة (الوثيقة A/36/357) .

(٥) للاطلاع على تفاصيل الحضور في الدورة وقائمة أعضاء المكتب (الذين أعيد انتخابهم) ونص المقررات بالاضافة الى سرد للمداولات في تلك الدورة ، انظر تقرير اللجنة (A/CONF.113/11) .

لتعتمدها الجمعية ووافقت (مع بعض التحفظات) على صيغة مشروع لخطة عمل دولية . وأوصت اللجنة كذلك الجمعية العالمية بالموافقة على تدابير مختلفة تتعلق باجراءات وتنظيم الجمعية ولجانها ، بما في ذلك توزيع بنود جدول الأعمال ، وتعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض ، وانتخاب أعضاء مكتب الجمعية واللجنة الرئيسية ، ومركز المنظمات غير الحكومية واشتراكها في الجمعية العالمية (٦) .

١٤ - كما تضمنت الأنشطة التحضيرية العديدة للجمعية العالمية للشيخوخة ، عقد اجتماعات تقنية على مختلف المستويات نظرت في المواضيع التي كان من المرجح أن تتناولها الجمعية العالمية . وقد انعقدت الاجتماعات بمبادرات مختلفة من الأمانة العامة واللجان الاقليمية أو الوكالات المتخصصة . ووفقا لتوصيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ذات الصلة بالموضوع ، أو بمبادرة الحكومات أو الهيئات غير الحكومية في بعض البلدان أو المناطق . وهكذا ، عقد اجتماع لخبراء منطقتي الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط في مالطة في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ؛ وعقد اجتماع يتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية في كوستاريكا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ؛ واجتماع خاص بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ؛ واجتماع يتعلق بمنطقة افريقيا في لاغوس في شباط/فبراير ١٩٨١ . وقد عقد اجتماع خاص بأمريكا الشمالية في حزيران/يونيه ١٩٨١ بناء على دعوة من منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة الامريكية . وعقد اجتماع لأوروبا الغربية بناء على دعوة من حكومة جمهورية المانيا الاتحادية في حزيران/يونيه ١٩٨١ . وفيما يتعلق بأوروبا الشرقية فقد أعد معهد دراسات علم الشيخوخة التابع لأكاديمية العلوم الطبية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في كييف ، بالاشتراك مع المعاهد المماثلة في أوروبا الشرقية ، تقريرا عن مسألة الشيخوخة كما تبدو في هذه المنطقة .

١٥ - وفيما بعد عقدت ، تحت رعاية اللجان الاقليمية المعنية ، سلسلة من الاجتماعات الحكومية الدولية لكل من المناطق الرئيسية للنظر في المسائل المتعلقة بالشيخوخة وكان الغرض منها وضع خطط اقليمية يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند اعداد خطة العمل الدولية التي من المقرر أن تعتمدها الجمعية العالمية . وقد عقد الاجتماع الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ ، واجتماعا افريقيا وأمريكا اللاتينية في آذار/مارس ١٩٨٢ ، واجتماع منطقة الاتحاد الاقتصادى الأوروبي في نيسان/ابريل ١٩٨٢ . وبدلا من أن يعقد اجتماع حكومي دولي لمنطقة غربي آسيا ، قدمت المنطقة الى الاجتماع السنوى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في أيار/مايو ١٩٨٢ وثيقة تتضمن مبادئ توجيهية وتوصيات عن الشيخوخة وذلك لاقرارها كمساهمة منها في الأعمال التحضيرية لمشروع خطة العمل الدولية .

---

(٦) للاطلاع على نص توصيات اللجنة الاستشارية ، انظر تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة (A/CONF.113/24) .

١٦ - وقد قامت الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بعقد اجتماعات هي الأخرى في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، ونيسان/ابريل ١٩٨١ ، وشباط/فبراير ١٩٨٢ ، وأيار/مايو ١٩٨٢ لاستعراض وتنسيق أنشطتها والاسهام في الأعمال التحضيرية للجمعية العالمية . وقد ساهم العديد من الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بوثائق أو دراسات تتعلق بنواح محددة من ظاهرة الشيوخة وذلك لعرضها على الجمعية العالمية .

١٧ - وقد تعاون عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الدولية ، ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تعاونا تاما مع الأمم المتحدة في سلسلة من الأنشطة التحضيرية للجمعية العالمية . وقد قامت ، بصفة خاصة ، بعقد محفل التقت فيه المنظمات في فيينا في آذار/مارس ١٩٨٢ للتحضير للجمعية .

الفصل الثاني

الحضور وتنظيم العمل

ألف - تاريخ ومكان انعقاد الجمعية العالمية

١٨ - عقدت الجمعية العالمية للشيخوخة في فيينا في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه الى ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٣٠ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ . وعقدت الجمعية العالمية خلال تلك الفترة ١٧ جلسة عامة .

باء - المشاورات السابقة للمؤتمر

١٩ - عقدت المشاورات السابقة للمؤتمر ، التي كان الاشتراك فيها مفتوحا أمام جميع الدول المدعوة الى الجمعية العالمية ، في فيينا في ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ للنظر في عدد من المسائل الاجرائية والتنظيمية . واجريت المشاورات برئاسة السيد أ.هـ.ب. دو بونو (مالطة) ، رئيس اللجنة الاستشارية للجمعية العالمية . وقدم تقرير المشاورات (A/CONF.113/L.1 و Add.1) الى الجمعية العالمية وقبل كأساس لتنظيم عملها .

جيم - الحضور

٢٠ - وقد كانت الدول التالية ممثلة في الجمعية العالمية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
افغانستان
اكوادور
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
انغولا
اوروغواي
ايران
ايرلندا
ايسلندا
ايطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتسوانا
بوروندي
بولندا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جيبوتي
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
الدانمرك
دومينيكا
الرأس الاخضر
رواندا
رومانيا
زائير
زامبيا
ساحل العاج
سان مارينو
سري لانكا
السلفادور
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيشيل
شيلي
الصين
العراق

غابون
غامبيا
غواتيمالا
غينيا
غينيا ـ بيساو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قبرص
الكرسي الرسولي
كمبوتشيا الديمقراطية
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبريا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا

مصر
المغرب
المكسيك
ملاوى
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
موزامبيق
النرويج
النمسا
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

٢١ ـ وكان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ممثلا في الجمعية .

٢٢ ـ وكان المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي للأمم المتحدة حاضرا في الجمعية . كما كانت ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ممثلة في الجمعية .

٢٣ - وكانت أمانات اللجان الاقليمية التالية ممثلة في الجمعية العالمية :

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

٢٤ - وكانت هيئات الأمم المتحدة وبرامجها التالية ممثلة أيضا :

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٢٥ - واشترك في أعمال الجمعية ممثلون عن الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة :

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

٢٦ - وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين بمراقبين :

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

جامعة الدول العربية

٢٧ - وحضر الجمعية العالمية عدد كبير من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وللاطلاع على قائمة المشتركين انظر الوثيقة A/CONF.113/INF.1 و Corr.1 و 2 و 3 .

دال ـ افتتاح الجمعية وانتخاب رئيس لها
(بندا جدول الأعمال ١ و ٢)

٢٨ ـ تم افتتاح الجمعية بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة من جانب السيد جان ريبـــرت ، المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي . وأشار المدير العام في بيانه الافتتاحـــي أنـــه لم يسبق لأمم العالم أن اجتمعت لتركز الأنظار بصورة خالصة على مسائل تتعلق بالشيخوخة وكبار السن ولتساهم ، بهذا الصدد ، في تحقيق الهدف النهائي للتنمية الذى كان وفقا لما تنص عليه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث : " التحسين الدائم لرفاهية جميع السكـان علـى أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع الفوائد الناتجة عنها توزيعا عادلا " .

٢٩ ـ وذكر أنه قبل بضع سنوات فقط كان ينظر الى مسألة الشيخوخة على أنها مسألة هامـة وموضـع اهتمام مباشر بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو فقط ، غير أنه قد أصبح من الواضح الآن أنه لا يمكـــن اعتبارها مسألة ثانوية بالنسبة للبلدان النامية . ومن المتوقع أن يتجاوز عدد كبار السن فـي العالـم المليار خلال خمسين سنة ، ومن المحتمل أن يعيش ثلاثة أرباعهم تقريبا في مناطق نامية بحلول ذلـك الوقت . وهذا الاتجاه الديموغرافي هو نتيجة للجهود الرامية للتحكم في الوفيات في مرحلتي ما قبـل الولادة والطفولة ، ولضمان الانخفاض في معدل المواليد ، ولتحسين التغذية ، والرعايـة الصحيـة ومكافحة الأمراض المعدية في مناطق عديدة من العالم . وهو أيضا نتيجة للجهود الرامية الى ضمان السلام والاستقرار في العالم . والواقع أن مسألة الشيخوخة بالنسبة للبلدان الصناعية والنامية على حـد سواء قد أصبحت أكثر من مسألة ديموغرافية أو اجتماعية فقد أصبحت أيضا مسألة انمائية .

٣٠ ـ ان التغييرات الجارية نتيجة لتزايد نسبة كبار السن الذين يعتمدون في رفاهتهم بـل وحتى في معيشتهم على الناس الأصغر سنا والناشطين اقتصاديا ، لها أثر على النظم الاقتصاديـــة ـ الاجتماعية لجميع البلدان . ومن الحتمي أن تظهر المشاكل في البلدان التي ينتفع المسنـون فيهـا تقليديا من الرعاية والحماية التي يتلقونها من أقاربهم أو مجتمعاتهم المحلية . ان طبيعة أية علاقـات من هذا القبيل تصبح واهنة في البلدان التي يزداد فيها عدد كبار السن المتكلين على السكـان الناشطين اقتصاديا في نفس الوقت الذى يحدث فيه تآكل تدريجي في الهياكل التقليدية ، مثل العائلة الموسعة ، بسبب ضغوط التحديث والتحضر وتغير القيم والمواقف الاجتماعية المصاحبة للنمو الاقتصادى . ولقد تفاقمت حدة هذه الصعاب ، التي يتطلب كثير منها حلولا أطول مدى ، نتيجة للأزمة الاقتصاديـة الراهنة التي تتميز بالتضخم والانكماش والزيادة في نقص العمالة والبطالة . ولقد ازداد الوضـع سـوءا في الحالات التي اضطرت فيها الحكومات ، تحت وطأة القيود الاقتصادية الصارمة ، أن تقوم باختيارات صعبة في توزيع الموارد العامة . وفي أغلب الحالات نجد أن القطاعات الاجتماعية كانت تحظى بأولويـة منخفضة . وكان هناك ميل لايلاء انتباه للبرامج الخاصة بكبار السن أقل مثلا مما يوجه للبرامج المتعلقة بصغار السن التي ينظر اليها بتحمس أكبر على أنها شكل من اشكال الاستثمار في المستقبل . وقد اكد ، في هذا الصدد ، الحاجة الى جهود منسقة وعاجلة من جانب الحكومات لكفالة انتعاش اقتصادى عالمـــي وبخاصة التعجيل في تنمية بلدان العالم الثالث .

٣١ - ومن أهم الاهداف لكثير من البلدان النامية اطالة متوسط العمر المتوقع . وذلك له أثره على التنمية اذا ما أريد كفالة حياة قوامها الكرامة البشرية والعيش اللائق ، ولذلك فان ثمة حاجة الى التعجيل بتنمية البلدان النامية والى بسط منافعها لتشمل جميع قطاعات السكان . ان حياة أطول وأصح ، حتى في البلدان الصناعية ، ليست امتيازا يقتسمه جميع الأفراد بالتساوى ، فمعدلات الوفيات والأمراض أعلى عند الجماعات الأفقر . وعليه فان المطلوب هو توزيع أكثر عدالة للموارد على كل من المستويين الوطني والدولي .

٣٢ - وأشار الى مشروع خطة العمل فقال ان مشروع الخطة يؤكد بحق أن مسائل الشيخوخة ينبغي أن ينظر اليها في اطار الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة السائدة في المجتمع . ويجب اعتبار الشائخين جزءا لا يتجزأ من السكان وعنصرا هاما وضروريا في العملية الانمائية . وقد ذكر مشروع الخطة بحق أن السياسات والبرامج ضرورية للتجاوب مع الاحتياجات والقيود المحددة لكبار السن . وقد تضمن مشروع الخطة توصيات مفيدة عديدة بشأن التدابير اللازمة في ميادين الصحة والاسكان والبيئة والأسرة والرعاية الاجتماعية وضمان الدخل والعمالة والتعليم . وقد حدد مشروع الخطة مجالات معينة للتعاون في البحث وتبادل المعلومات والخبرة على المستوى الدولي ، وأكد الحاجة الى تعريف الجمهور عامة بعملية الشيوخة وبالشائخين أنفسهم .

٣٣ - وأكد المدير العام أن البيانات المتوافرة عن الشيخوخة ينبغي زيادتها وتحسينها حتى يتسنى مساعدة الحكومات في وضع السياسات والبرامج لكبار السن وتطبيقها وتقييمها ، وكفالة ادماج الشائخين في العملية الانمائية . وأكد في هذا الصدد أهمية تبادل المهارات والمعرفة والخبرة فيما بين البلدان . وثمة مسألة أخرى جديرة بدراسة وبحث دقيقين على المستويين الوطني والدولي ، هي سياسات التقاعد وأثرها على العمالة . وقال انه في حين أن خفض سن التقاعد قد يزيد من فرص العمالة لصغار السن ، فقد ذكر أنها في الوقت نفسه قد تؤدى الى ابعاد تحكمي للأشخاص القادرين عن العملية الانتاجية . وبالاضافة الى ذلك ، فان صغار السن وقطاعات السكان الأكثر نشاطا ، في البلدان النامية ، ماضون في الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية بحثا عن عمل ، وقد أدى هذا الاتجاه الى مستقبل غير مأمون بصفة متزايدة لكبار السن الذين يتركهم هؤلاء وراءهم .

٣٤ - وقد لفت مشروع الخطة الانتباه الى الحاجة الى خفض تكاليف نظم الخدمة الاجتماعية والرعاية الصحية . وهذا مجال يحتمل ان يؤتي فيه تبادل المعلومات والخبرة بين البلدان ثماره . وهناك أيضا حاجة واضحة الى فحص الطرق والوسائل الخاصة بضمان نصيب ملائم ، ان لم يكن كافيا ، من الموارد للخدمات الاجتماعية للشائخين . ان المبادلات ذات المنفعة المشتركة عن مسائل الشيخوخة يمكن اجراؤها ايضا بين البلدان المتقدمة النمو التي تجرى تجارب واسعة النطاق حول مشروعات الرعاية الاجتماعية والأمنية لكبار السن ، وبين البلدان النامية التي تؤكد هياكلها وممارساتها الاجتماعية التقليدية أهمية الأسرة والمجتمع ؛ ولعل هناك امكانية أكبر للتعاون فيما بين البلدان النامية نفسها بسبب قيمها الثقافية المشتركة ومشاكلها الاجتماعية - الاقتصادية المتماثلة . وأكد مشروع الخطة أهمية تكثيف التعاون الدولي بما في ذلك على وجه الخصوص التعاون الاقليمي ، لاسداء مساعدة مباشرة

استجابة لطلبات الحكومات ولتعزيز البحث التعاوني وتبادل المعرفة والخبرة فيما بين البلدان التي يهمها الأمر .

٣٥ - وقد لاحظ المدير العام مع التقدير ، مساهمة اللجنة الاستشارية في وضع مشروع خطة العمل وكذلك مساهمة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في التحضير للجمعية العالمية . وأعرب عن ثقته في أن تؤيد المنظمات غير الحكومية تأييدا تاما تنفيذ خطة العمل .

٣٦ - واعترف أيضا بتعاون ومساهمة الوكالات المتخصصة المعنية واللجان الاقليمية للأمم المتحدة في عمليات التحضير الموضوعية للجمعية وأعرب عن الأمل في زيادة هذا التعاون ودعمه .

٣٧ - وفي الختام ، أكد للجمعية ، بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة ، أن الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وخاصة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، ستبذل كل جهد ، بالتعاون الوثيق مع المنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، لكفالة التنفيذ الفعّال لاستنتاجات الجمعية العالمية للشيخوخة وتوصياتها ، عندما تقرها الجمعية العامة في دورتها القادمة .

٣٨ - وفي خطاب افتتاحي ألقاه سعادة الدكتور رودولف كيرشلاغر ، الرئيس الفيدرالي لجمهورية النمسا ، البلد المضيف ، رحب الرئيس بالمشتركين وأعرب ، باسم حكومة النمسا وشعبها ، عن أطيب التمنيات بنجاح الجمعية العالمية للشيخوخة . وقال انه على الرغم من أن الأمم المتحدة منظمة دول فان أنشطتها وسياساتها ينبغي ان تركز على الفرد وعلى الجنس البشري . وقال انها ظلت حتى الآن تعالج الحقوق الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما تبحث مركز ومعاملة المرأة والطفل والمعوقين على سبيل المثال . وبالدعوة لعقد الجمعية العالمية للشيخوخة تجلى احساس الأمم المتحدة بالمشاكل الناجمة عن الحياة اليومية .

٣٩ - وأكد الدكتور كيرشلاغر ، على أنه ضمن ما تبذله الدول من جهد للنهوض بنوعية حياة الشائخين ، يجب عليها أيضا أن تسعى لتحقيق الأهداف الاساسية للأمم المتحدة ، ومن بينها القضاء على الحروب والعنف والتهديد بالقوة في العلاقات الدولية ، وأن تعمل على نزع السلاح ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد وذلك بغية سد الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

٤٠ - ومضى يقول ان كثيرا من المسنين يرزحون تحت أعباء الحياة اليومية ويعانون من الوحدة أو عدم التقدير . وهناك آخرون يحتاجون الى الرعاية بسبب المرض أو غيره من اوجه العجز . وتختلف احتياجات المسنين من فرد الى آخر ، كما تختلف حسب البيئة والحالة السياسية والاقتصادية لبلدانهم . ويمكن عن طريق الحكومات والمجتمع والمساعدة الذاتية في بعض الحالات تخفيف حدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشائخين المعوزين . ويمكن أن يوفر الدعم للمحتاجين من هذه الفئة العمرية عن طريق الأسرة والجيران والمجتمع المحلي . وأعرب عن أمله في أن يتم أثناء الجمعية اعداد برنامج عملي المنحى من أجل توفير الضمان الاجتماعي والاقتصادي للشائخين واشراكهم في التنمية .

٤١ - وقد انتخبت الجمعية العالمية بالتزكية الدكتورة هيرتا فيرنبرغ ، الوزيرة الفيدرالية لشؤون العلم والبحث ورئيسة وفد النمسا ، رئيسة للجمعية العالمية للشيخوخة .

٤٢ - وقالت الرئيسة وهي تقدم الشكر ، باسم حكومة النمسا وشعبها ، الى الجمعية العالمية لانتخابها ، ان الوثائق المتعلقة بالجمعية توضح أن احتياجات كبار السن والشائخين ستزداد وأن كافة الدول ستتأثر في المدى الطويل . وأكدت ان مداولات الجمعية ينبغي ألا تستهدف واضعي السياسة فقط ، بل أيضا وسائط الاعلام ، والمخططين الاجتماعيين والمجموعات ذات النفوذ ، والمواطن العادي ، وهذا هو الأهم ؛ وأعربت عن أملها في أن تنبه الجمعية الرأي العام العالمي الى النواحي الانمائية والانسانية لظاهرة الشيخوخة . وينبغي للجمعية أن توقظ مشاعر العالم لصالح الشائخين . ويجب عليها أن تبذل قصارى جهدها لتكون على مستوى التوقعات المرجوة منها والآمال المعقودة عليها . والاخفاق في هذا لن يعرّض الثقة فيها للخطر فحسب ولكنه سيؤثر أيضا تأثيرا ضارا على الأمم المتحدة نفسها . ويتوقع ملايين الناس في جميع أرجاء العالم أن يحقق هذا التجمع الموقر نتائج ملموسة .

٤٣ - ويشكل مشروع خطة العمل ، الذي أعد بدقة خلال الدورات الثلاث التي عقدتها اللجنة الاستشارية ، أساسا سليما ونقطة انطلاق لبرنامج طويل الأجل عملي المنحى . وأعربت الرئيسة عن امتنانها لأعضاء اللجنة الاستشارية ، ولا سيما رئيسها السيد دي بونو ، لما بذلوه من جهود لا تكل في اعداد مشروع خطة العمل . وأعربت الرئيسة عن أملها أن تقابل خطة العمل الدولية بتوافق الآراء على أوسع نطاق ممكن . ولتحقيق هذه الغاية ، ينبغي للجمعية أن تدرك في جميع الأوقات أن مهمتها الأساسية هي معالجة مشاكل الشيخوخة . وقالت انها تأمل باخلاص ألا يحدث ، حيثما تظهر قضايا أخرى تتسم بالمزيد من العمومية ، مهما كانت أهميتها ، أن يؤدي مضمونها السياسي الى تحويل انتباه الجمعية عن هذه المهمة النبيلة أو منعها من أن تعتمد بالاجماع خطة عمل عالمية .

٤٤ - وسوف يتوقف نجاح الجمعية الى حد بعيد على متابعة مقرراتها . وينبغي أن تغطي هذه المقررات الترتيبات المؤسسية والتنظيمية والمالية الضرورية لتنفيذ توصياتها . وقالت الرئيسة انها ولئن كانت تدرك أن من الصعب تلبية المتطلبات المالية في وقت يتسم بصعوبات وقيود اقتصادية عالمية النطاق ، الا أنها ترى أن المرء يجب ألا يتجاهل - كما انه لا يستطيع أن يتجاهل - المساهمة الحقيقية فعلا التي يمكن للشائخين أنفسهم تقديمها من أجل تنمية ورفاه الأمة . وأشارت الى أن تجربة الماضي أظهرت أن اهمال مشاكل الحاضر لا يمكن أن يؤدي الا الى زيادة تكاليفها في المستقبل . وأعربت عن الأمل في أن تتمكن الجمعية من اعداد آليات ملائمة لهذه الغاية .

هاء - رسائل رؤساء الدول أو الحكومات

٤٥ - في الجلسة الافتتاحية للجمعية العالمية ، استمعت الجمعية الى رسائل تتمنى لها النجاح وجهها اليها قداسة البابا ورؤساء دول أو حكومات الولايات المتحدة الامريكية والهند وبولندا (يرد النص الكامل لهذه الرسائل في المرفق الأول لهذا التقرير) .

واو - اعتماد النظام الداخلي
(البند ٣ (أ) من جدول الاعمال)

٤٦ - في الجلسة العامة الأولى التي عقدتها الجمعية العالمية في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ ،

اعتمدت الجمعية النظام الداخلي المؤقت الذى وافقت عليه اللجنة الاستشارية (A/CONF.113/2) ، رهنا بتعديل المادة ٦ بحيث يكون نصها كما يلي :

" الانتخابات

" تنتخب الجمعية العالمية أعضاء هيئة المكتب التالين : الرئيس وثلاثة نواب رئيس للتنسيق و ٢١ نائبا آخر للرئيس ومقررا عاما ، وكذلك رئيسا للجنة الرئيسية التي أنشئت وفقا للمادة ٤٢ " .

زاى - اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
(البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)

٤٧ - أقرت الجمعية العالمية ، في نفس الجلسة ، كجدول أعمال لها - جدول الأعمال المؤقت الذى أوصت به اللجنة الاستشارية (A/CONF.113/1) أى ما يلي :

١ - افتتاح الجمعية العالمية

٢ - انتخاب الرئيس

٣ - المسائل التنظيمية والاجرائية :

(أ) اعتماد النظام الداخلي

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

(ج) انتخاب أعضاء المكتب بخلاف الرئيس

(د) وثائق تفويض الممثلين لدى الجمعية العالمية

'١' تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

'٢' تقرير لجنة وثائق التفويض

٤ - المناقشة العامة

٥ - الشيخوخة والتنمية : المسائل الانمائية

٦ - الشيخوخة والتنمية : المسائل الانسانية

٧ - خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة

٨ - اعتماد تقرير الجمعية العالمية

٤٨ - كما قررت الجمعية العالمية في نفس الجلسة ، أن تنظر في البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ و٨ من جدول الأعمال في الجلسات العامة والبنود ٥ و ٦ و ٧ في اللجنة الرئيسية ، على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية بمقررها ٣ (د - ٣) .

حاء - انتخاب أعضاء المكتب بخلاف الرئيس
(البند ٣ (ج) من جدول الاعمال)

٤٩ - انتخبت الجمعية العالمية في جلستيها العامتين - الأولى والثانية المعقودتين في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ أعضاء المكتب التاليين :

نواب الرئيس للتنسيق : السيد بابكر دياجنـي (السنغال)
السيدة سلفيا ب . مونتيز (الفلبين)
الدكتورة يانوس سنتاجوتاى (المجر)

نواب الرئيس للجمعية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الجمهورية الدومينيكية	الكويت
اندونيسيا	رومانيا	ليبريا
بلغاريا	سرى لانكا	ليسوتو
جامايكا	السويد	المغرب
الجزائر	شيلي	الولايات المتحدة الامريكية
جمهورية تنزانيا المتحدة	الصين	اليابان
جيبوتي	فرنسا	
	فنزويلا	

المقرر العام : ل.ج . هينار (سورينام)
رئيس اللجنة الرئيسية : الدكتور أ.هـ.ب. دى بونو (مالطة)

طاء - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض
(البند ٣ (د) ' ١ ' من جدول الاعمال)

٥٠ - أوصت اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العالمية ، وفقا للمادة ٤ من النظام الداخلي المؤقت ، بتعيين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبابوا غينيا الجديدة ، وباراغواى ، وبنما ، والصين ، وغانا ، والنيجر ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، أعضاء في لجنة وثائق التفويض على أن يكون مفهوما أنه في حالة غياب دولة ما تحل الجمعية محلها دولة أخرى تنتمي الى نفس المجموعة الاقليمية وتعيّنها تلك المجموعة .

٥١ - ونظرا لأن غانا وبابوا غينيا الجديدة وباراغواى غير ممثلين في الجمعية العالمية ، فقد عيّنت المجموعات الاقليمية المعنية بدلا عنها الأرجنتين ونيجيريا وتايلند للعمل كأعضاء في لجنة وثائق التفويض . وتبعا لذلك ، أنشأت الجمعية العالمية لجنة لوثائق التفويض ، مشكّلة من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، وبنما ، وتايلند ، والصين ، والنيجر ، ونيجيريا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية .

ياء - آثار مقررات الجمعية العالمية على الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة

٥٢ - في الجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية العالمية للشيخوخة ، المعقودة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، أدلت أمينة الجمعية ببيان فحواه أن أية مقررات للجمعية العالمية تتضمن آثارا على الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة ، ستعرضها الأمانة العامة على الجمعية العامة وقت النظر في تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة .

الفصل الثالث

موجز المناقشة العامة

٥٣- جرت المناقشة العامة في ١٣ جلسة عامة للجمعية العالمية من ٢٦ تموز/ يوليه الى ٣آب / اغسطس١٩٨٢ . والفقرات التالية تعكس ،على نحو موجز ،النقاط التي ركز عليها المتحدثون في المناقشة .

٥٤- وتكلم ممثلو الدول ،والمراقبون وممثلو الوكالات المتخصصة ،وهيئات الأمم المتحدة ،وعديد من المنظمات الدولية الحكومية . كذلك تكلم عدد من المنظمات غير الحكومية .

ألف - بيانات استهلالية

٥٥- سرد السيد وليام كريغان ،الأمين العام للجمعية العالمية للشيخوخة ،لدى افتتاحه للمناقشة العامة المبادىء التي اهتدت بها الأعمال التحضيرية للجمعية . وأولها أنه ينبغي أن يكون للجمعية نتيجة عملية ،كما ينبغي لها أن تتصدى لمشاكل التغيّرات الديموغرافية ،وما ينجم عنها من شيوخ في المجتمعات . والمبدأ الثاني أنه ينبغي عليها ان تتجنب التجريدات : فينبغي للحكومات أن تدرك أن شيخوخة السكان سوف تحتم تغييرات في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،بينما تتذكر ،في الوقت ذاته ،أنها تتعامل مع بشر . والمبدأ الثالث هو أن الموضوع الذى ستتناوله الجمعية أساسي لعامة البشر .

٥٦- وقال ان الشيخوخة وكون الشخص كبيرا في السن ،ظاهرتان اجتماعيتان ،وحضاريتان أساسا ؛ وهما تجربة انسانية يمر بها جميع البشر مهما تباينت الخبرة والتقاليد ،والفروقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وعلى الجمعية أن تتجنب خطر تقسيم الشيخوخة الى موضوعين منفصلين : الشيخوخة في البلدان المتقدمة النمو والشيخوخة في البلدان النامية .

٥٧- وبينما يوجد الان ، بلغة الأرقام المطلقة ،عدد من المسنين في البلدان النامية أكبر من عددهم في البلدان المتقدمة النمو ،ويتحول الميزان باطراد تجاه البلدان النامية ،قال ان أعداد المسنين آخذة في الازدياد في جميع المجتمعات وفي جميع القارات. وان مهمة الجمعية هي أن تدرك أثر التغيرات الديموغرافية على المجتمعات وتترجم ادراكها هذا الى خطة عمل فعلية .

٥٨- وقال انه يعتقد أنه قد يكون من الخطأ ،الادعاء بأن شيخوخة المجتمعات مسألة تثير اهتمام البلدان الغنية والمتقدمة النمو وحدها . اذ يجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ،كفالة رفاه المسنين - أى تغذيتهم ،وصحتهم واسكانهم ،وروابطهم الاجتماعية وحياتهم الثقافية - بالرغم من تباين الظروف المحددة من بلد الى بلد .

٥٩- وأضاف ،انه علاوة على ذلك ،قد يتعرض للخطر الرفاه الاقتصادى والاجتماعي للمجتمع بأسره

اذا لم تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات المتزايدة للفئة الشائخة والموارد الكامنة التي يستطيع المسنون تقديمها للمجتمع. ومن الأساسي الحصول على مزيد من المعلومات في بعض المجالات ، مثل العلاقة بين شيخوخة المجتمعات من جهة والاقتصاد وأنماط الاستثمار والاستهلاك من جهة أخرى ، وأوضح أن حتى في تلك البلدان القليلة التي لم تنل فيها الشيخوخة بعد أولوية الاهتمام (بسبب الهجرة المحدودة من الريف الى الحضر ، والتصنيع المحدود ، أو الافتقار الى تجمع رأس المال) فان شيخوخة السكان عامل ينبغي أخذه في الاعتبار.

٦٠ — وفيما يتعلق بنتيجة الجمعية ، بيّن السيد كريغان انه على يقين من أن الجمعية ستحدد مبادئ أساسية في اطار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتمشيا مع روحه وتسترشد بها الهيئات العامة والخاصة والأفراد في التعامل مع الشيخوخة . وينبغي للجمعية أن تحدد استراتيجية دولية أساسية وتبين السبيل للأمم المتحدة ، وأن تقدم التوصيات الى الحكومات.

٦١ — وأعرب عن أمله في أن تؤثر مساهمات البلدان التي يتجلى فيها احترام السن ، والقيم التقليدية ، والعدل والكرامة الانسانية ، على جو العمل في الجمعية . وقال أنه قد تأثر جدا بما شاهده ، في هذا الصدد ، في البلدان التي زارها أثناء العام الماضي.

٦٢ — وأضاف أنه ينبغي أن تسبق اعادة تقييم المواقف ازاء الشيخوخة صياغة أي استراتيجية. وعندما نوقش هذا الموضوع أثناء الأعمال التحضيرية للجمعية ، تكرر ذكر فرق كبير آخر بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وهو أنه بينما يحدث في البلدان النامية ، أن عناية الأقربين في الأسرة والمجتمع المحلي تخفف من بؤس الشيخوخة ، في المناطق الصناعية لا يوفر الأمن المادي والعناية المؤسسية الا بثمن ، ألا وهو الهامشية الشخصية والاجتماعية ، والسلبية ، والاحساس بعدم الفائدة. وهناك ، في الحقيقة كثير من التناقضات بين الأساليب التي يعامل بها المسنون في الحضارات المختلفة. وذكر تقاليد احترام المسنين واكبارهم في آسيا ، والشرق الأوسط ومناطق اخرى وكذلك رعاية العجائز والضعفاء في افريقيا وأمريكا اللاتينية . وكثيرا ما تتناقض هذه المعاملة بحدة مع المتبع في البلدان الأكثر تقدما . واستطرد قائلا انه مع ذلك ، وبالرغم من أن المسنين في البلدان الصناعية كثيرا ، ما يكافأون على مساهمتهم طوال حياتهم في المجتمع بمعاش تقاعدي من الضمان الاجتماعي ، ويدعوتهم الى ترك وظائفهم فان عددا كبيرا من المسنين والمتقاعدين يستطيعون التمتع بالأمان المادي ودعم الأسرة بصورة غير المساكنة الشخصية أو الاعتماد المادي . فالمؤسسات العامة والأفراد الخاصون آخذون في ادراك أوجه القصور في توحيد نمط التقاعد وترتيبات الضمان الاجتماعي .

٦٣ — ولاحظ في الوقت ذاته ان الأسرة التقليدية ذات الأجيال الثلاثة آخذة في التلاشي في البلدان النامية ، وللأسف ستصبح أكثر ضعفا .

٦٤ — وفي الختام ، استرعى النظر الى حالة العديد من المسنين ذوي الامتيازات الأقل — أي أفقرهم ، وأولئك الذين شردتهم الحرب والحروب الأهلية ، والهجرة والكوارث الطبيعية ، والنساء اللائي بلا أولاد أو أقارب ، وحث المشتركين في الجمعية على الاتفاق في أن احتياجات المسنين وآمالهم والتحديات التي تواجههم أهم من الفوارق الحضارية أو الاجتماعية أو السياسية ، وعلى الرغبة في التعلم بعضهم من بعض.

٦٥ ـ خاطبت السيدة لتيشيا ر . شاهاني ، مساعدة الأمين العام للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية الجمعية العالمية ، فأشارت في بيانها الى المسنين بأنهم أسرع القطاعات نموا من سكان العالم. وهذا الاتجاه ماثل الى درجة أن آليات الشيخوخة راسخة بالفعل بصورة عميقة في بعض البلدان ، المتقدمة والنامية على السواء ، ومن المتوقع أن تصبح أكثر نشاطا في المستقبل القريب . وقالت أن شيخوخة سكان العالم من الشمول بحيث يتوقع لها أن تؤدى الى مجتمعات مختلفة بصورة أساسية. وعلى الرغم من أن وسائل مجابهة التحدى الذى تفرضه ظاهرة الشيخوخة تختلف من اقليم لآخر ومن بلد لآخر ، فهناك مجالات اهتمام مشتركة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء ، وهذه يجب تعيينها بحسبانها من المتطلبات الحيوية القاهرة للتعاون الاقليمي والدولي .

٦٦ ـ وأشارت الى أن الركود العميق الواسع النطاق قد عرّض الخطط الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان للخطر . وان السياسات التي اعتمدت لمجابهة هذا الوضع المتردى مثل تخفيض خدمات الرفاه الاجتماعي ، يحتمل أن تؤدى الى نتائج مؤسفة ، تؤثر بصورة حادة وضارة على المجموعات الفقيرة والمحرومة من السكان بما فيهم عدد كبير من المسنين .

٦٧ ـ وأضافت ان قبول الدول الاعضاء بالأمم المتحدة ، بهدف التنمية الرئيسي كما أعلن في استراتيجية العقد الانمائي الثالث ، يعني التزاما راسخا بالتنمية الموجهة نحو الانسان : وهو التسليم بأن الانسان هو وسيلة التنمية والمستفيد منها على السواء . وأشارت الى أنه في الوقت الذى نجد فيه ان التنمية الاقتصادية هي مثار الاهتمام الرئيسي لكل البلدان ، فان الجهود الانمائية التي لا تضع في اعتبارها العنصر الانساني ، لا تؤدى في الغالب ، الى افادة أغلبية السكان. وعلى ذلك ، فقد أعربت عن أملها في أن تتناول الجمعية العالمية مسألة الشيخوخة في اطاريها الانساني والانمائي . وأشارت الى أن التغييرات الكبيرة والمتسارعة في التكنولوجيات والمنظمات وطرق التحديث تؤثر كلها في حياة المسنين كما تؤثر في علاقاتهم بموائلهم المألوفة وبيئاتهم الى جانب تأثيرها على أسرهم. وأكدت أن التغيير الاجتماعي الذى يحدث بصورة سريعة في كل مناطق العالم ، له آثار خطيرة على دور المسنين ومواصلة اشتراكهم في المجتمع واسهامهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٦٨ ـ واشارة منها الى البيان الذى ادلى به المدير العام للتنمية والتعاون الدولي نيابة عن الأمين العام ، والذى جاء فيه ان مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ملتزم بمسألة الشيخوخة وانه سيبذل كل جهد ممكن لضمان التنفيذ الفعال لنتائج وتوصيات هذه الجمعية التاريخية استرعت الانتباه الى أن المركز يشكل مركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة ذات الصلة بموضوع الشيخوخة . وقالت أن المركز عمل كهيئة مركزية في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تشجع على حفز الاهتمام والعمل الناجز لتحسين حالة المسنين . وقد اشترك المركز على مر السنين في عدد من الأنشطة الهامة الرامية الى تشجيع الوعي على نطاق واسع بالمسائل الخاصة ، التي تؤثر على المسنين. وفي هذا الصدد ، أشارت الى أن الجمعية العالمية هي تتويج للأنشطة السابقة المتعلقة بظاهرة

الشيخوخة من جانب ، ولكنها من جانب آخر ليست سوى البداية لجهود المركز في هذا المجال ، فالمركز فريد في نوعه داخل منظومة الأمم المتحدة من حيث كونه موجها بصورة خالصة الى البعد الانساني للتنمية . ان برامجه العديدة ، سواء تلك التي تتعلق بتقدم المرأه ، أو التنمية الاجتماعية ، أو منع الجريمة والقضاء الجنائي ، أو الشيخوخة أو الشباب ، أو المعوقين ، تتعلق جميعها بالجوانب الانسانية والاجتماعية للتنمية وآثارها فيما يتعلق بالاستراتيجية الانمائيه الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٦٩ - كما أعربت عن تقدير المركز للوكالات المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لاسهامها في الاعداد للجمعية العالمية للشيخوخة .

٧٠ - وأكدت ، في ختام كلمتها ، ان المركز على استعداد لتنفيذ التوصيات وخطة العمل الدولية المنبثقة عن الجمعية وتعهدت ببذل كل ما في وسعها في هذا المقام .

باء - النقاط الرئيسية المستخلصة من بيانات الوفود في المناقشة العامة

٧١ - وفيما أعقب ذلك من مناقشة ، أعرب بصورة عامة عن أن أجهزة الأمم المتحدة المختصة قد اتخذت مبادرة طيبة بقرارها عقد الجمعية العالمية للشيخوخة بهدف النظر في الظاهرة التي تكاد تكون عالمية النطاق والمتعلقة بالتغيير الجذري في الهيكل الديموغرافي في الأزمنة الحديثة . وان الجمعية العالمية هي أول منبر عالمي دولي حكومي يدعى الى بحث الوضع القائم الذي يعزى الى التغير العميق الذي حدث في توزيع الفئات العمرية للسكان في كل بلد بالفعل ، وتقييم آثار هذه التغييرات ، وما يتوقع من تغييرات في العقود القادمة .

٧٢ - وأجمع المتحدثون في المناقشة العامة تقريبا على التسليم بأن التغيير في " هرم " الفئات العمرية قد أسفر أو سيسفر عن نتائج بعيدة المدى في حياة البلدان الاقتصادية والاجتماعية ، وأن أثر هذه النتائج سيظل محسوسا على المدى المتوسط والطويل في المستقبل ، وان الأمر يتطلب عملا على المستويين الوطني والدولي لمنع أو تخفيف أى أثر ضار لهذه التغييرات على الأفراد والمجتمعات والأمم . وبالتالي ، وصفت الجمعية العالمية بأنها فرصة جيدة جاءت في أوانها لممثلي البلدان في مختلف المناطق وعلى اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية للتشاور فيما بينهم بهدف وضع نص لخطة دولية تقدم للحكومات توصية بمجموعة منسقة من التدابير لعلاج ظاهرة شيخوخة المجتمعات على مختلف المستويات .

٧٣ - وأشار المتحدثون في المناقشة العامة الى ان ظاهرة الشيخوخة ، بمعني ارتفاع متوسط طول العمر التي يلاحظ وجودها في كل البلدان والمناطق تقريبا ، ترجع الى أسباب عديدة ، أولها وأهمها تقدم علم الطب في العصور الحديثة ، وتحسن خدمات الصحة العامة واتساع نطاقها ، وتحسن النظافة العامة والتوسع في تعميم خدمات الرفاه الاجتماعي . ومن الأسباب الأخرى التي أسهمت في زيادة طول العمر المتوقع ، التغذية المحسنة ، والاسكان المحسن ، وزيادة فرص التعليم ، وبوجه عام ، توفير

أسباب الراحة في الحياة على نطاق أوسع مما كان عليه لدى الأجيال السابقة وفي نفس الوقت ، تم ادراك ، انه بينما كان الاتجاه نحو طول العمر ، اتجاها عالميا في الواقع، فان ثمة اختلافات شاسعة تفصل بين أوضاع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وبينما نجد من حيث الاحصائيات ، ان حوالي خمس مجموع السكان في بعض البلدان الصناعية هم اشخاص فوق سن الستين ، بالكاد نجد أن هذه الفئة العمرية تبلغ ٥ في المائة من عدد السكان في عدد من البلدان النامية . وعلى ذلك ، قيل أن التدابير التي يوصى بها في خطة العمل ، ينبغي أن تكون متنوعة ومرنة بدرجة كافية تسمح بالتطبيق في هذه الظروف المتنوعة . وعلاوة على ذلك ، استرعي الانتباه الى الاختلافات في الهيكل الديموغرافي بين البيئة الحضرية والريفية لا سيما في البلدان النامية .

٧٤ — ولقد أشير الى أن التغيّر في الهيكل العمرى للسكان الذى حدث في الآونة الأخيرة في كثير من البلدان ، ولا سيما في الدول الصناعية ، جاء نتيجة للهبوط الحاصل في معدل المواليد ومعدل الوفيات في آن واحد او نتيجة للطول التدريجي في فترة الحياة . وعمدت حكومات معنية كثيرة الى تكييف خطط الاقتصاد الوطني ومشاريع المعاشات التقاعدية وخدمات الرفاه الاجتماعي ، والنظم التعليمية وفقا لذلك ، ومن المتوقع أن تصبح تعديلات أخرى أمرا ضروريا في ضوء تطور الاتجاهات الديموغرافية في المستقبل .

٧٥ — ولقد استتبعت هذه التعديلات في كثير من البلدان مصروفات باهظة من الأموال العامة ، وأشارت وفود كثيرة الى أن العبء الاضافي يلقى على عاتق ميزانية الدولة في وقت يسود فيه كساد عالمي يتميز ببطالة واسعة النطاق ، ونقص في العمالة ، ونقص في استثمار القدرة الصناعية ، وبالتضخم . وترى هذه الوفود أن أصعب مهمة لصانعي السياسة الوطنيين وللمجتمع الدولي هي التوفيق بين مطالب الانتعاش الاقتصادى والمطالب المتزايدة باطراد فيما يتعلق بالرفاه الاجتماعي وسائر الخدمات الاجتماعية في المجتمعات الشائخه . غير أن الوفود أكدت حق المواطنين الاكبر سنا في الضمان الاقتصادى الأساسي ذلك أنهم اكتسبوا ذلك الحق من خلال العمل الذى أسهموا به في الاقتصاد الوطني خلال حياتهم النشطة .

٧٦ — أعربت بعض الوفود عن رأى مفاده أن خطة العمل ينبغي ألا تسترعي انتباه الحكومات فحسب ، بل ينبغي ان تشدد على الحاجة الى تغييرات عميقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وبالنظر الى أوجه عدم التوازن القائمة بين الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو فانهم يعتبرون أن مشاكل المسنين ، بالاضافة الى مشاكل النساء ، والاطفال ، والمعوقين ، والسكان بأكملهم ، لا يمكن ان تحل بصورة فعالة تامة الا باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وبالتوافق مع أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٧٧ — وذكرت وفود كثيرة أن الجمعية تجتمع ازاء خلفية كئيبة تمثل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادى الدولي المتردى الذى لابد من أن يؤثر على مداولاتها . وقالت ان موضوع الشيوخ لا يمكن النظر فيه بمعزل عن الحقائق الوحشية للصراعات المضطرمة في بعض البلدان والمناطق التي راحت ضحيتها

الفئات الأكبر سنا من السكان التي لم تكن أقل من صغار السن تأثرا بها بل ربما أشد تأثرا منهـا ، وحثت الوفود الجمعية على ان تضم صوتها الى النداءات التي وجهت في الاجتماعات الدولية الأخرى ومن جانب شخصيات بارزة تأييدا للسلم ومن أجل تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وتأييدا لانهـاء سباق التسلح ولنزع السلاح الحقيقي . وأكدت أنه لن تكون الحكومات قادرة على تكريس نفسها لدعـم وتحسين الخدمات اللازمة لموارد السكان الأكبر سنا التي تنفق حاليا على الأغراض العسكرية والدفاعية الا في اطار من السلم والوفاق الحقيقيين الدوليين وترى أنه اذا استخدمت الموارد المفرج عنها نتيجة لوقف سباق التسلح في الأغراض الاجتماعية فانها ستقطع شوطا بعيدا نحو تحسين نوعية الحياة لجميـع السكان ، بما فيهم المسنون . وأضافت أن المسنين ، بصفتهم من الفئات الأكثر تعرضا ، يعانـون أكثر من غيرهم أيضا ، من آثار الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والتدخل والعدوان والاحتلال الأجنبي وترى الوفود أنه ينبغي للجمعية أن تدعو الى ازالة جميع رواسب الماضي الكريهة .

٧٨ - وأشار عدد من أعضاء الوفود الى حالة الأشخاص المسنين المتأثرين بالحرب في العديد مـن المناطق . وأشاروا على وجه الخصوص الى معاناة السكان المدنيين بما فيهم **مسنون** كثيرون في مدينة بيروت المحاصرة وحثوا الجمعية على توجيه مناشدة قوية نيابة عن الأبرياء ضحايا العنف العزل فـي لبنان الذين يعيشون ظروف حصار وحرمان وقالوا ان من شأن هذه الظروف أن تؤدي الى أذى بدنـي وكرب نفسي خصوصا لذلك القطاع من السكان المقيمين الأكثر عرضة للخطر - أي المسنين .

٧٩ - وقد استرعي عدد من الممثلين الانتباه الى التفاوت المتزايد في توزيع الجنسين في الجيل الأكبر سنا ، وان لم يكن الأمر كذلك في البلدان الصناعية فقط . وقالوا ان بعض التنبؤات تشير الى ان عدد النساء بين السكان كبار السن سيفوق عدد الرجال بنسب مختلفة من منطقة الى اخرى ، ولكن في الفئـة العمرية التي هي فوق الثمانين عاما ، قد ترتفع النسبة فتصل الى ٢ : ١ في بعض المجتمعات . وقد تم التأكيد على أنه نظرا لهذا الاتجاه المتوقع يتعين وضع سياسات خاصة على المستويين الوطني والمحلـي بغية توفير خدمات ومساكن ملائمة للأعداد الأكبر من النساء المسنات اللائي يعيش الكثير منهن حيـاة وحدة . وساد في الوقت نفسه ادراك أن الوضع لن يكون في المجتمعات الريفية كما هو في المجتمعـات الحضرية ، ولا في البلدان المتقدمة النمو كما هو في البلدان النامية ، وعليه فإن مسؤولية كل دولـة وحكومتها أن تضع نظما للخدمات تتمشى مع الظروف المحلية وفي اطار مواردها .

٨٠ - وقد أشير الى أن الأسرة أو الهيئات الخيرية الطوعية في بعض البلدان تتصرف بصفتها الجهة الرئيسية التي توفر الرعاية للمسنين ولكن على السلطات واجب قانوني لتقديم الخدمات أو دعم الخدمات التي تقدمها الهيئات الخيرية . وعلى الدولة في كلا الحالين أن تضمن حماية الأشخاص في أراضيهـا ضد التمييز بسبب السن أو الجنس .

٨١ - وقيل أن من بين النتائج الكثيرة للتغير الصارخ في الهيكل الديموغرافي النتائج التي تؤثـر على العلاقات بين الأجيال . فالاسرة من الناحية التقليدية هي الوحدة المستقرة في المجتمـع ، والعلاقات بين كبار السن وصغار السن داخل نطاق تلك الوحدة يحكمها العرف والعادة . ونتيجـة للتصنيع والتحضر التدريجين اهتز استقرار المجتمع في بلدان كثيرة ، وتغير ميزان القيم وتقلص حجـم الأسر واعيد توزيع الوظائف الاقتصادية داخل نطاق الأسرة ، وغالبا ما تشتت افراد الأسرة . وفي حالات كثيرة ، يلقى صغار السن الآن تعليما يختلف اختلافا جوهريا عن ذلك الذي كانت الأجيال السابقـة

تلقاه . وكانت النتيجة التي لوحظت مرارا هي حدوث فجوة بين الأجيال في مجال ادراك أدوار صغار السن وكبار السن ، تلك الفجوة التي كانت تتجلى احيانا في انعدام التفاهم بينهما ، وعليه يرى كثير من المتحدثين أنه أصبح من الأمور الأكثر أهمية من ذى قبل القيام بمجهود واع ومتعمد لتعليم العامة ما يتعلق بكبر السن من كرامة وتربيتهم على الفهم والاحترام للاشخاص الأكبر سنا ، واشراك كبار السن الى أقصى حد ممكن في الأنشطة الاجتماعية وتوعية المسنين من جهة أخرى بمشاغل صغار السن في عالم مضطرب . كما يجب أن يتضمن اشراك كبار السن ، اشتراكهم في اعداد السياسة وتنفيذها على جميع المستويات . وحث المتكلمون على تعبئة موارد وسائط الاعلام الجماهيرية لكي تسهم في تحقيق هذه الأغراض.

٨٢ — وأشار ممثلون كثيرون الى حركات الهجرة ، داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود الدولية ، التي غيرت نمط المستوطنات البشرية والتكوين العمرى لسكانها . ولقد خلف النزوح من الريف الى المدن ، في بلدان كثيرة ، المتقدمة النمو منها والنامية على السواء ، مجتمعا شائخا في معظمه حرم من مساندة صغار السن ومن الخدمات الضرورية في أغلب الأحيان . ولقد أدت الحركات نفسها الى تضخم عدد السكان الحضريين الى ابعاد مفرطة وأرهقت قدرة السلطات البلدية وغيرها على تقديم خدمات للمسنين ، خاصة وان على تلك السلطات واجب مساو لتقديم الخدمات التعليمية والصحية وغيرها لصغار السن في المدن .

٨٣ — ووصف المتحدثون كيف ان بلدانهم تحاول تلبية الطلبات المتنافسة للمجتمعات الريفية والحضرية ولصغار وكبار السن ، حتى في فترات الصعاب الاقتصادية . وذكرت وفود عديدة المساهمة التي تقدمها هيئات طوعية لاصلاح بعض الخلل في توزيع السكان وذلك بتوفير بعض خدمات الرفاه الاجتماعي في بلدانهم ، وفي بعض الحالات كانت المساكن المصممة خصيصا للأشخاص الأكبر سنا تبنى بجهد طوعي أو تعاوني أو بدعم الحوافز المادية . وقد أشير كذلك الى ظروف الافراد الاكبر سنا في الأسر التي انتقلت الى الخارج سعيا وراء العمل او لأسباب أخرى .

٨٤ — واعتبرت بعض الوفود أن ادخال المسنين في البيوت المخصصة لسكن المسنين له ما يبرره فقط اذا لم تمكّن خدمات المجتمع المسنين من مواصلة الحياة حياة مستقلة في منازلهم الخاصة . وذكر عدد من الوفود أنه يجرى البحث عن بدائل للرعاية الصحية المؤسسية للمسنين . وقد اشتملت الأمثلة التي ورد ذكرها ، على الرعاية في المنزل ، بواسطة المتطوعين في بعض الأحيان ، والرعاية المفتوحة وخدمات العيادات الخارجية ، وتعويض الجيران والأقارب التي يقدمونها للمسنين في منازلهم الخاصة . وبالاضافة الى ذلك ، جرى التأكيد على ضرورة أن تكون مرافق الرعاية الصحية سهلة الوصول على المسنين وان الخدمات الاجتماعية وليس المسنين هي ، التي ينبغي أن تتصف بسهولة الحركة والمرونة .

٨٥ — وأكد عدد من الوفود أهمية برامج المتطوعين ، فقد حشدت بلدان عديدة ، الشباب لتقديم الخدمات الاجتماعية للمسنين وأعطتهم الفرصة لاستبدال الخدمة العسكرية بخدمة المجتمع ، الأمر الذى أسهم أيضا في خفض حدة الجمود المؤسسي . وأشارت بعض الوفود الى أهمية خدمات الزيارة المنزلية لتوفير الرفقة للمسنين واشراكهم في حياة المجتمع . كما توجد النوادى والمراكز الاجتماعية للمسنين في

عدد من البلدان وكذلك مراكز الرعاية النهاريه التي تتوفر فيها الوجبات ، حيث يمكن للمسنين أن يتقابلوا وحيث يمكنهم تلقي العلاج الطبيعي أو القيام ببعض الأعمال لقاء دخل اضافي .

٨٦ — ومن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار لدى وضع السياسات الاجتماعية والتخطيط للعديد من البلدان التي تضع لمواطنيها **المسنين** تدابير خاصة أشار الممثلون المعنيون في جملة أمور ، الى المسافة التي تفصل بين المناطق السكنية ومرافق الرعاية الصحية ، والى القرب من مكان العمل والتعليم ؛ وتوفير مساكن ملائمة للمعوقين بدنيا . كما أكدوا أنه ينبغي توفير السكن وفقا للأوضاع الأقتصادية والثقافية الوطنية والمحلية ، للمحافظة على استقلال المسنين الذين يضطرون في بعض البلدان ، الى قبول مساكن أقل من المستوى العادي . كما لا ينبغي النظر للمسنين على أنهم كيان متجانس حيث أن فئاتهم العمرية تضم أفرادا على درجة كبيرة من التنوع . كما أن الاشخاص المتقدمين جدا في العمر يستحقون اعتبارا خاصا بالنسبة للسكن . وقد أوضحت بعض الوفود أنه تم تشييد مرافق سكنية خاصة للمسنين في اطار برنامج الاسكان العام في بلادها . وأشارت وفود أخرى الى مخاطر خلق أحياء مغلقة يحشر فيها المسنون وترى أنه ينبغي ادماج مساكن المسنين في داخل المجتمع المحلي . ويرى العديد من الممثلين أن التصميم المعماري لمساكن الأسر ومشاريع الاسكان يجب أيضا ان يأخذ في الاعتبار الحاجة لاسكان المسنين كجزء من العائلة الموسعة .

٨٧ — وفيما يتعلق بالطرق المستخدمة في البلدان المختلفة لتقديم الخدمات الاجتماعية الى المواطنين والمقيمين ، أوضح الممثلون تباين النظم الوطنية . ففي بلدان كثيرة ، تعهد المسؤولية عن تقديم الرعاية والعناية بالمسنين أو المرضى الى هيئات رسمية على مختلف المستويات الادارية (مركزية أو اقليمية أو محلية) . وتستخدم هذه الهيئات عاملين فنيين يتم تدريبهم على التخصصات المختلفة للخدمة الاجتماعية . وهؤلاء العاملون الفنيون هم في حالات عديدة أعضاء روابط أو نقابات عمالية تحكم رواتبهم جداول الأجور المطبقة على الموظفين الحكوميين . وذكر أنه في بلدان أخرى ، يجرى الاعتماد بدرجة كبيرة على الهيئات الطوعية في تقديم الخدمات الاجتماعية ، وفي بلدان غيرها يجرى دعم الهيئات الفنية وتعزيزها من جانب هيئات طوعية أو خيرية قد تكون علمانية أو ملّية . وأكد عدد من الممثلين أن الهيئات الطوعية في بلدانهم تؤدي وظيفة مفيدة للغاية حيث ترتبط باتصال شخص وثيق مع "عملائها" وبيئتهم ، ومن ثم فهي قادرة على أن توفر لهم احساسا بالأمن ومتأهبة لمواجهة أي خطر يتعلق بتدهور حالة المسنين الذين ترعاهم .

٨٨ — وأشار عدد من الوفود الى الوضع القانوني لكبار السن في بلدانهم . ففي بعض البلدان سنت تشريعات خاصة تعطي حقوقا وامتيازات محددة للأشخاص الذين تجاوزوا سن الاحالة على التقاعد بالاضافة الى الحقوق التي يتمتع بها جميع المواطنين . ومن الأمثلة التي ذكرت نصوص تشريعية تمنح امتيازات مالية خاصة للأشخاص الذين يتجاوزون سنا معينة ، ونصوص تحظر التمييز على أساس السن ونصوص تتعلق بمفاوضات تجريها روابط المسنين مع السلطات المدنية حول استخدام الاعتمادات المخصصة في الميزانية الوطنية لصالح المسنين على وجه الحصر . وأشارت وفود اخرى الى التأثير القوى للعرف — وهو كثيرا ما يكون ملزما أكثر من التشريعات — الذي يمنح كبار السن في المجتمع قدرا أكبر من الاحترام والتبجيل ويغرس في نفوس الشباب شعورا بالمحبة والاجلال لمن يكبرونهم سنا .

٨٩ — وشدد ممثلو الدول التي تسير على التقاليد الاسلامية على **الاعتبارات** الانسانية التي تلهم الناس في حياتهم اليومية في بلدانهم . وتمشيا مع تلك التقاليد ، يعامل الشيوخ وكبار السن بأقصى قدر من الاحترام في أسرهم ومجتمعاتهم ، وكذلك يعامل الفقراء **والمحرومون** والعجزة والمعوقين . وقالوا انه في كثير من البلدان المعنية وضعت تشريعات لتكملة أو تعزيز ما تقوم به المؤسسات الخاصة أو الدينية من انشطة خيرية وطوعية لصالح المسنين .

٩٠ — وقام جميع الممثلين تقريبا ، ممن أخذوا الكلمة في المناقشة العامة ، بوصف النظم الوطنية لمزايا التقاعد وبيان السن والمؤهلات الاخرى التي تجعل الأشخاص مستحقين لهذه المزايا في بلدانهم . ففي بعض البلدان ، يتفاوت سن الاحالة على التقاعد بين النساء والرجال ، والشائع جدا أن يكون حد السن هو ٦٠ سنة للنساء و ٦٥ سنة للرجال . وفي بلدان أخرى — وبشكل خاص بلدان اوروبا الشرقية — يبلغ حدا السن ٥٥ و ٦٠ **سنه على التوالي** ، على أن للاشخاص المعنيين الحرية في مواصلة الخدمة النشطة على أساس الدوام الكامل او لبعض الوقت اذا رغبوا في ذلك . وفي بلدان غيرها يوجد نص خاص بالتقاعد الاختياري ، مع التمتع بالمزايا ، بعد اتمام عدد محدد من سنوات الخدمة ، وفي عدد قليل من البلدان تم مؤخرا تنقيح القواعد الناظمة للاحالة على التقاعد ومزايا التقاعد لتمكين الراغبين من مواصلة الخدمة النشطة بعد سن ٦٠ أو ٦٥ (حسب الحالة) ومن الحصول بهذه الطريقة على مزايا تقاعدية أعلى عندما يحالون على التقاعد في النهاية . وأورد الممثلون أيضا تفصيلات عن مقدار مدفوعات التقاعد ، التي تتوقف في معظم الحالات على عدد سنوات الخدمة والراتب الأخير ، كما تتوقف ، الى حد ما ، على الظروف الشخصية للمتقاعد (مثل عدد المعالين أو العجز أو الاصابة بعاهة) . وأفادت بعض الوفود بأن المعاشات التقاعدية في بلدانها معفاة من الضرائب ، وأوضحت وفود أخرى أن **مزايا** التقاعد تتمتع بمعاملة تساهلية في النظم المالية ببلدانها .

٩١ — وجرت الاشارة الى نوع مشاريع التقاعد والى مدى التغطية التي توفرها هذه المشاريع وأوضح البعض أن مشاريع التقاعد في بعض البلدان هي مشاريع خاصة وأن الاشتراكات يدفعها كل من رب العمل والموظف والى أن صناديق التقاعد تدار من قبل أمناء . وفي بلدان عديدة أخرى تقوم الدولة أو هيئات عامة أخرى (محلية ، أو على مستوى المنطقة أو المقاطعة ، الخ) بادارة مشاريع التقاعد . وفي بلدان أخرى غيرها ، تتواجد مشاريع الضمان الاجتماعي العامة جنبا الى جنب مع مشاريع التقاعد الخاصة ، ويتاح للمواطن ان يضيف الى المزايا المتوقعة ضمن اطار المشروع العام (الذى تكون الاشتراكات فيه الزامية في العادة) بدفع اشتراكات في مشروع خاص . واشير الى أنه نظرا الى تضاؤل القيمة النقدية من جراء التضخم المستمر أصيب الوضع المالي لصناديق التقاعد الخاصة بالضعف في بعض الحالات ، وفوق ذلك فان المزايا التي تدفعها هذه الصناديق لم تكن تتواكب مع ارتفاع تكلفة المعيشة . ونتيجة لذلك ، فان فئات معينة من المتقاعدين في بعض البلدان (النساء والعمال المهاجرين) تواجه صعوبات وتضطر الدولة الى التدخل للتخفيف عنهم . وذكر عدد من الممثلين أنه تم في بلدانهم ادخال نظام الارقام القياسية لحماية مستوى معيشة المتقاعدين ، وعلى أية حال ، في بلدان كثيرة تضمن الدولة للمسنين حد أدنى للمعاش التقاعدى الأساسي .

٩٢ — وقالت وفود عديدة انه ينبغي أن يكون هناك وعي أكبر بوضع النساء المسنات اللواتي يشكلن غالبية المسنين في العالم ، نظرا لأن العمر المتوقع عندهن أطول منه عند الرجال ولأنهن يتعرضن في بعض البلدان للتمييز الاجتماعي والاقتصادي . وأشار بعض الممثلين الى أن النساء يتقاضين معاشات تقاعدية أقل ، الأمر الذي ينجم عادة عن التمييز الذي تعاني منه المرأة العاملة من حيث المكافأة . ومن الأمثلة التي سيقت لأشكال أخرى من التمييز تخفيض المعاش التقاعدي الذي تتقاضاه المرأة بعد وفاة زوجها ورفض بعض النقابات الموافقة على مد سن الاحالة على التقاعد للنساء المستخدمات . ولاحظ بعض الوفود أن النساء المسنات محرومات اجتماعيا لأنهن يعملن عادة في المنزل ولا يكتسبن مزايا تقاعدية خلال فترة حياتهن الناشطة . بيد أنه أشير الى أن النساء في بعض البلدان الأخرى يتمتعن بالمساواة في الحقوق مع الرجال وعليه فان النساء المسنات لا يمثلن فئة محرومة .

٩٣ — وذكر أحد الوفود أنه في عام ١٩٨٥ ، أي بنهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة ، سوف تسنح الفرصة للبلدان لكي تقدم الى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمرأة تقريرا عن التدابير التي اتخذتها لتخفيف معاناة النساء المسنات .

٩٤ — تكررت الاشارة الى المساهمة التي يمكن أن يقدمها المسنون الى المجتمع وما يقدمونه في كثير من الأحوال . وقال المتحدثون حول هذه النقطة أنه في حين أصبح من واجب المجتمع أن يرعى المسنين المحتاجين الى المساعدة ، فانه لا ينبغي أن تجهل امكانية حشد الموارد الفكرية والثقافية التي لدى المسنين والاستفادة منها . فأعضاء المجتمع من كبار السن هم غالبا حملة التراث وهم الذين ينقلون القيم الثقافية ، ومن ثم فان في وسعهم القيام بدور مفيد والاحتفاظ بشعور الانتماء الى المجتمع والمشاركة في حياته . وتحدث كثير من الممثلين عن الدور الذي قام به المواطنون كبار السن في بلدانهم في هذا الصدد ، وأشاروا الى أن التجربة قد أوضحت قيمة ادماج أو اعادة ادماج المسنين في المجتمع . فكبار السن مورد قيّم ويمكن الاستفادة من قدراتهم البدنية والعقلية في عدد من المجالات . وعرضت أمثلة للعمل الطوعي الذي قام به المسنون على صعيد المجتمع . بيد أنه لكي تتاح للمسنين الفرصة للقيام بالدور النشط الذي يستطيعون القيام به يتعين على المجتمع ان يقدم اليهم الخدمات والتسهيلات التي تساعدهم على الاحتفاظ بنشاطهم البدني وحدّة ذهنهم .

٩٥ — واسترعى عدد من المتحدثين الانتباه الى التناقض القائم بين النظرة السابقة للأولين ازاء الشيخوخة على أنها تمثل بداية التدهور ، وضعف القوى العقلية والبدنية ، وبين النظرة الحديثة التي جيل ما فوق الستين بوصفه يمثل عنصرا مفيدا في المجتمع . ولم يعد ثمة ما يدعو للنظر الى الشيخوخة على أنها مرض : بفضل الانجازات التي تحققت في مجالي علم الطب وخدمات الرفاه الاجتماعي ، اصبح بالامكان تأجيل النقطة التي يبدأ عندها الانسان في التدهور — وهي المصير المحتوم للجميع — لسنوات طويلة . وكلما استطاع الشخص تنامى أن يصبح عالة (سواء على الأسرة أو الدولة) ، كلما تمكن من أن يحتفظ بالشعور بالثقة في النفس ، والاعتماد على الذات والاحتفاظ بشخصية مستقلة ، وتجنب الشعور بعدم الجدوى والعزلة التي عانى منها كبار السن في الماضي . وقد أشار كثير من الممثلين الى الأبحاث التي يجرى تنفيذها في بلدانهم بهدف تحديد العوامل البدنية والنفسية المسؤولة عن عملية الشيخوخة

والاختلاف في تلك العملية كالاختلاف بين الأفراد والاختلاف بين الجنسين . واشار بعض الممثلين الى أن من المحتمل أن يصبح طب الشيخوخة وعلم الشيخوخة ميدانين رئيسيين من البحث العلمي في المستقبل .

٩٦ - وقد كان وضع كبار السن في سوق العمل مثار تعليقات كثيرة في المناقشة العامة . ورأى كثير من المتحدثين أن سن التقاعد التي تحددها القوانين الموجودة في بلدانهم لم تعد تتفق مع القدرة البدنية والذهنية للأشخاص في ذلك العمر ، لأنه بفضل الرعاية الصحية التي تحسنت كثيرا ، وتزايد الوعي باللياقة البدنية ، يحتفظ الكثير من الاشخاص بكامل قدراتهم ومهاراتهم بعد هذه السن . ورئي أنه لا بد من تمكين هؤلاء الأشخاص من الاستمرار في العمل المثمر او المهنة المنتجة ، وبناء عليه دعا هؤلاء الممثلون الى مرونة أو الغاء الحد الالزامي للعمر الوارد في تشريعات العمل . بيد أنه كان من رأى ممثلين آخرين أن الصناعة الحديثة تميل الى تفضيل الموظفين الشباب العارفين بالتكنولوجيا الحديثة وعمليات الانتاج ، ولهذا السبب ينبغي الاحتفاظ بالحد العمري أو حتى تخفيضه حتى يتسنى السماح بدخول أعضاء جدد في سوق العمل ليحلوا محل المتقاعدين . وذكر أنه سوف يتعين على كل بلد أن يضع في الاعتبار ظروف البطالة أو البطالة الجزئية الداخلية ، وكذلك حالته المالية وحالة صناديق التقاعد الوطنية وغيرها عند التوصل الى قرار في هذه المسألة .

٩٧ - وأعلنت بعض الوفود أن الدستور في بلدانها يتيح لجميع المواطنين حق الاستمتاع بالأمن المادي في سن الشيخوخة ، وهو ما يكفل عن طريق دفع المعاشات التقاعدية للمسنين على حساب الدولة . ولا تتيح قوانين العمل في بلدانهم ايلاء حماية خاصة للعاملين المتقدمين في السن فقط ، بل أيضا ايجاد أماكن عمل ملائمة للاحتياجات الخاصة لكبار السن . كما أن كبار السن في بلدانهم يتمتعون بالرعاية الصحية المجانية التي تتكفل الدولة بنفقاتها ومنافع اخرى تتصل بأوقات فراغهم وبالنقل وباستئجار المساكن .

٩٨ - وأعرب أحد الممثلين عن اعتقاده بأنه لا يجب اثناء الدعوة الى المعاملة الطيبة لكبار السن ، ان تغفل مصالح الجيل الأصغر سنا .

٩٩ - وتحدث كثير من الوفود عن الآثار النفسية للتقاعد . وأشاروا الى انه بدون اعداد مناسب للتقاعد ، يصبح كبار السن منعزلين ويشعرون بأنهم عديمو النفع ، وأشار أحد الوفود الى ما وصفه بأنه " قتل رحيم " اجتماعي تقريبا يرتبط بالتقاعد - ذلك هو الانتقال من الانفصال الى العزلة . وذكر عدد من الممثلين أن بلدانهم اعتمدت تدابير للتخفيف من الانتقال من النشاط الاقتصادي الى التقاعد ، مثل جعل سن التقاعد مرنا ، والتقليل التدريجي لعدد ساعات العمل في الأسبوع عندما يقترب الشخص من سن التقاعد أو العمل جزءا من الوقت .

١٠٠ - وقال ممثل مالطة ان حكومته مستعدة ، كمساهمة في التعاون الاقليمي في مجال البحث والتدريب المتعلقين بالنواحي العملية لعملية الشيخوخة ، لان تقدم موقعا في مالطة ، لانشاء مركز يتولى تدريب العاملين المعنيين برعاية كبار السن ، وجمع المعلومات ذات الصلة ونشرها . وسيتركز عمل المركز بالدرجة الاولى على منطقة البحر الأبيض المتوسط ، الا ان مجال أنشطته قد يوسع في آخر الأمر .

١٠١ ـ أوضحت وفود عديدة أنه تم تعيين " يوم للشيخوخة " في بلدانهم وأن هذا " اليوم " سيكون مفيدا لتشجيع تفهم أفضل لمشاكل الشيخوخة ، واشارت بعض الوفود الى أن المتوخى تحديد يوم ٢٦ تموز/يوليه يوم افتتاح الجمعية العالمية ـ بوصفه " يوم الشيخوخة " .

١٠٢ ـ ولاحظت بعض الوفود أن أفضل طريقة لتحسين وضع كبار السن ، في البلدان التي ما زالت فيها أنظمة الأسرة التقليدية الممتدة ، تجعل في الامكان للأغلبية العظمى من كبار السن أن يلقوا رعاية واحتراما من أسرهم ، هي تعزيز الجهود الوطنية والدولية لرفع المستوى العام لمعيشة السكان ، وخاصة في المناطق الريفية .

١٠٣ ـ وذكرت وفود كثيرة أن فكرة التعاون الدولي مستصوبة بالنظر الى أنها تؤدي الى تحسين نوعية قاعدة البيانات المتعلقة بكبار السن . وأكدت هذه الوفود أهمية تبادل المعلومات والخبرة على الصعيد الدولي ، والتعليم والتدريب في الميادين المتخصصة لعلم الشيخوخة وطب الشيخوخة ، فضلا عن تعليم وتدريب الممارسين أو تأهيلهم مهنيا لكي يقدموا الخدمات للمسنين سواء داخل الاطار المؤسسي أو خارجه .

١٠٤ ـ ورأى عدد من الممثلين أن من المناسب أن تكون خطة عمل الجمعية ذات نطاق دولي ، لأن بعض الصعوبات المرتبطة بكبر السن هي أيضا دولية في أصلها من حيث أنها نجمت عن النظام الاقتصادي العالمي الجائر السائد . وقالوا انه نتيجة لذلك ، يعاني المسنون في عدد كبير من البلدان النامية الحرمان والجوع والمرض ، بينما في البلدان الأكثر غنى يعاني المسنون شعورا بالعزلة والترك ، مع أنهم قد يكونوا غير محرومين من وسائل الراحة المادية .

١٠٥ ـ ولفت كثير من الوفود الانتباه الى ندرة المعلومات عن ظاهرة الشيخوخة ، وآثارها على الاقتصاد الوطني والدولي ، وتأثيرها على البنية السياسية للدول . وقالوا انه ينبغي الاستعاضة عن التجميع المتفرق للبيانات المتناثرة بنظام منهجي عالمي النطاق لجمع البيانات ذات الصلة ، ويمكن أن توكل هذه المهمة الى الدوائر المختصة في الأمم المتحدة ، بما في ذلك مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، والوكالات المتخصصة المعنية . ويمكن أن تقوم المنظمات المعنية في أسرة الأمم المتحدة بأبحاث تقنية منسقة حول وضع المسنين في المجتمع وطريقة معاملتهم . وعلى هذا النحو تصبح خطة العمل الدولية أداة لعمل دولي حقا . وفي هذا السياق ، اكدت عدة وفود أهمية تطبيق خطة العمل الدولية بالطرق التي يرى كل بلد بعينه أنها ملائمة .

١٠٦ ـ وأكد ممثلو العديد من البلدان النامية الفرق بين السمات الديموغرافية للشيوخ في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ففي حين أن نسبة المسنين في البلدان المتقدمة النمو تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة ، فان النسبة في البلدان النامية تتراوح بين ٤ و ٨ في المائة . ومن المحتمل أن يستمر نفس الاتجاه حتى عام ٢٠٠٠ .

١٠٧ ـ ورحب أحد الوفود بمساهمة عدد من البلدان في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للجمعية العالمية ، مما يبين بوضوح الرغبة في التعاون لوضع خطة عمل دولية .

١٠٨ - بيد أن وفدا آخر قال انه ، بالنظر الى أن عددا من منظمات الأمم المتحدة مهتمة بالفعل بالتعاون التقني ، ليست ثمة حاجة الى صندوق خاص للتعاون التقني فيما يتعلق بموضوع الشيخوخة. وقال انه لا ينبغي تمديد أو تغيير التفويض الممنوح للصندوق الاستئماني الحالي بغية انشاء صندوق لأنشطة التعاون التقني . واقترح أن يوضح أى فائض في الصندوق تحت تصرف مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية وأن يستعمل هذا الفائض من أجل الأنشطة التي تجرى بعد الجمعية وفقا لخطة العمل ، أو أن يحول مباشرة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأشار أحد الوفود الى امكانية اخرى وهي تحويل الصندوق الاستئماني الحالي الى صندوق دائم لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، لصالح المسنين .

١٠٩ - وفيما يختص بالتدابير التي يلزم اتخاذها على الصعيد الدولي بغية وضع توصيات خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة موضع التنفيذ ، أعرب عدد من الوفود عن رأى مفاده أنه ينبغي لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية أن يعمل بوصفة مركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة المعنية بظاهرة الشيخوخة والتي تجرى في اطار المنظومة مسندة اليها من جانب الخطة. ولهذا الغرض ، رأوا أنه ينبغي تعزيز المركز . وفضلا عن ذلك ينبغي للمركز أن يتعاون مع منظمات أسرة الأمم المتحدة في الأنشطة ذات الطبيعة التقنية الناجمة عن خطة العمل . وجرت الاشارة بهذا الصدد الى الدعم الذى يمكن أن يقدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وجرت الاشارة أيضا الى المساهمة التي يمكن أن تقدمها لهذه الأنشطة منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية كل في نطاق اختصاصها .

جيم - موجز للبيانات التي أدلى بها ممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى

١١٠ - قال السيد شعيب يولا وكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في بيانه أمام الجمعية العالمية أنه في غضون نصف قرن فقط ، من المتوقع أن يتضاعف خلاله عدد سكان العالم من جميع الاعمار ، سيزداد عدد الأشخاص الذين بلغوا سن الستين وما فوقها أربعة اضعاف . ولهذا فان ثمة ضرورة ملحة لأن يستعد المجتمع الدولي استعدادا كاملا لمواجهة المشاكل الاجتماعية والانسانية المتوقعة في السنوات المقبلة . ولاحظ أن هناك عددا من المفاهيم الجامدة بشأن الشيخوخة يلزم القضاء عليها مثل أسطورة الشيوخة نفسها . فالناس يشيخون بصور مختلفة ، وقد يكون العمر الزمني للشخص مقياسا مناسبا ولكن ليس بالضرورة مقياسا دقيقا ، وهكذا يمكن ان يؤدى حتى الى فقدان فرص العمل على نحو غير منصف لكثير من الناس ويجب ان تتغير مفاهيم الناس للشيخوخة في هذا الوقت الذى يواجه فيه العالم مشاكل اقتصادية خطيرة . ومن الضرورى ايلاء اهتمام خاص لمحنة المجموعات الضعيفة في الوقت الذى توضع فيه سياسات بغية تحسين الحالة الاقتصادية . واكد أن الأمم المتحدة تؤيد نهج التنمية ذا الوجهة الانسانية الذى يهدف ، علاوة على تشجيع النمو الاقتصادى ، الى ايلاء نفس الاعتبار لابعاد التغيير الانسانية والاجتماعية . وأشار الى أن الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ هي عقد الأمم المتحدة للمرأة ، وقال انه قد يلزم بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء المتقدمات في السن في مجتمعات كثيرة . واكد للجمعية ان ادارته التي تضم مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية مستعدة للقيام بدورها في الاضطلاع بالمهام التي سيلزم اداؤها في المستقبل لتنفيذ خطة عمل الجمعية العالمية وتوصياتها بعد موافقة الجمعية العامة للامم المتحدة عليها ، وبهذا الصدد ، أعرب عن عزمه على ان يعمل بصورة وثيقة مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية .

١١١ - وقال ممثل الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ان اللجنة تعاونت مع الأمانة العامة للجمعية العالمية للشيخوخة في التحضير للجمعية من خلال اجتماع للخبراء الحكوميين ، واجتماع تحضيرى اقليمي حكومي دولي ، وحلقة دراسية ضمت ممثلين عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية . واشار الى أن دراسة حالة الشيخوخة جديدة في أمريكا اللاتينية لأن السكان الذين تجاوزوا سن الستين يشكلون نسبة مئوية صغيرة نسبيا من مجموع السكان . ورغم ذلك أدت عملية التنمية الى زيادة كبيرة في عدد الاشخاص الذين بلغوا سن الستين ، وبذلك خلقت تحديا للحكومات لتلبية احتياجاتهم في المستقبل . وقد زادت صعوبة هذه المهمة نتيجة للأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تهز الاقتصاد العالمي والتي شملت آثارها بالنسبة لأمريكا اللاتينية تخفيض الموارد المخصصة للجوانب الاجتماعية للتنمية . وبغية تلبية احتياجات المسنين في أمريكا اللاتينية ، اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية خطة عمل اقليمية تؤكد ما يلي :

' ١ ' دمج تخطيط السياسة الخاصة بالشيخوخة في خطط التنمية الوطنية ؛

' ٢ ' الاعتراف بحقوق المسنين والتزاماتهم ؛

' ٣ ' الاعتراف بالتباين في قطاع الأشخاص الذين تجاوزوا سن الستين ؛

' ٤ ' توافق الحق في التوظف والحق في المعاش التقاعدى ؛

' ٥ ' وهو اهم البنود - الاهتمام الأساسي بالأسرة في المقام الأول بوصفها المؤسسة الاجتماعية الأساسية التي توفر ليس فقط الرفاهية الاقتصادية بل أيضا الرفاهية الروحية للمسنين .

وقد ابدت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية للأمانة العامة وللحكومات استعدادها للتعاون المستمر ، في نطاق الموارد التي تحت تصرفها ، في تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة .

١١٢ - وصرح ممثل الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن قضايا الشيخوخة واحتياجات المسنين في المنطقة يمكن الى حد كبير تعريفها بالعبارات التالية : زيادة سريعة في عدد كبار السن في العقود القليلة المقبلة ، ومن المتوقع أن تكون نسبتهم ٥٢ في المائة من اجمالي مسنّي العالم في عام ٢٠٠٠ و ٥٨ في المائة من الاجمالي في عام ٢٠٢٥ ؛ وموارد محدودة يتنافس عليها العديد من الأولويات الانمائية الملحة ؛ والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي تهدد بتقويض القيم والمؤسسات التقليدية التي تعمل لصالح كبار السن . ولذلك ، كان التحدى الأساسي للعديد من البلدان في المنطقة وللجنة في مجال السكان هو الاعداد والتجهيز للمشاكل المتنوعة المرتبطة بهذه الظاهرة أو الناشئة عنها بطرق لا تؤدى فقط الى حل المشاكل موضع البحث ولكنها تسهم أيضا في بلوغ الاهداف الانمائية الشاملة لبلدان المنطقة . وستسعى اللجنة في اطار برنامج العمل الاقليمي للشيخوخة الذى اقرته في دورتها السنوية الثامنة والثلاثين ، وخطة العمل الدولية للشيخوخة التي اقرتها الجمعية العالمية للشيخوخة ، الى مساعدة البلدان الأعضاء بها على مواجهة هذا التحدى من خلال المساعدة التقنية ، وتشجيع تبادل المعلومات ، وتوفير البحوث والتدريب من قبل هيئات حكومية دولية و/أو خبراء وتشجيع التعاون التقني ، ودعم المشاريع الرائدة .

١١٣ - وقال ممثل منظمة العمل الدولية أن كثيرا من النقاط التي تهم الجمعية العالمية ، مثل وضع العمال كبار السن ، وموارد المتقاعدين وتأثير الشيخوخة على انظمة الضمان الاجتماعي تماثل تلك التي تهم منظمة العمل الدولية . وقال ان هذه المشاكل توجد بصورة رئيسية في البلدان الصناعية ، بيد أنها بدأت في الظهور في البلدان النامية ، حيث غالبا ما تمثل الحماية التي تقدمها الأسرة الموسعة الشكل الوحيد المتوفر للحماية الاجتماعية . وقد اعتمدت منظمة العمل الدولية معايير تتعلق بكل هذه المواضيع تتصل بصورة رئيسية بالضمان الاجتماعي ؛ ففي عام ١٩٨٠ وافقت على وثيقة تتعلق ، بصورة محددة بالعمال كبار السن ، وهي التوصية رقم ١٦٢ التي تتضمن كثيرا من مسارات العمل المقترح اتباعها ، وهي تهتدى بثلاثة مبادئ : المساواة في المعاملة بغض النظر عن العمر ، وتعديل ظروف العمل ، وحرية الاختيار فيما يتعلق بتاريخ التقاعد . هذا بالاضافة الى ان التعاون التقني من قبل منظمة العمل الدولية ، قد مكن بلدانا

عديدة من اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان دخل المسنين . وقد قدم مكتب العمل الدولي الذى اشترك بصورة وثيقة في التحضير للجمعية ثلاث ورقات تقنية تعالج على التوالي مشاكل توظيف العمال كبار السن ومهنهم والتحول من العمل الى التقاعد ؛ وأمن الدخل . وأضاف أن المكتب يريد أن يؤكد بوجه خاص الأهمية التي يوليها للتوصية العامة المتعلقة بالاستعداد للتقاعد والتوصيات المحددة المتعلقة بأمن الدخل والأمن الوظيفي وذلك في اطار خطة العمل الدولية التي سيسعده أن يشارك في تنفيذها .

١١٤ - وأوضح ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الاهتمام الخاص الذى توليه المنظمة لموضوع الشيخوخة يرجع الى أن معظم المسنين في البلدان النامية يشكلون جزءا من سكان الريف الذين يضطلعون بدور حاسم في الزراعة وانتاج الأغذية والذين مازالوا يعانون من انخفاض مستويات المعيشة ورداءة التغذية . ونظرا للظروف الاجتماعية ، والاقتصادية ، والصحية السيئة السائدة في المناطق الريفية ، يبدو أن سكان الريف يشيخون قبل الاوان . وينطبق ذلك بصفة خاصة على النساء ، اذ يبدأ أن حياة الانجاب في وقت مبكر ، ويحملن أطفالا في فترات متقاربة ويواصلن في نفس الوقت انشطتهن الانتاجية . وقال انه يمكن توجيه المساعدات للمسنين من خلال كثير من برامج التنمية الريفية القائمة في منظمة الاغذية والزراعة ، لاسيما البرامج المعنية بالتغذية ، والطاقة والتنمية الريفية المتكاملة . وفي جميع الاحوال ، ونظرا لعدد النساء غير المتناسب بين الريفيين المسنين ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص لاحتياجاتهن . واضاف ان حالة كبار السن قد نوقشت بالتفصيل في وثيقة المنظمة التي اسهمت بها في اعمال الجمعية . وقال انه لا ينبغي الاضطلاع بالبرامج الخاصة بكبار السن بمعزل عن القطاعات الأخرى للسكان ، حتى لا تتسع الفجوة بين الأجيال . وبناء عليه فان الدول الاعضاء ، والمنظمات غير الحكومية ووكالات الامم المتحدة مدعوة الى تعبئة مزيد من الموارد من اجل تنمية ريفية متكاملة تضع في اعتبارها المسنين .

١١٥ - وقال ممثل المدير العام لليونسكو أن لليونسكو ، في مختلف مجالات اختصاصها ، دورا يتعين عليها القيام به في طرق المسائل المرتبطة بالمسنين والشيخوخة . واسترعى الانتباه الى الحاجة الى برامج لتعليم الكبار مكيفة مع احتياجات كبار السن ، كيما يتسنى لهم التكيف مع التغيرات القاسية التي تحدث في مجتمعاتهم والتمتع بحقوقهم في التقدم والثراء الشخصي مدى حياتهم . واقترح ألا ينظر بعد الآن الى الحياة على أنها مراحل متتابعة من التعليم والعمل والراحة بل ينبغي أن تتشابك هذه الأشياء ، بنسب مختلفة ، طوال الحياة . وأكد الممثل ، علاوة على ذلك ، انه يتعين النظر الى كبار السن لا بوصفهم مستفيدين من التعليم فحسب وانما بوصفهم موارد قيمة لتعليم المجتمع ، وأشار الى ان المسنين ، في مجتمعات كثيرة ، يشكلون مستودعات القيم والتقاليد الثقافية وموصليها . وبعد الاشارة الى أنشطة اليونسكو السابقة والحالية فيما يتعلق بكبار السن ، أوضح أنه ، في خطة اليونسكو المتوسطة الاجل التالية (١٩٨٤ - ١٩٨٩) ، سيزداد الاهتمام بهذا المجال ، وحث ممثلي الدول الأعضاء على تنسيق المواقف التي ستتخذها وفود هذه الدول في الدورة الاستثنائية القادمة لمؤتمر اليونسكو

العام مع المواقف التي اتخذتها في هذه الجمعية العالمية . وفي ختام كلمته ، تعهد بأن تتعاون اليونسكو بوجه عام مع جميع المناضلين من أجل تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة .

١١٦ - وأعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن اقلية فقط من الناس في العالم الصناعي الحديث لا يصل افرادها الى سن السبعين ، وهذا انجاز رائع بالتأكيد . وقال ان الدول الاعضاء في منظمة الصحة العالمية تسعى في الوقت الحاضر الى تحقيق نفس الشيء بحلول عام ٢٠٠٠ لجميع الأطفال الذين يولدون الان في العالم . وهذا الجهد معروف على نطاق واسع باسم " الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ " . واضاف ان العيش حتى سن متقدمة ناضجة ينبغي ان يعتبر انتصارا للجنس البشرى ولكنه ، مثل جميع الانتصارات ، يحمل معه مشاكله الخاصة ؛ وهي مشاكل عالمية النطاق . وسيتعين على البلدان النامية ان تواجهها مثلما تواجهها البلدان المتقدمة النمو . وفي عام ١٩٨٠ كان اكثر من نصف المسنين (٦٥ عاما وأكثر) من سكان العالم والبالغ عددهم ٢٦٠ مليون نسمة يعيشون في البلدان المتقدمة النمو ، ولكن بحلول عام ٢٠٠٠ سيصبح حوالي ثلاثة أخماس المسنين في العالم ، البالغ عددهم ٤٠٠ مليون نسمة ، من سكان البلدان النامية ، والمسنون فئة ضعيفة بوجه خاص من حيث الصحة التي تعرفها منظمة الصحة العالمية بأنها حالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية التامة وليست مجرد غياب المرض او العجز . واحتياجات المسنين الصحية عديدة وهي كغيرها من احتياجات سائر الناس ينبغي ان توفر عن طريق عمل مشترك في عدد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية . وقال ان الجمعية الحالية تنعقد في بيئة مكتئبة بالنسبة للوضع الاقتصادى العالمي . ومع ذلك فثمة جرأة لدى الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية لأن تنظر بتفاؤل الى العالم سنة ٢٠٠٠ ، وتنطوى تطلعاتها لتحسين رفاهية ونوعية حياة الشيوخ في العالم في اطار هذا الأمل والتوقع .

١١٧ - وقال ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انه يوجد من اصل نحو ١٠ ملايين من اللاجئين في العالم ، ٣ في المائة او حوالي ٣٠٠٠٠٠ شخص من المسنين الذين تبلغ اعمارهم ٦٠ سنة أو أكثر . وهم يعانون من أمراض بدنية وعقلية ملازمة لاعمارهم . ولئن تكن الغالبية منهم تعيش مع اسرهم ، فان عددا كبيرا منهم يعيشون وحدهم ويعانون من الوحدة والفقر . وعلى الرغم من انهم عاشوا في البلدان التي لجاوا اليها لسنوات عديدة الا ان الظروف قد حالت دون اندماجهم . وكانت استجابة المفوضية ذات شقين : تقديم المساعدات للاغاثة العاجلة والقصيرة الأجل ، والعمل على ايجاد حلول تدوم طويلا على شكل اعادة طوعية الى الوطن كلما سمحت الظروف بذلك ، أو الادماج في بلد الملجا ، او اعادة توطينهم في بلد ثالث . وترمي الانشطة التي تضطلع بها المفوضية لصالح اللاجئين من كبار السن الى ضمان امنهم المادى ، والنفسي ، والاجتماعي ، والاقتصادى . وقد ساعدت المفوضية في اقامة " بيوت " للمسنين في عديد من البلدان ، كما اتخذت ترتيبات لدفع اعانات سنوية وغيرها من ضروب المساعدات لتلبية احتياجاتهم . وشجعت المفوضية أيضا اعادة التوطين بموجب ترتيبات متعددة . وقد عينت مركز تنسيق لدراسة احتياجات اللاجئين من كبار السن بهدف استحداث برنامج عالمي منهجي لصالحهم . كما يحتاج اللاجئون من كبار السن الى الحصول ، دون تمييز ،

على الخدمات المتاحة على الصعيد الوطني . وتأمل المفوضية ان تلقى تعاونا وتاييدا من المجتمع الدولي في القيام بولايتها لصالح اللاجئين من كبار السن وغيرهم .

١١٨ - وذكر ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ان البرنامج ، وهو اكبر المؤسسات المالية متعددة الاطراف التي تدعم التعاون التقني ، على استعداد للمساهمة في تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة في اطار ما يضطلع به من انشطة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأضاف أن الدعم المالي الذى يقدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجالات متعددة التخصصات يرتبط بكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . وتقوم حكومات البلدان المتلقية بتحديد طرق استخدام الموارد التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وذلك في ضوء أولوياتها وأهدافها الانمائية . ونظرا لتعقّد احتياجات الشيوخ والنظام المتبع عادة في التصنيف القطاعي في مجال التعاون التقني ، ليس من السهل تحديد المشاريع التي يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتمويلها والموجهة أساسا أو على وجه الحصر الى تلبية احتياجات الشيوخ ، وبالتالي من الصعب وضع تقدير دقيق من الناحية المالية لحجم مساهمات برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ورغم ذلك قدرت مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على أساس المعلومات المتاحة بأنها تتجاوز ١٠ ملايين دولار لمشاريع تتعلق بالمزايا التي تدفع للمسنين والضمان الاجتماعي الخ . . . هذا وقد كان لمشاريع عديدة في مجالات مثل الصحة والتغذية والتعليم والزراعة والتنمية الريفية الخ . . . أثر على حياة وانتاجية كبار السن ، ويقدر الحجم المالي لتلك الجهود ، رغم أنه من الصعب تحديده على انفراد ، بمئات الملايين من الدولارات . بيد أن ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي أشار الى أن أنشطة البرنامج تتوقف على المبالغ المتاحة من التبرعات ، وقال ان التبرعات كانت في الآونة الأخيرة أقل من المتوقع ، وأن عدم التيقن فيما يتعلق بموارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي وعدم القدرة على التنبؤ بها يمثلان قيدين اساسيين ينعكسان بشكل سلبي على كامل النظام الذى يهتم بالفعل بالمساعدة الانمائية المتعددة الاطراف والذى يكرس جهوده لها . وحث الحكومات على التبرع بسخاء الى صناديق برنامج الامم المتحدة الانمائي .

١١٩ - وصرح المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بان شيخوخة السكان هي نتيجة لظاهرة التحول الديموغرافي - وانخفاض نسبة الخصوبة وتطاول العمر المتوقع . ومن بين الخصائص الديموغرافية للمسنين التي لها اثار اجتماعية واقتصادية ، قال ان مسائل الطاعنين في السن والتكوين الجنسي للمسنين وتوزعهم بين الحضر والريف تستحق اهتماما خاصا . وصرح بان من بين اهم القضايا التي تواجه البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء قضية كيفية ضمان انه في اطار عملية التصنيع والتحضر والتغيير الاجتماعي المصاحب لها ، لا تضيع الجوانب القيّمة للحياة القروية وحياة الأسرة الممتدة . وفي هذا المجال أشار الى ان البلدان الأقل نموا يمكن أن تكون اقدر على تقديم آراء قيمة نافذة البصيرة للبلدان الصناعية لاكتشاف الديناميات التي ستتيح المشاركة الكاملة لكبار السن في جميع انشطة المجتمع ووسائل ادماجهم في التغيير الاجتماعي الذى يحدث في ظل الظروف الحديثة . وقال ان دور الوكالات الدولية المعنية يجب أن يكون العمل كهمزة وصل بين حكومات وشعوب تلك البلدان المحتاجة الى المساعدة والقادرين على تقديمها

وكناقلة للاراء وكمثيرة للاهتمام ، وينبغي أن يتضمن جدول اعمال صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية للمستقبل ، حسب الاقتضاء : جميع البيانات الاساسية ؛ والبحث في تغير الهيكل العمرى للبلد والآثار على عرض اليد العاملة والخدمات الاجتماعية ؛ والتعاون مع المؤسسات المعنية بما فيها المنظمات غير الحكومية ؛ والمشاورات بشان السياسة . وقال انه سيعقد مؤتمر دولي للسكان في آب/اغسطس ١٩٨٤ وسيتيح هذا المؤتمر فرصة لتقدير المنجزات التي تحققت في ميدان السكان في العقد السابق واعطاء توجيهات جديدة للعقود القادمة بشان ادماج السكان في عملية التنمية . واكد ، بوصفه امينا عاما للمؤتمر المقبل ، للجمعية أن الشيخوخة ستدرج في جدول أعماله وان اهتماما حقيقيا سيولى للتوصيات المقدمة من الجمعية العالمية .

١٢٠ - واعلن ممثل هيئة الاتحاد الاقتصادى الأوروبي أن مسألة الشيخوخة ليست مسألة تدهور جسدى ولكنها مسألة اعتلال نفسي . وأن ما يجب عمله ، هو تغيير المواقف ، وتغيير الطريقة التي ينظر بها الناس الى الشيوخ . وإن فكرة قصر التوظف على فترة قصيرة من السنوات يجب أن تغير ، عند مرحلة الالتحاق بالوظيفة وكذلك عند حد التقاعد . وقال انه لا توجد سياسة موحدة للاتحاد الاقتصادى الأوروبي بشان المسنين أو بشان الأسرة . ومع ذلك فإن من الواضح تماما أن هناك سلسلة من المشاكل المتقاربة لدى الدول الأعضاء . وعلى ذلك فان الحاجة تدعو الى تدابير مشتركة ، في اطار المجال العريض للسياسات الاجتماعية . وقد أصدرت الهيئة توصيات في مجال مرونة التقاعد على وجه التحديد وهي الآن موضع نظر في الدول الاعضاء ، وأضاف أن في البلدان الصناعية ثورة تدريجية كنتيجة لزيادة طول العمر ، ففئة اليد العاملة من السكان تتناقص ، مع خروج عدد من العمال من القوة العاملة قبل سن التقاعد ، وكنتيجة للتشغيل التلقائي علاوة على ذلك ، فإن فئة اليد العاملة من السكان ستتناقص بدرجة اكبر . وفي هذه الظروف ، قال انه يجب أن يكون هناك تغير في مفهوم التقاعد برمته . فالتقاعد لن يعود حالة غير عادية ولكن حالة يشترك فيها قطاع كبير من المجتمع . وفي مجال الصحة ، قال ان سياسة الهيئة مقصورة على النظافة العامة ومع ذلك فإنه سيتم التركيز بدرجة اكبر في المستقبل على تحسين صحة كبار السن والخدمات المقدمة لهم . وستواصل الهيئة مهمتها في حث الحكومات المتهاونة على تقرير سياسات مفيدة للشيخوخة .

١٢١ - وأدلى ممثل الجامعة العربية ببيان أشار فيه بوجه اكثر تحديدا إلى وضع كبار السن في العالم العربي ووصف الرعاية التي تقدم لهم . وأكد أن التراث العربي الاسلامي والقيم الاسلامية لعبت دورا أساسيا في توجيه الأمة العربية في دعمها المتبادل وتضامنها ضد الصدمات العنيفة التي هزت العالم نتيجة لهجمات التنمية والتحديث . وبعد أن أشار باختصار الى الجهود التي بذلتها ادارة الشؤون الاجتماعية بالجامعة من أجل المسنين ، انتقل إلى وضع المسنين في لبنان وركز على المأساة التي تعاني منها هذه الفئة من السكان نتيجة للعدوان الاسرائيلي على لبنان وعاصمته بيروت . ودعا جميع الوفود المشتركة في الجمعية العالمية إلى ادانة العدوان الاسرائيلي اللاانساني والاجرامي ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني بشدة وتأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وممثله الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية .

*

* *

١٢٢ - في الجلسة العامة ١٥ المعقودة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٢ قدّم ممثل ماليزيا نيابة عن الأردن والامارات العربية المتحدة وأندونيسيا وأنغولا وباكستان والبحرين وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والعراق والكويت ولبنان وماليزيا والمغرب والهند واليمن واليمن الديمقراطية بمشروع قرار معنون " المسنون في لبنان " (A/CONF.113/L.3) ، وانضمت اليها البلدان التالية في تقديم مشروع القرار : ايران وبلغاريا وبوروندى وتشاد وجيبوتي والسنغال والسودان وقبرص وكوبا والكونغو ومالي ومصر والنيجر ونيكاراغوا ويوغوسلافيا . وقد نقح مقدمة مشروع القرار منطوق الفقرة ١ باضافة عبارة " بين ضحايا أبرياء " بعد عبارة " الاصابات دون تمييز " ومنطوق الفقرة ٤ باضافة كلمة " المشتتة " بعد كلمة " الموسعة " . وعلاوة على ذلك قال ممثل ماليزيا ان عبارة " الدورة الثامنة والثلاثين في منطوق الفقرة ٥ يجب ان تحول الى عبارة " الدورة السابعة والثلاثين " .

١٢٣ - وقدم طلب بالتصويت بنداء الاسماء على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/CONF.113/L.3) والمعنون " المسنون في لبنان " بصيغته المنقحة من قبل مقدمي مشروع القرار ، وقبل طرح مشروع القرار للتصويت تكلم ، تعليلا للتصويت ، ممثلو النرويج (الذى تكلم ايضا بالنيابة عن ممثلي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا) وسويسرا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلجيكا وهولندا وأستراليا (الذى تحدث ايضا بالنيابة عن ممثل نيوزيلندا) والكرسي الرسولي .

١٢٤ - وصرح ممثل النرويج ان بلدان الشمال وايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/CONF.113/L.3) . ففي راى بلدان الشمال ان القرار يتناول مسألة سياسية تخرج بوضوح عن نطاق مهمة الجمعية العالمية للشيخوخة . وان الموقف الذى اتخذته بلدان الشمال هو موقف مبدئي ، نظرا لأن المسائل ذات الطبيعة السياسية يجب ان تعالج فقط في المحافل الملائمة في الامم المتحدة . وعلى ذلك فان امتناعها لا يعكس رايها بشأن جوهر مشروع القرار . وقال ان مجلس الأمن ، باعتباره الهيئة المختصة في الامم المتحدة ، قد عالج الحالة في لبنان ومازالت قيد نظره . وان بلدان الشمال تؤيد تماما القرارات التي اتخذها المجلس ، وستؤكد بصفة خاصة على الحاجة الى انهاء الآلام الهائلة التي يعاني منها السكان المدنيون بسبب الغزو الاسرائيلي .

١٢٥ - وصرح ممثل سويسرا بأن الوفد السويسرى يرغب في الاعراب في الجمعية العالمية عن قلق السلطات السويسرية العميق ازاء الحالة في لبنان وآلام الضحايا الأبرياء . ويرغب الوفد السويسرى ايضا مسترعي الانتباه الى ضرورة احترام كل المتحاربين لأحكام القانون الانساني ، وفي نفس الوقت وفي الوقت الذى يقدر فيه البواعث الانسانية التي تؤكدها بعض فقرات مشروع القرار (A/CONF.113/L.3) سيمتنع الوفد السويسرى عن التصويت على مشروع القرار ، لأنه يرى أن مشروع القرار لا يدخل في مجال عمل الجمعية العالمية وان بعض المسائل المثارة لا تدخل في اختصاصها .

١٢٦ - وبعد أن أعلن ممثل اسرائيل أنه سيصوت ضد مشروع القرار (A/CONF.113/L.3) ، صرح بان مشروع القرار هذا ينطوى على تمييز ضد العديد من فئات اللاجئين كبار السن ، الذين انزلهم المجتمع الدولي الى حالة من النسيان والاهمال . وهناك مناطق نزاع أخرى بالاضافة الى

تلك الموجودة في لبنان ، ومشروع القرار هذا اختار فقط فئة واحدة من اللاجئين كبار السن لاسترعاء انتباه الجمعية اليها ، فهناك لاجئون كبار السن يعانون في جنوب شرقي اسيا وايران والعراق واثيوبيا والصومال والصحراء الكبرى وفي أفغانستان ومنها . لماذا تكون هذه الجمعية غير مبالية بمعاناتهم ؟ ولماذا لا يستحقون حتى مجرد الذكر من جانب الجمعية ؟ هل توجد فئة من كبار السن اكثر مساواة من فئة أخرى فر العديد من أفرادها من خراب الحرب في بلدانهم الاصلية ، ولم يعامل الكثيرون منهم على قدم المساواة مع الاخرين ؛ ودعا الوفود الى رفض مشروع القرار لانه ضار بقضية كبار السن ، ولانه قائم على غير حقيقة ، ولانه غير عادل تجاه اسرائيل ولأنه ينطوى على تمييز ضد العديد من فئات اللاجئين كبار السن الاخرى التي هي في حاجة ملحة الى عطف ومساعدة هذه الجمعية .

١٢٧ - وصرح ممثل بلجيكا بأن الوفد البلجيكي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار (A/CONF.113/L.3) لأنه يرى أن الجمعية العالمية ليست مختصة بمعالجة المسائل المثارة في مشروع القرار وقال ان وفده يتعاطف مع معاناة الشعب اللبناني والفلسطينيين ، وانه ادان العدوان الاسرائيلي على لبنان . وأضاف أن مشروع القرار غير كاف أو أنه غامض في عدة مواضع ، وأن بضع فقرات منه وخاصة الفقرات ١ ، ٣ و ٤ ليس لها سند من القانون .

١٢٨ - وصرح ممثل هولندا بأن حكومة هولندا قد أعربت بالفعل عن قلقها العميق ازاء الغزو الاسرائيلي للبنان واثاره سواء السياسية أو في الميدان الانساني ، ويدرك الوفد الهولندى في ظل الظروف السائدة حاليا في لبنان ، وخاصة في بيروت ، أن حالة كبار السن - وخاصة حالة الفئات الضعيفة الأخرى قاسية جدا . ولكنه تساءل " هل الجمعية العالمية غير مبالية ازاء جميع الحالات الأخرى في جميع انحاء العالم ، ما عدا تلك الموجودة في لبنان ؟ ولماذا تركز الجمعية على حالة واحدة فقط من حالات المعاناة القاسية ؟ " وقال ان الوفد الهولندى كان يامل في أن يصاغ القرار على نحو يعبر معه عن الاشفاق الشامل للمشتركين على البلوى الخاصة للمسنين في جميع الاوضاع المؤسفة . وقد ظل هذا الأمل دون استجابة . وعلى ذلك فان من الواضح أن مشروع القرار ، وهو ذو طبيعة انتقائية سياسية ، لا يجب أن يعالج في الجمعية العالمية ولكن في محافل أخرى . فعلى سبيل المثال ، اتخذ مجلس الأمن في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ القرار ٥١٥ بشأن حالة السكان المدنيين في لبنان وتضمن القرار اشارة قوية الى المبادئ الانسانية لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩ ، ولهذه الأسباب سيمتنع وفد هولندا عن التصويت وليس في مقدوره تاييد القرار الوارد في الوثيقة (A/CONF.113/L.3) .

١٢٩ - وصرح ممثل استراليا الذى كان يتحدث ايضا بالنيابة عن ممثل نيوزيلندا أن وفد هذين البلدين سيمتنعان عن التصويت على مشروع القرار (A/CONF.113/L.3) بسبب اقتناعهما بانه خارج عن اختصاص الجمعية العالمية . ويعكس امتناعهما رأيهما الذى مفاده أن على الجمعية العالمية يجب ان تركز على عملها الأصلي والهام وليس على قضايا سياسية معينة ، وان الموقف المبدئي الذى يتخذه الوفدان لا يضر بقلقهما العميق بشأن القضايا التي نظرت في مجلس الامن .

١٣٠ - وصرح ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أنه في حين يتعاطف وفد المملكة المتحدة مع الاهداف الانسانية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/CONF.113/L.3) ، فانه لا يعتبر الجمعية العالمية للشيخوخة محفلا ملائما تتم فيه مناقشة الحالة في لبنان . وعلى ذلك فان وفد المملكة المتحدة سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

١٣١ - وقد جرى تصويت بنداء الاسماء على مشروع القرار (A/CONF.113/L.3) بصيغته المنقحة من قبل مقدميه . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إثيوبيا ، الارجنتين ، الأردن اسبانيا ، افغانستان ، إكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، إندونيسيا انغولا ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوروندى ، بولندا ، تركيا ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جيبوتي الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، سان مارينو ، السنغال ، السودان ، سورينام ، شيلي ، الصين ، العراق ، غابون ، غينيا ، غينيا-بيساو ، الفلبين ، فولتا العليا ، قبرص ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، لبنان ، مالطه ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، غواتيمالا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، الكرسي الرسولي ، كوستاريكا ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليبريا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هايتي ، هولندا .

١٣٢ - وقد أيد مشروع القرار ٧٣ صوتا وعارضه اثنان وامتنع ٢٦ عضوا عن التصويت . وبذلك اعتمد مشروع القرار وللاطلاع على النص انظر الفصل السادس أدناه - القرار ١ .

١٣٣ - وبعد اجراء التصويت ، تكلم ممثلو اسبانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وشيلي وايرلندا وكوستاريكا وجمهورية الكاميرون المتحدة والنمسا وكندا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا والأرجنتين . والجمهورية الدومينيكية واليونان وغواتيمالا تعليلا لتصويتهم .

١٣٤ - وصرح ممثل أسبانيا بان وفده قد صوت الى جانب مشروع القـــــرار A/CONF.113/L.3 بسبب مضمونه الانساني وتمشيا مع سياسة اسبانيا المساندة لكبار السن وتجنيبهم المعانـــــاة. وفي هذا السياق ، قال ان اسبانيا اتخذت اجراءا انسانيا بارسال خيام ميدانية وملابس الـــى لبنان ، ومواد غذائية للاستخدام الفورى قيمتها ٢٠٠ مليون بيزيتا . وعلاوة على ذلك ، ارسلت مبلغ مليوني دولار الى وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشـــــرق الأدنى - نصفه نقدا - بهدف تعزيز هذه الوكالة في أوقات الحاجة هذه . وأرسلت اليونيسيف الأسبانية أدوية وبلازما الدم وملابس بما قيمته ١٣٤ مليون بيزيتا . وصرح بان وفده كان يـــود أن يشير القرار الى جميع المسنين الذين يعانون من أهوال الحرب ، ولكنه يرى انه بينما يكـــون مـــن غير الممكن عمل كل شئ فانه سيكون من الخطأ الفشل في عمل شئ ما على الأقل ووفقا لذلك ، فان القرار الذى اعتمد توا ، والذى يدعو الى جمع شمل أسر المسنين والذى اتسم بطابع الاعتـــدال ويتمشى مع المبادئ الانسانية لحكومة وشعب أسبانيا ، قد نال تأييد الوفد الأسباني .

١٣٥ - وصرح ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن الجمعية العالمية للشيخوخة مؤتمر موجـــــه لموضوع معين وليست ، في رأى وفده ، المحفل المناسب لمناقشة المسائل السياسية مثـــل الحالة في لبنان . وأعرب عن اسفه لأن الجمعية قد سيّست باتخاذها القرار بشأن لبنان بعـــــد ان نجحت خلال مرحلة الاعداد بأكملها في استبعاد المسائل السياسية غير المتصلة بعملها . وقال انه يرى أن قرارا للجمعية العالمية يهدف فقط الى حماية فئة واحده من السكان في نزاع مسلـــح يبدو أنه سيكون عديم الجدوى . وقد شعر وفده بأن مجموع السكان المدنيين يجب حمايتهـــم . وعلاوة على ذلك ، فان فقرات ديباجة القرار قد أوجدت من جانب واحد الى حد ما ارتباطا بـــين معاناة السكان المدنيين في لبنان وما أسماه القرار بالعدوان الاسرائيلي . وأشار الـــى ان الشعب اللبناني قد عانى من دوامة من العنف لم تبدأ بالغزو الاسرائيلي فقط . ونظـــرا لهـــذه الاعتبارات امتنع وفده عن التصويت على هذا القرار .

١٣٦ - وصرح ممثل شيلي ، مشيرا الى التصويت على القرار الذى اعتمد توا ، بأن شيلـــي بلـــد محب للسلم ومن ثم تعمل من أجل التسوية السلمية للمنازعات . وقد أخذ وفده بالرأى القائـــل ان اللجوء الى العنف غير مقبول . وقد انعكس ذلك الموقف في البيانات والاقتراحات التي أدلى بها وزير الخارجية الشيلي في العديد من المحافل وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة . وعلى ذلـــك فان شيلي ادانت العدوان على لبنان . وفي الايام الأخيرة زاد ذلك العدوان من خطـــــورة الموقف في الشرق الأوسط وسبب الاما للمدنيين الأبرياء بما فيهم الاشخاص المسنون . وعلى الرغم من أن شيلي ترى أن الجمعية العالمية للشيخوخة ليست المحفل المناسب لاتخاذ قرار من هـــذا النوع ، يعتبر سياسيا في طبيعته ، فقد صوت وفد شيلي الى جانب مشروع القـــرار A/CONF.113/L.3 لدوافع انسانية .

١٣٧ - وأعلن ممثل ايرلندا ان ايرلندا امتنعت عن التصويت الذى جرى توا على مشروع القـــــرار بشأن المسنين في لبنان والوارد في الوثيقة A/CONF.113/L.3 وان الوفد الايرلندى لم يتخذ هـــذا الموقف بسبب جوهر القرار ، كما أن تصويته لا يعكس رأيه في الاحداث الرهيبة في لبنان الـــــتي

مازالت مستمرة بصورة مأساوية . وان موقفه ازاء هذه الأحداث كان واضحا ، فان ايرلندا قد ادانت الغزو الاسرائيلي للبنان وكذلك عدم امتثال اسرائيل لقرار مجلس الامن رقم ٥٠٩ الذى دعا الى انسحاب القوات الاسرائيلية على الفور ودون شروط من لبنان . ومع ذلك فان وفد ايرلندا يرى ان الجمعية العالمية للشيخوخة ليست المحفل الملائم لنظر القضايا التي تتسم بوضوح بالطابع السياسي ولهذا السبب فانه يجد نفسه مضطرا الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار .

١٣٨ - وصرح ممثل كوستاريكا بان بلده قد اعربت مؤخرا في محفل الامم المتحدة بنيويورك ، باعتبار ذلك صحيحا وملائما ، عن اشمئزازه ازاء نشاط اسرائيل الحربي في لبنان . وان وفد كوستاريكا يشعر بالقلق لأن العديد من بني الانسان قد ماتوا بسبب هذه الحرب غير المنطقية ، وقد أثارت انزعاجه بدرجة أكبر التقارير اليومية عن الآلام التي تعانيها أسر بأكملها ، المسنون والنساء والأطفال الذين ماتوا - كما قيل في الجمعية العالمية - كضحايا أبرياء وعزل . ومع ذلك وفي رأى وفد كوستاريكا ، فان مضمون الوثيقة A/CONF.113/L.3 ليست موضوعا للجمعية العالمية للشيخوخة ويخرج عن نطاق جدول الاعمال الذى دعيت الجمعية الى النظر فيه ، كما أن مجرد مناقشة مشروع القرار في حد ذاتها تعد خروجا على الغرض من انعقاد الجمعية ، وبسبب هذه الاعتبارات امتنع وفد كوستاريكا عن التصويت على مشروع القرار A/CONF.113/L.3 .

١٣٩ - وأعلن ممثل النمسا أن الوفد النمساوى قد صوت الى جانب مشروع القرار A/CONF.113/L.3 بسبب جوانبه الانسانية في المقام الأول . ويرى أن الجمعية العالمية لا يمكنها أن تتجاهل حالة الشعب في لبنان وخاصة المسنين ، وقد شعر وفده بقلق عميق ازاء تعرض المدنيين للأذى وخاصة المسنين ، في حالات المنازعات المسلحة حيثما وقعت ، واعرب عن أمله في أن يلقى هذا القرار الهام للغاية ، بسبب آثاره السياسية الأوسع نطاقا ، النظر المناسب في الدورات القادمة للجمعية العامة .

١٤٠ - وصرح ممثل كندا بأن كندا تتفق مع الاتجاه الكلي لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/CONF.113/L.3 وهي في هذا المجال تعتقد أن من المرغوب فيه توفير حماية اضافية للمسنين خلال فترات النزاع وكذلك بوجه أعم في أوقات السلم . الا ان هذا القرار يركز الانتباه بصورة غير ملائمة على حالة خاصة مستبعدا الحالات الاخرى ، وادخل قضايا سياسية تتعدى مهمة الجمعية العالمية وهو يحتوى على احكام سياسية . ولذلك ، في حين تؤيد كندا الهدف العام للقرار ، كان عليها للاسف ان تمتنع عن التصويت . ولا يجب ان يفسر تصويتها بأى طريقة على أنه يعكس موقف كندا ازاء النزاع في لبنان . وقد تم الاعراب عن قلق كندا ازاء الحالة المأساوية التي يواجهها هذا البلد وسكانه المدنيون في محافل الامم المتحدة الملائمة .

١٤١ - واعلن ممثل فرنسا أن الحالة المأساوية للمسنين - بين اجيال اخرى - في مناطق النزاع تثير قلق فرنسا العميق ، وقد تحدث وفدها بصراحة عن الموضوع في مجلس الأمن . الا أن الوفد الفرنسي يرى أن الجمعية العالمية للشيخوخة ليست المحفل الملائم لمناقشة الموضوع . وبناء على ذلك ، امتنع الوفد الفرنسي عن التصويت على مشروع القرار A/CONF.113/L.3.

١٤٢ - واعلن ممثل اليابان انه رغم أن الوفد الياباني قد صوت الى جانب مشروع القرار بشأن " المسنين في لبنان " الوارد في الوثيقة A/CONF.113/L.3 نظرا للاعتبار الانساني لمحنة السكان في لبنان ، ولا سيما المسنون منهم ، يرى الوفد الياباني أن الجمعية العالمية ليست المحفل المناسب لمناقشة هذا النوع من القضايا السياسية .

١٤٣ - وصرح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، معللا تصويت وفده ضد مشروع القرار A/CONF.113/L.3 ، بأن وفد الولايات المتحدة يشارك الوفود الأخرى القلق بشأن حالات الاصابة والموت التي يتعرض لها المدنيون الابرياء بسبب الأعمال العدائية الجارية في لبنان . وعلاوة على ذلك ، يقدر تقديرا تاما نقطة مفادها أن المسنين في الحالات التي من هذا النوع ضعفاء جدا ويستحقون اهتماما خاصا ، ومع ذلك فان وفد الولايات المتحدة يعتقد اعتقادا راسخا أن القرارات ذات الدوافع السياسية لا يجب اقحامها على مداولات هيئات كالجمعية العالمية للشيخوخة ، وقال في الختام ان القرار الذى تم التصويت عليه توا يشوبه عيب اذ يأخذ رأى جانب واحد كلية للنزاع المأساوى في لبنان .

١٤٤ - وصرح ممثل الجمهورية الدومينيكية بأن بلده بوصفه بلدا محبا للسلم ويعترف بالحاجة لحماية حقوق المسنين ، التي هي فئة أضعف من غيرها من سكان العالم ، فان الجمهورية الدومينيكية قد صوت الى جانب مشروع القرار A/CONF.113/L.3 وكان وفد الجمهورية الدومينيكية يفضل قرارا أوسع نطاقا ، يسعى الى حماية جميع المسنين في جميع المنازعات المسلحة في كل الأوقات . وعلاوة على ذلك ، اقترح الوفد أن يتضمن القرار توصية تتعلق بحماية المسنين في حالات الكوارث الطبيعية . وبما أنه لم ينجح في التوصل الى توسيع نطاق بنود القرار بالطريقة التي كان يود أن تتم بها ، فان وفد الجمهورية الدومينيكية قد صوت الى جانب القرار لأسباب انسانية .

١٤٥ - واعلن ممثل اليونان ان اليونان تشارك في الرأى الذى أعرب عنه العديد من حضرات مندوبي الدول الاخرى في الجمعية العالمية ، ومفاده ان المشاكل السياسية ينبغي ان تعالج في محافل الأمم المتحدة الملائمة وفي المقام الأول الجمعية العامة ومجلس الأمن . ومع ذلك ، يعتقد الوفد اليوناني ان الجمعية العالمية تختص بنظر القضايا ذات الصلة بمصير المسنين في وقت الحرب والنزاع المسلح . وكما أعلن من قبل ، يرغب الوفد اليوناني في أن تدرك جميع الوفود عن وعي أن الارادة السياسية والثبات ضروريان لتأمين الاحترام والمساعدة التي يحتاج اليها المسنون بصفة حيوية ، سواء في وقت السلم أو الحرب ، وقد أكد النقطة بصفة خاصة في هذه الأوقات ،

اذ يتذكر جيدا مصير المسنين من اللاجئين في لبنان وفلسطين وقبرص وفي سائر أنحاء العالم .
وأضاف أن القرار الذى اعتمد توا يعني فقط الحالة في لبنان . وقد قبل وفده هذا التركيز ، اذ أنه يتفهم الى حد كبير محنة السكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين ، وخاصة المسنين ، وكذلك الالحاح الذى تتسم به حالتهم في لبنان . وأعرب الوفد اليوناني عن أمله في أن تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا القرار في دورتها القادمة ، حيث تتاح فرصة اضافية للدول الأعضاء التي لم تجد أن من الممكن التصويت مؤيدة له ، للانضمام الى اليونان في تأييده .

١٤٦ - وأعلن ممثلا جمهورية كوريا وزائير فيما بعد أنهما لو كانا متواجدين وقت اجراء التصويت ، لكانا قد صوّتا الى جانب مشروع القرار A/CONF.113/L.3 .

الفصل الرابع

تقارير الهيئات الفرعية والاجراءات التي اتخذتها الجمعية العالمية بشأن هذه التقارير

ألف - مشروع تقرير اللجنة الرئيسية

١٤٧- قامت الجمعية العالمية للشيخوخة في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ بتخصيص البنود التالية من جدول الأعمال للجنتها الرئيسية للنظر فيها :

الشيخوخة والتنمية : المسائل الانمائية [٥]

الشيخوخة والتنمية : المسائل الانسانية [٦]

خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة [٧]

١٤٨- وكان أمام اللجنة الوثائق التالية :

وثيقة تمهيدية : اعتبارات ديموغرافية
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/4)

وثيقة تمهيدية : المسائل الانمائية
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/5)

السكان المتقدمون في السن : اعتبارات تتصل بالسياسة الاقتصادية
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/6)

الهجرة والشيخوخة
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/7)

السكان المتقدمون في السن والتنمية الريفية
تقرير منظمة الأغذية والزراعة (A/CONF.113/8)

وثيقة تمهيدية : المسائل الانسانية
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/9)

الشيخوخة في اطار الأسرة
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/10)

الشيخوخة والرعاية الاجتماعية
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/12)

الاسكان والبيئة والشيخوخة
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/13)

التنمية الاجتماعية والشيخوخة
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/14)

مشاكل العمالة والمهن بالنسبة للمسنين من العمال
تقرير منظمة العمل الدولية (A/CONF.113/15)

عمليات انتقالية بين الحياة المهنية والتقاعد
تقرير منظمة العمل الدولية (A/CONF.113/16)

ضمان الدخل والحماية الاجتماعية لكبار السن : ضمان الدخل لكبار السن
تقرير منظمة العمل الدولية (A/CONF.113/17)

الحفاظ على دخل المسنين ورعايتهم اجتماعيا : دور الضمان الاجتماعي
تقرير منظمة العمل الدولية (A/CONF.113/18 و Corr.2)

جوانب السياسة الصحية للشيخوخة
تقرير منظمة الصحة العالمية (A/CONF.113/19)

التعليم والمسنون
تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (A/CONF.113/20)

المسنون من اللاجئين
تقرير المفوّض السامي لشؤون اللاجئين (A/CONF.113/21 و Add.1)

مشروع خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/22)

أنشطة منظومة الأمم المتحدة بشأن الشيخوخة
تقرير الأمين العام (A/CONF.113/23)

تقرير اللجنة الاستشارية للجمعية العالمية للشيخوخة عن دورتها الثالثة
(A/CONF.113/24)

المستوطنات البشرية والشيخوخة

تقرير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (A/CONF.113/25)

خطط عمل اقليمية بشأن الشيخوخة (A/CONF.113/26)

١٤٩ - وقد اجتمعت اللجنة في الفترة من ٢٧ تموز/يوليه الى ٥ آب/أغسطس برئاسة السيد أ. هـ. ب. دي بونو (مالطة)، الذي انتخب بالتزكية في الجلسة الأولى للجمعية العالمية، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢.

١٥٠ - وانتخبت اللجنة الأعضاء الآخرين التالية أسماؤهم بالتزكية:

نواب الرئيس: السيدة/م. بيريز بلاشيو (بيرو)

دكتور د. ف. شيبوتاريف (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد/موتومبو تسيتامبوى (زائير)

المقرر: السيد/عبد الله ماليم باجندا (ماليزيا)

١٥١ - وقررت اللجنة أن تركز أعمالها على اعداد خطة عمل دولية بشأن الشيخوخة، متخذة من مشروع خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة الوارد في تقرير الأمين العام (A/CONF.113/22) أساسا لعملها.

١٥٢ - وبعد أن نظرت اللجنة في مشروع الخطة والتعديلات التي اقترح ادخالها عليه عدد كبير من الوفود (A/CONF.113/MC/L.1، و L.2، و L.3/Rev.1، و L.4 الى L.19، و L.20، و Add.1، و Add.2/Corr.1 (بالانكليزية فقط) و L.21 الى L.26) خلال الجلسات الرسمية وغير الرسمية، قررت اللجنة الرئيسية في جلستها ١٧ المعقودة في ٥ آب/أغسطس أن توصي الجمعية باعتماد نص خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة المستخدمة في مرفق تقريرها (A/CONF.113/MC/L.27 * بالاضافة الى A/CONF.113/30).

الاجراء الذي اتخذته الجمعية العالمية

١٥٣ - نظرت الجمعية العالمية في جلستها العامة ١٧ المعقودة في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ في تقرير اللجنة الرئيسية (A/CONF.113/MC/L.27 * بالاضافة الى A/CONF.113/30)، الذي قدمه السيد أ. هـ. ب. دي بونو (مالطة)، رئيس اللجنة.

١٥٤ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت الجمعية العالمية باتفاق الآراء نص خطة العمل الدولية التي أوصت بها اللجنة الرئيسية. وللاطلاع على نص خطة العمل المعتمدة انظر الفصل السادس، أدناه.

١٥٥ــ وبعد اعتماد خطة العمل ، أدلى ببيان كل من ممثل بيرو ، وفرنسا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (بالنيابة عن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية) ، وماليزيا (بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية) ، واسرائيل ، واسبانيا ، والبرازيل .

١٥٦ــ وأعلن ممثل البرازيل أن الوفد البرازيلي يودّ أن يسجّل أنه يعتبر الفقرتين ١٣ و ١٤ من خطة العمل من بين أهم أحكام خطة العمل حيث أنهما تقرّان بالحاجة الماسة لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد . وأضاف أن الوفد البرازيلي يحتفظ بموقفه ، مع ذلك ، فيما يتعلق بالتعبير المقيّد " معظم البلدان النامية " الوارد في الجملة الثانية من الفقرة ١٤ الذي لا يطابق أهداف خطة العمل في مجموعها ، والذي لا يتمشى ، قبل كل شيء ، مع القرارات والخطط والبرامج والاستراتيجيات ... الخ المعتمدة من الجمعية العامة .

باء ــ تقرير لجنة وثائق التفويض

١٥٧ــ قامت الجمعية العالمية ، في جلستها العامة السادسة ، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، ووفقا للمادة ٤ من نظامها الداخلي ، بتعيين لجنة وثائق التفويض المؤلفة من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، بنما ، تايلند ، الصين ، النيجر ، نيجيريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

١٥٨ــ وقد اجتمعت لجنة وثائق التفويض في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

١٥٩ــ وانتُخب السيد جيسو دوفراى (النيجر) بالاجماع رئيسا للجنة .

١٦٠ــ وكان أمام اللجنة مذكرة من الأمين العام للجمعية العالمية مؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ بشأن حالة وثائق تفويض الممثلين لدى الجمعية في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ . وقد أشارت المذكرة بصورتها المعدّلة شفويا من قبل المستشار القانوني خلال الاجتماع (انظر الفقرة التالية) الى ما يلي :

(أ) وردت الى الجمعية وفقا للمادة ٣ من نظامها الداخلي ، وثائق تفويض ممثلي ٦٧ دولة أصدرها رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء خارجية هذه الدول وهي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، اسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، المانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، اندونيسيا ، أنغولا ، ايران ، ايرلندا ، أيسلندا ، ايطاليا ، البحرين ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بولندا ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية كوريا ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، سوريتام ، السويد ، سويسرا ، سيشيل ، شيلي ، الصين ، غابون ، غواتيمالا ، فولتا العليا ، قبرص ، الكرسي الرسولي ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، لكسمبرغ ، ليبريا ، ليسوتو ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، ملاوى ،

ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، هايتي ، هنغاريا ، هولندا ، يوغوسلافيا .

(ب) وردت وثائق التفويض في صورة برقية من رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية فيما يتعلق بـ ١٢ دولة هي : الأردن ، أوروغواي ، البرازيل ، ترينيداد وتوباغو ، رواندا ، سان مارينو ، السنغال ، لبنان ، مالي ، المكسيك ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا .

(ج) ووردت وثائق تفويض في صورة رسالة أو مذكرة شفهية أو برقية صادرة عن ممثل دائم ، أو سفير ، أو وزير غير وزير الخارجية ، أو من بعثة دائمة ، أو سفارة أو وزارة للدولة المعنية ، فيما يتعلق بممثلي ٢٥ دولة هي : الأرجنتين ، اسرائيل ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، باكستان ، البرتغال ، بلجيكا ، بيرو ، تشاد ، تونس ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، زائير ، ساحل العاج ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ، الكونغو ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

(د) وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ كان ممثلو ١١٨ دولة قد سجلوا انفسهم مشتركين في الجمعية .

وعلى ذلك ، لم تكن قد وصلت بعد وثائق التفويض من ممثلي ١٤ دولة وهي : بنغلاديش ، وتوغو ، وغامبيا ، وزامبيا ، وسري لانكا ، وسوازيلند ، والسودان ، والعراق ، وغينيا ، وغينيا - بيساو ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وكينيا ، وجمهورية اليمن الديمقراطية ، واليمن .

١٦١ - وقد ذكر المستشار القانوني أنه منذ أن أعد الأمين العام للجمعية المذكرة ، سجل ممثلو دول أخرى أسماءهم وقدم بعضهم وثائق التفويض . وبناء على ذلك ، قام المستشار القانوني بتعديل المذكرة شفهيا ليتجلى فيها الوضع السائد عند انعقاد الاجتماع . وقد وردت محتويات المذكرة ، على النحو المعدل شفويا في الفقرة السابقة . كذلك أوضح المستشار القانوني أن الدول التي ورد ذكرها في الفقرة الفرعية (أ) الآنفة الذكر ، قدمت وثائق التفويض في الشكل الذي تتطلبه المادة ٣ من النظام الداخلي للجمعية ، أما الدول التي ورد ذكرها في الفقرة الفرعية (ب) فقد قدمت وثائق التفويض في شكل برقيات صادرة من السلطات المشار اليها في المادة ٣ ، في حين أن الدول التي جاء ذكرها في الفقرة الفرعية (ج) فقد أصدرت وثائق التفويض موقعة من سلطات غير السلطات المشار اليها في المادة ٣ ، أما الدول المشار اليها في الفقرة الفرعية (د) فقد سجلت مندوبيها كمشتركين في الجمعية ، ولكنها لم تقدم بعد أي وثائق تفويض . وذكر المستشار القانوني أن الممارسة المتّبعة هي الموافقة على وثائق التفويض الصادرة بالشكل الذي تتطلبه المادة ٣ ، والموافقة المؤقتة على وثائق التفويض التي ليست في الشكل المناسب ، وتوصية الجمعية بالسماح للوفود التي لم تقدم بعد وثائق التفويض بمواصلة الاشتراك في الجمعية على أساس تقديم وثائق تفويض مناسبة في أقرب وقت ممكن .

١٦٢ - وقال المستشار القانوني ، ردا على سؤال من ممثل الولايات المتحدة ، انه يحق للمندوبين ،

وفقا للمادة الخامسة من النظام الداخلي ، الاشتراك بصفة مؤقتة في الجمعية الى أن تتخذ الجمعية قرارا بشأن وثائق التفويض الخاصة بهم . ولذلك فان اشتراك الوفود في التصويت أمام الجمعية قبل أن تتخذ قرارا بوثائق التفويض الخاصة بهم ، لا يتعارض مع مواد النظام الداخلي . وقال المستشار القانوني ، ردا على سؤال من ممثل نيجيريا ، انه ان لم ترد وثيقة تفويض من دولة مشتركة في الجمعية ، فان حقها في الاشتراك في عمل الجمعية وانتظام اجراءاتها لن يتأثرا . وقال الأمين العام ، ردا على ممثل تايلند ، ان بعض الوفود الوارد ذكرها في الفقرات الفرعية (ب) و (ج) و (د) من الفقرة ١٦٠ قد سبق لها أن أبدت عزمها على تقديم وثائق تفويض متمشية مع متطلبات المادة ٣ من النظام الداخلي .

١٦٣ - وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية " ان وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، وأفغانستان ، وجمهورية أنغولا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية غينيت نام الاشتراكية ، وجمهورية كوبا ، واليمن الديمقراطية ، المشتركة في الجمعية العالمية للشبيبة التابعة للأمم المتحدة تحتج بشدة على وجود أشخاص في الجمعية ، يدعون أنفسهم بأنهم " ممثلو " " كمبوتشيا الديمقراطية " المزعومة ، وهم لا يمثلون أحدا سوى بقايا نظام الحكم الاجرامي الذي أسقطه الشعب الكمبوتشي . " وأضاف أن الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكمبوتشي ، هو حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، التي تتمتع بتفويض مجلس الشعب الذي انتخب في أيار/مايو ١٩٨١ في ظل انتخابات عامة حرة اشترك فيها ٩٧ في المائة من السكان الكمبوتشيين . ولا يمكن سوى للممثلين المعيّنين من قبلها أن يمثلوا هذا البلد في الأمم المتحدة وفي محافلها الدولية . وترجو الوفود المشار اليها أعلاه أن يعتبر البيان احتجاجا رسميا . وبناء على طلب الممثل ، أدرج هذا البيان حرفيا في تقريرها بموافقة اللجنة .

١٦٤ - كذلك أكد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جديد عدم قبول وفد بلاده لوثائق التفويض المقدمة من الطغمة الفاشية في شيلي التي تردد ذكرها مرارا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي سائر الهيئات الدولية .

١٦٥ - وأشار ممثل هولندا الى أن المادة ٣ من النظام الداخلي تنص على أنه ينبغي لوثائق تفويض الوفود أن تصدر اما من قبل رئيس الدولة أو الحكومة أو من قبل وزير الخارجية . وعملا بالمادة ٤ فان مهمة لجنة وثائق التفويض تتمثل في فحص وثائق تفويض الممثلين . وقد فسّر وفد بلاده هذه المادة بأنها تعني أن مهمة اللجنة تقتصر على التحقق مما اذا كانت وثائق التفويض قد صدرت من قبل رئيس الدولة أو الحكومة أو من قبل وزير الخارجية القائم في البلد المعني . وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، لا يمكن لأية سلطة في الواقع أن تزعم في الوقت الحاضر أنها تمثل كمبوتشيا . وعليه فانه لا يمكن لحكومة هولندا أن تؤيد قبول وثائق التفويض المقدمة من حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وأن وفد بلاده يمتنع عن التصويت على هذه المسألة .

١٦٦ - وأعرب ممثل بنما عن رأى مفاده أن مهمة الجمعية العالمية هي النظر في مسألة الشيخوخة وأنه من المستصوب تجنّب تبديد الوقت في مناقشة مسائل سياسية بحتة .

١٦٧ - وأعلن ممثل الصين " أنه من المعروف جيدا أن كمبوتشيا الديمقراطية دولة عضو في الأمم المتحدة . ونظرا لأن الجمعية العالمية للشيخوخة قد عقدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان مسألة تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية لا وجود لها على الاطلاق . ان المسألة التي أثارها الممثل السوفياتي انما تخرج عن اطار اختصاصات الجمعية . انها محاولة عقيمة لمنع الممثل الشرعي لشعب كمبوتشيا من المشاركة في الجمعية ، وانها حركة متعمدة لعرقلة التقدم المنظم للجمعية . وان الوفد الصيني ليعارض بتصميم هذا النوع من المناورة من جانب الممثل السوفياتي " . وقد أدرج هذا البيان حرفيا في تقريرها بناء على طلب الممثل وموافقة اللجنة .

١٦٨ - وأعلن ممثل تايلند أن وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية شرعية تماما . ووافق على الملاحظات التي أبداها ممثل بنما .

١٦٩ - وبناء على اقتراح الرئيس ، اعتمدت اللجنة بالاجماع القرار التالي :

" ان لجنة وثائق التفويض ،

" وقد درست وثائق تفويض الممثلين لدى الجمعية العالمية للشيخوخة ، المشار اليها في الفقرة ١٦٠ أعلاه ،

" واذ تأخذ في اعتبارها التحفظات المختلفة التي أعربت عنها الوفود خلال المناقشة ،

" ١ - تقبل وثائق تفويض الـ ٦٧ دولة المشار اليها في الفقرة ١٦٠ (أ) أعلاه ؛

" ٢ - تقبل مؤقتا الرسائل المتعلقة بممثلي الدول الـ ٣٧ المشار اليهم في الفقرة ١٦٠ (ب) و (ج) أعلاه الى حين استلام وثائق التفويض امتثالا للمادة ٣ من النظام الداخلي؛

" ٣ - توصي بأن يستمر ممثلو الدول الـ ١٤ ، المشار اليهم في الفقرة ١٦٠ (د) أعلاه في الاشتراك بصورة مؤقتة وفقا للمادة ٥ من النظام الداخلي الى حين استلام وثائق التفويض امتثالا للمادة ٣ . "

١٧٠ - وقررت اللجنة أيضا ، أن تخوّل لرئيسها صياغة تقرير اللجنة بمساعدة الأمين العام ، وتقديمه للجمعية العالمية بعد عرض مشروعه على أعضاء اللجنة . كما خوّلت للرئيس أيضا عند تقديم التقرير أمام الجمعية ، أن يكمل المعلومات الموضحة في الفقرة ١٦٠ أعلاه ، حتى يعكس أى تسجيلات لاحقة أو وثائق اعتماد ، أو رسائل يتسلمها الأمين العام بعد اجتماع اللجنة .

١٧١ - وبناء على اقتراح من الرئيس ، قررت اللجنة أن تقدم تقريرها الى الجمعية العالمية لاعتماده .

الاجراء الذى اتخذته الجمعية العالمية

١٧٢ــ نظرت الجمعية العالمية في جلستها العامة ١٥ المعقودة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٢ في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.113/29)، الذى قدمه السيد جيبو دوفراى (النيجر)، رئيس اللجنة .

١٧٣ــ وقدم عند تقديمه تقرير اللجنة بعض المعلومات التكميلية التي أبلغت منذ اعداد التقرير . وأعلن، بوجه خاص، أن وثائق تفويض صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية قد وردت فيما يتعلق بممثلي بلجيكا، وتونس، وسان مارينو، وسرى لانكا، وفنلندا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، واليابان، واليونان؛ وأن وثائق تفويض على شكل رسالة أو مذكرة شفوية أو برقية من ممثل دائم أو سفير أو وزير بخلاف وزير الخارجية أو من بعثة دائمة أو سفارة أو وزارة الدولة المعنية قد وردت فيما يتعلق بممثلي بوروندى، وتوغو، وجمهورية الكاميرون المتحدة، وزامبيا، وغينيا . وأضاف أن الفقرات الفرعية المختصة بتقرير لجنة وثائق التفويض ينبغي أن ينظر فيها في ضوء هذه المعلومات التكميلية وأن تنقح وفقا لذلك .

١٧٤ــ وفي الجلسة نفسها، اعتمدت الجمعية العالمية، بعد أن أحاطت علما بالمعلومات التكميلية، تقرير لجنة وثائق التفويض (للاطلاع على القرار انظر الفصل السادس أدناه) .

الفصل الخامس

اعتماد تقرير الجمعية العالمية

١٧٥ - عرض المقرر العام مشروع تقرير الجمعية العالمية (A/CONF.113/L.2 و Add. 1-3) في الجلسة العامة ١٥ المعقودة يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٨٢ . وفي تلك الجلسة والجلسة العامة ١٦ المعقودة في التاريخ نفسه نظرت الجمعية في الفصول الأول والثاني والثالث من مشروع التقرير واعتمدتها مع ادخال تعديلات معيّنة .

١٧٦ - وفي الجلسة العامة ١٧ المعقودة في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، أعلن الرئيس ، بعد مشاورات في المكتب ، سحب مقدمو مشاريع قرارات معيّنة سبق تعميمها لها . ومشاريع القرارات المعيّنة هي :

A/CONF.113/L.5	المعنون " مراكز التدريب العملي " المقدم من جامايكا ومالطة
A/CONF.113/L.6	المعنون " انشاء مركز دولي لتبادل المعلومات بشأن سياسات الشيخوخة " ، مقدم من بولندا ، والجمهورية الدومينيكية ، وفرنسا
A/CONF.113/L.7	المعنون " ما يقدمه صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية من دعم للمسائل القائمة في ميدان الشيخوخة " ، مقدم من بنما ، وبيرو ، والجمهورية الدومينيكية ، وشيلي ، وكولومبيا ، والمكسيك
A/CONF.113/L.8	المعنون " حماية المستهلكين المسنين " ، مقدم من أنغولا ، وباكستان ، وبنما ، والسنغال ، وفرنسا ، والفلبين ، والمكسيك ، والنمسا *
A/CONF.113/L.9	المعنون " التعاون الدولي " ، مقدم من تونس ، وشيلي
A/CONF.113/L.10	المعنون " صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للجمعية العالمية للشيخوخة " ، مقدم من اندونيسيا ، وتونس ، وزائير ، وشيلي ، وغواتيمالا ، والفلبين ، ولبنان ، ومالطة ، والمغرب ، والولايات المتحدة الأمريكية
A/CONF.113/L.11	المعنون " تعزيز قدرة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية " ، مقدم من اندونيسيا ، وتونس ، وشيلي ، والفلبين ، ولبنان ، ومالطة

---

* نتيجة لذلك ، سحبت أيضا تعديلات هولندا (A/CONF.113/L.12) على مشروع القرار هذا .

١٧٧- ووجّهت ممثلة اليابان النظر الى مشروع القرار المعنون " يوم للشيخوخة " (A/CONF.113/L.4) مقدم من وفدها بالاشتراك مع وفود اندونيسيا ، وباكستان ، وبيرو ، والسنغال ، ومالطة ، وماليزيا . وبعد ايضاح الغرض من مشروع القرار ذكرت أن المقدمين اتفقوا ، بعد مشاورات ، على عدم الاصرار على مشروع القرار هذا ، وسحبوه بروح التعاون .

١٧٨- وفي الجلسة العامة (الختامية) ١٧ المعقودة في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، قدم ممثل المكسيك مشروع قرار يعرب عن امتنان الجمعية العالمية للبلد المضيف . واعتُمد مشروع القرار بالتزكية . وللاطلاع على النص بصورته المعتمدة انظر الفصل الخامس أدناه ، القرار ٢ .

١٧٩- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت الجمعية العالمية مشروع القرار في مجموعه ، وفوّضت المقرر العام في استكمال التقرير ، وفقا لممارسة الأمم المتحدة ، بغية تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

١٨٠- وفي الجلسة نفسها أيضا ، استمعت الجمعية العالمية الى خطاب من الأمين العام للأمم المتحدة . وقد ذكر أنه من بين جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى المعقودة في السنوات الأخيرة ، فان مؤتمر الجمعية العالمية المعنية بالشيخوخة هو المؤتمر الذى يمسّ موضوعه في الصميم حاضر أو مستقبل كل رجل وامرأة وطفل يعيش فترة عمر عادية . ففي الماضي ، كان طول العمر متاحا للقلة ، أما في القرن العشرين فقد أصبح قدر الأغلبية . وهكذا ، للمرة الأولى في التاريخ ، ووجه العالم كله بظاهرة ذات آثار متنوّعة : اجتماعية وثقافية وسياسية وحتى عاطفية . وبالنسبة لأولئك الذين يمثل عالم الشيخوخة بالنسبة لهم عالما من الظلمات ، ينبغي لأعمال الجمعية العالمية أن تثبت أنها منارة للضياء . فان نهجها الايجابي يمكن أن يرفع معنويات أولئك الذين يتعيّن عليهم مواجهة التحدّى في السنوات القادمة . ولذلك ، فانها جمعية عالمية للشباب مثلما هي للكبار .

١٨١- واستطرد قائلا ان هذا ينطبق على المواقف والأعمال الجماعية للمجتمعات والدول ، وكذلك للفرد . وانه سيتعين على البلدان الناشئة في العالم ، التي تواجهها مشكلة تزويد الجماهير العريضة من الأطفال وصغار السن ، أن تواجه عما قريب التحدى الجديد المتمثل في ضمان وجود آمن وسعيد لنفس الأشخاص تماما ، خلال بضعة عقود فقط ، عندما يبلغون مرحلة كبر السن . وأضاف أن ادخال فكرة كون الشيخوخة انجازا وفرصة لتحقيق آمالنا وأمانينا بوصفنا كائنات بشرية ومجتمعات بشرية ، في أذهان الأفراد والمجتمعات ، صغار السن ومتوسطي السن وكبار السن ، هو الهدف الرئيسي للجمعية العالمية .

١٨٢- وقد أعرب عن تأثره بوجه خاص لمشاركة الحكومات على نطاق واسع في الجمعية ، مع اشتراك عدد كبير من الوفود من البلدان النامية . وقال انه لا يمكن أن تكون هناك علامة أفضل من ذلك من الاعتراف العالمي بأن موضوع الجمعية يهم كل شخص وكل بلد سواء في الحاضر أو في المستقبل .

وأضاف أن البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٢٥، ستبلغ، في الواقع، مستويات من الشيخوخة مماثلة لتلك التي بلغتها مناطق أخرى في الخمسينات، عندما بدأت المشاكل الخاصة للشيخوخة تؤثر بقوة في الشعور العام في المجتمعات الصناعية. وان من الحتمي أن يكون لهذه الاتجاهات الديموغرافية أثر على الحياة الاجتماعية والتقدم. وانه في مراحل معينة من التنمية، يمكن لاتجاهات النمو السكاني، وتوزيع الأعمار، والهيكل الديموغرافي، أن تولد مصاعب اضافية للنمو المتواصل، اذا لم تكن متوازنة مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن جهة أخرى، يمكن لهذه الاتجاهات، اذا ما أخذت في الاعتبار وخطط لها على نحو صحيح، أن تعزز التنمية.

١٨٣- واستطرد قائلا انه عندما أنشئت الأمم المتحدة، لم يكن واضحا أن الهيكل السكاني للعالم سيتغير على هذا النحو المثير وان الشيخوخة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ستشكل مثل هذه النسبة الكبيرة من المجتمع البشري. ولذلك، فان الجمعية العالمية تعتبر مثلا آخر للكيفية التي تحاول بها الأمم المتحدة الاستجابة بفعالية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع.

١٨٤- وقال ان هناك جانبا آخر من الجمعية العالمية يستحق الاهتمام. فهي واحد من المناسبات القليلة التي ينظر فيها المجتمع الدولي في مرحلة مبكرة نسبيا موضوعا ذا تأثير وأهمية على الصعيد العالمي، قبل أن يفوت الأوان. وأضاف أن غرض واندفاع هذه الجمعية التي تتطلع الى المستقبل، بكاملهما، لمما يشجع المجتمع الدولي للغاية.

١٨٥- وأشار الى المبادئ الأساسية لخطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة، وهي أن الهدف النهائي للنمو الاقتصادي أو التنمية هو التحسين المستمر لرفاه السكان جميعا؛ وان عملية النمو الاقتصادي أو التنمية ينبغي أن تعزز دائما الكرامة الانسانية؛ وان التغيير في الهياكل السكانية يمكن أن يكون له أثر كبير على النمو الاقتصادي وتكوين القوة العاملة، وأنماط الاستهلاك والاحتياجات من السلع والخدمات؛ وان الشيخوخة مصدر وطني قيم، وان العناية الطبية الأساسية والمناسبة ينبغي أن تكون السبيل لبلوغ جميع الشعوب مستوى من الصحة يسمح لها بأن تعيش حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا، والحفاظ على هذا المستوى.

١٨٦- وأضاف أنه سيوجه الادارات والمكاتب المختلفة في الأمم المتحدة كيما تستجيب لتوصيات وقرارات الجمعية العالمية، وكذلك لخطة العمل، ولتتعاون في تحقيقها **تحقيقا كاملا**. وان مكتبي المدير العام **للتنمية والتعاون** الاقتصادي الدولي ووكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية، بوجه خاص، سيؤمنان تنفيذ خطة العمل من خلال المكاتب المناسبة للمنظمة. ومضى قائلا ان تعاون الوكالات المتخصصة، في هذا المسعى، سيكون مطلوبا أيضا، وفقا لاهتماماتها واختصاصاتها المحددة.

١٨٧ــ وقال ، في الختام ، ان الجهود المبذولة في سبيل التعاون الدولي وتبادل الآراء في هذا الميدان ينبغي أن يُضطلع بها مع ايلاء أكبر الاهتمام للتقاليد والقيم الثقافية ، الخاصة ، لكل بلد أو طائفة اثنية . واستطرد قائلا ان الوحدة الأساسية للقيم الانسانية تميّز ، مع ذلك ، الاهتمام بالشيخوخة والمسنين في أية حضارة ومجتمع . وان الشيخوخة عطية حتمية ، وانه يتوجّب على كل شخص أن ينظر مقدما في المصاعب المحتملة للحياة على الهامش أو السلبية أو الوحدة أو القنوط ، بالاضافة الى المسائل المتعلقة بالعناية الصحية والاسكان وبعض أشكال ضمان الدخل . وأعرب عن أمله في أن تثبت خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة أنها أداة نافعة للغاية لكفالة اقتران فترة العمر الممتدة بوجه عام في جميع أنحاء العالم بجهود صادقة لملء هذا الامتداد الزمني بمعنى جديد . وأنه ينبغي لكل رجل وامرأة بلغ سن العقل أو يتوقع بلوغها أن يؤيد مساعي كل المجتمعات في سبيل تحقيق هذه الغاية .

١٨٨ــ وبعد أن أدلى ببيان ممثل كل من السنغال (بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية) وأوروغواي (بالنيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية) ، وكندا (بالنيابة عن دول أوروبا الغربية والدول الأخرى) ، والأردن والامارات العربية المتحدة (بالنيابة عن البلدان العربية) ، أدلى الأمين العام للجمعية العالمية للشيخوخة ببيان يلخص النتائج الرئيسية للجمعية .

١٨٩ــ وأدلى رئيس الجمعية العالمية للشيخوخة ببيان ختامي وأعلن اختتام الجمعية .

الفصل السادس

خطة العمل الدولية للشيخوخة والقرارات الأخرى والمقرر التي اتخذتها الجمعية العالمية

١٩٠ - اعتمدت الجمعية العالمية ، في جلستيها العامتين ١٥ و ١٧ المعقودتين في ٥ و ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ خطة العمل (الفرع ألف أدناه) والقرارات والمقرر (الفرع باء أدناه) التي يرد نصها في هذا الفصل .

ألف - خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة

المحتويات

	الفقرات
ديباجة	
تمهيد	١-٥
أولا - مقدمة	٦-٢٤
ألف - خلفية ديمغرافية	٦-١٢
باء - الجوانب الانسانية والانمائية للشيخوخة	١٣-٢٤
ثانيا - المبادئ	٢٥
ثالثا - توصيات لأغراض العمل	٢٦-٨٥
ألف - الغايات وتوصيات بشأن السياسة	٢٦-٧٦
باء - سياسات وبرامج التعزيز	٧٧-٨٥
رابعا - توصيات للتنفيذ	٨٦-١١٨
ألف - دور الحكومات	٨٦-٩٣
باء - دور التعاون الدولي والاقليمي	٩٤-١١٥
جيم - التقييم والاستعراض والتقدير	١١٦-١١٨

ديباجـــة

ان البلدان المجتمعة في الجمعية العالمية للشيخوخة

اذ تدرك أن عددا متزايدا من سكانها يشيخون ،

وقد ناقشت معا اهتمامها بالشائخين ، وفي ضوء ذلك اطالة العمر والتحدى والامكانيات التي تستتبعها هذه الاطالة ،

وقد قررت أنها ، فرادى ومجتمعة ، ' ١ ' ستضع وتطبق سياسات على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية من أجل رفع مستوى حياة المسنين كأفراد ولتتيح لهم أن يتمتعوا فكرا وجسدا ، تمتعا كاملا وبلا عوائق ، بسنوات أعمارهم المتقدمة ، في سلام وصحة وأمن ؛ ' ٢ ' وستدرس وقع شيوخة السكان على التنمية وأثر التنمية على الشائخين ، بغية التمكين من تحقيق امكانيات الشائخين تحقيقا كاملا وتخفيف أية آثار سلبية قد تنجم عن ذلك بتدابير مناسبة ،

١ - تؤكد من جديد رسميا اعتقادها بأن الحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنطبق كليا وبدون أى انتقاص ، على الشائخين ،

٢ - تعترف رسميا بأن نوعية الحياة ليست أقل أهمية من طول العمر ، وأن المسنين ، تبعا لذلك ، ينبغي أن يمكنوا بقدر المستطاع من التمتع في اطار عائلاتهم ومجتمعاتهم بحياة قوامها الانجاز والصحة والأمن والرضا ، يحظون فيها بالتقدير بوصفهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع .

تمهيد

١ - قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣٣/٥٢ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، ادراكا منها لضرورة توجيه الانتباه على صعيد العالم الى المشاكل الخطيرة التي يعاني منها جزء متزايد من سكان العالم ، عقد جمعية عالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢ . وغرض الجمعية العالمية هو اتاحة محفل " للشروع في برنامج عمل دولي يستهدف تأمين الضمان الاقتصادي والاجتماعي لكبار السن ، فضلا عن اتاحة الفرص لهم للاسهام في التنمية الوطنية " . كذلك أعربت الجمعية العامة في قرارها ٣٥/١٢٩ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ عن رغبتها في أن " يترتب على عقد الجمعية العالمية استجابة المجتمعات استجابة أوفى للآثار الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن شيوخة السكان ولما لكبار السن من احتياجات محددة " وعلى ضوء هذه الولايات وضعت خطة العمل الدولية للشيخوخة هذه .

٢ - ولذلك فان خطة العمل ينبغي اعتبارها عنصرا لا يتجزأ من الاستراتيجيات والبرامج الرئيسية الدولية والاقليمية والوطنية التي توضع استجابة للمشاكل والاحتياجات العالمية الهامة . وأهدافها الأساسية هي دعم قدرات البلدان على التعامل بفاعلية مع شيوخة سكانها ومع الاهتمامات والاحتياجات الخاصة لكبار السن فيها ، وتعزيز التجاوب الدولي الملائم مع مسائل الشيخوخة عن طريق العمل لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وزيادة التعاون التقني الدولي . وخاصة فيما بين البلدان النامية نفسها .

٣ - وعملا بهذه الأهداف ، تم تعيين الغايات المحددة التالية :

(أ) تعزيز التفهم الوطني والدولي لما يترتب على شيوخة السكان من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية على عمليات التنمية ؛

(ب) تعزيز التفهم الوطني والدولي للقضايا الانسانية والانمائية المتعلقة بالشيخوخة ؛

(ج) اقتراح وتنشيط سياسات وبرامج عملية المنحى تستهدف ضمان الأمن الاجتماعي والاقتصادي لكبار السن وكذلك اتاحة الفرص لهم كي يسهموا في التنمية ويشاركوا في فوائدها ؛

(د) تقديم بدائل للسياسة وخيارات لها تتمشى مع القيم والأهداف الوطنية ومع المبادئ المعترف بها دوليا بشأن شيوخة السكان واحتياجات كبار السن ؛

(هـ) تشجيع تطوير التعليم والتدريب والبحوث المناسبة التي تتجاوب مع شيوخة سكان العالم وتعزز التبادل الدولي للمهارات والمعرفة في هذا المجال .

٤ - ينبغي ان تدرس خطة العمل في اطار سائر الاستراتيجيات والخطط الدولية . وبوجه خاص ، فان خطة العمل تؤكد من جديد ، مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣) ، والعهدين الدوليين المتعلقين بحقوق

الانسان (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) والاعلان بشأن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د-٢٤) والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ٦ - ٦) و ٣٢٠٢ (د ٦ - ٦) والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦) وكذلك قراري الجمعية العامة ٣٤/٧٥ و ٣٥/٤٦ بشأن اعلان الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح .

٥ - وبالاضافة الى ذلك يجب التأكيد على أهمية الصكوك التالية التي اعتمدها المجتمع الدولي لأن مسألة الشيخوخة وشيوخة السكان مرتبطة مباشرة بتحقيق أهدافها :

(أ) خطة العمل العالمية للسكان (١) ؛

(ب) خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (٢) ؛

(ج) برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة (٣) ؛

(د) اعلان الما آتا (عن الرعاية الصحية الأولية) (٤) ؛

(هـ) اعلان المبادئ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل) (٥) ؛

(و) خطة العمل المتعلقة بالبيئة البشرية (٦) ؛

---

(١) تقرير مؤتمر السكان العالمي للأمم المتحدة ، بوخارست ١٩-٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.XIII.3، الفصل الأول) .

(٢) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مدينة مكسيكو ، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1، الفصل الأول) .

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم. كوبنهاغن ١٤ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3 ،والتصويب) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٤) منظمة الصحة العالمية ، الرعاية الصحية : تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية ، الما-آتا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٦ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف ، ١٩٧٨) .

(٥) تقرير الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية ، فانكوفر ، ٣١ آيار/مايو - ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.7، والتصويب) الفصل الأول .

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، ستوكهولم ، ٥ - ١٦ يونيه ١٩٧٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14، والتصويب) .

(ز) برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٧) ؛

(ح) برنامج العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى (٨) وبرنامج العمل للنصف الثاني من نفس العقد (٩) ؛

(ط) خطة عمل بوينس ايرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٠) ؛

(ى) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ بشأن المستويات الدنيا للضمان الاجتماعي ؛

(ك) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٨ والتوصية رقم ١٣١ بشأن استحقاقات العجز والشيخوخة والخلف ؛

(ل) توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٢ بشأن العاملين المسنين ؛

(م) برنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١١) ؛

(ن) البرنامج العالمي المنبثق عن السنة الدولية للمعوقين (١٢) ؛

---

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠-٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.21، والتصويب) ، الفصل السابع.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، جنيف ، ١٤ - ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.XIV.2) ، الفصل الثاني .

(٩) قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٤ ، المرفق .

(١٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بيونس ايرس ، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب) ، الفصل الأول .

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز / يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الأول ، أحيل الى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/485) .

(١٢) أنظر A/36/47/Add.1، المرفق ، الفرع الثاني .

(س) اعلان كاراكاس الذى أقره مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (١٣) ؛

(ع) توصية بشأن تطوير تعليم الكبار - اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة (نيروبي ، ١٩٧٦) ؛

(ف) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٧ بشأن الحفاظ على حقوق الضمان الاجتماعي ، ١٩٨٢ .

---

(١٣) قرار الجمعية العامة ١٧١/٣٥ ، المرفق .

أولا - مقدمة

ألف - خلفية ديمغرافية

٦ — لم يتجه انتباه المجتمعات الوطنية والمجتمع العالمي الى المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية التي أثارتها ظاهرة الشيوخة على نطاق كبير الا خلال العقود القليلة الماضية . فمن قبل ، بينما كان من الممكن أن يعيش أفراد حتى مراحل متقدمة من العمر لم تكن أعدادهم وكذلك نسبتهم الى مجموع السكان كبيرة . ولكن شهد القرن العشرون في كثير من مناطق العالم مكافحة للوفاة عند الولادة ولوفيات الأطفال الرضع ، كما شهد انخفاضا في معدلات المواليد ، وتحسنا في التغذية وفي الرعاية الصحية الأساسية ومكافحة الكثير من الأمراض المعدية . وقد ترتب على مجموع هذه العوامل ارتفاع في اعداد الأشخاص الذين يعيشون حتى مراحل متقدمة من العمر وفي نسبهم .

٧ — وطبقا لتقديرات الامم المتحدة ، كان هناك في العالم ما يقرب من ٢٠٠ مليون من الأشخاص الذين بلغوا سن الستين أو تجاوزوها في ١٩٥٠ ، وفي ١٩٧٥ زاد عددهم الى ٣٥٠ مليونا . وتشير اسقاطات الأمم المتحدة الى أن هذا العدد سيتزايد حتى عام ٢٠٠٠ الى أن يبلغ ٥٩٠ مليونا ثم يتجاوز ١٫١٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٥ ، أى بزيادة مقدارها ٢٢٤ في المائة منذ ١٩٧٥ . ومن المتوقع أن يزيد مجموع عدد سكان العالم خلال نفس هذه الفترة من ٤٫١ بليون الى ٨٫٢ بليون ، أى بزيادة مقدارها ١٠٢ في المائة . وهكذا ، سيشكل المسنون نسبة ١٣٫٧ في المائة من سكان العالم بعد ٤٥ سنة اعتبارا من الآن .

٨ — وعلاوة على ذلك ، ينبغي ملاحظة أن ما يزيد بقليل عن نصف عدد الأشخاص (٥٢ في المائة) من الذين بلغوا سن الستين أو تجاوزوها كانوا يعيشون في البلدان النامية في ١٩٧٥ . ونظرا لتباين معدلات الزيادة ، يتوقع أن يعيش أكثر من ٦٠ في المائة من جميع المسنين في العالم في البلدان النامية مع حلول عام ٢٠٠٠ ، كما يتوقع أن تبلغ هذه النسبة ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع السكان (٧٢ في المائة) مع حلول عام ٢٠٢٥ .

٩ — ويصاحب الزيادة في أعداد المسنين وفي نسبهم تغير في الهيكل العمرى للسكان . ويؤدى تناقص نسبة الأطفال في مجموع السكان ، الى زيادة نسبة الأشخاص الأكبر سنا . وعلى ذلك ، وطبقا لاسقاطات الأمم المتحدة ، يتوقع أن تنخفض نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة من حوالي ٤١ في المائة في المتوسط من مجموع السكان في المناطق النامية في ١٩٧٥ الى حوالي ٣٣ في المائة من المجموع في عام ٢٠٠٠ ثم ٢٦ في المائة في ٢٠٢٥ . وفي نفس هذه المناطق ، يتوقع لنسبة السكان الذين بلغوا ستين سنة أو أكثر أن تزيد من ٦ في المائة في ١٩٧٥ الى ٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ ثم الى ١٢ في المائة في ٢٠٢٥ ، فتصل بذلك الى مستوى النسبة التي حققتها المناطق المتقدمة النمو في الخمسينات . أما في المناطق المتقدمة النمو ،فيتوقع أن تنخفض نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة من ٢٥ في المائة

في ١٩٧٥ الى ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٠ ثم الى ٢٠ في المائة في ٢٠٢٥ . بيد أنه من المتوقع لنسبة المجموعة العمرية للسكان الذين بلغوا سن الستين أو أكثر الى مجموع السكان أن تزيد من ١٥ في المائة في ١٩٧٥ الى ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ ثم الى ٢٣ في المائة في ٢٠٢٥ . وينبغي ملاحظة أن هذه نسب متوسطة لمناطق شاسعة وأن هناك تباينا كبيرا فيما بين البلدان وعلى الصعيد دون الوطني .

١٠ - وتشير جداول العمر النموذجية الى أن زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد قد تعني ضمنا زيادة في متوسط العمر المتوقع عند سن الستين في المناطق المتقدمة النمو تبلغ حوالي سنة واحدة فيما بين ١٩٧٥ و ٢٠٢٥ ، بينما تكون هذه الزيادة المتوقعة حوالي سنتين ونصف في المناطق النامية . وعلى ذلك ، يمكن أن يتوقع الرجال الذين بلغوا سن الستين ما يزيد على ١٧ سنة اضافية من العمر في المتوسط في المناطق المتقدمة النمو وما يزيد على ١٦ سنة اضافية في المناطق النامية بحلول عام ٢٠٢٥ كما يمكن أن تتوقع النساء حوالي ٢١ سنة و ١٨ سنة اضافية من العمر على التوالي .

١١ - وتجدر الملاحظة انه اذا سادت الاتجاهات الحالية فان النسبة بين الذكور والاناث (أي عدد الرجال لكل مائة من النساء) ستظل غير متوازنة في المناطق المتقدمة النمو ولكن مع حدوث تحسن طفيف . فمثلا هذه النسبة التي كانت ٧٤ في عام ١٩٧٥ للفئة العمرية ٦٠ الى ٦٩ سنة ستصبح ٧٨ في عام ٢٠٢٥ مع ارتفاع من ٤٨ الى ٥٣ بالنسبة للفئة العمرية التي تجاوزت ٨٠ سنة . وستصبح هذه النسبة في المناطق النامية ٩٤ في عام ٢٠٢٥ مقابل ٩٦ للفئة العمرية ٦٠ الى ٦٩ سنة و٧٣ مقابل ٧٨ للفئة العمرية التي تجاوزت ٨٠ سنة ، وهذا يدل على انحدار بسيط . وهكذا فان النساء في معظم الحالات سيشكلن ، بصورة متزايدة ، أغلبية السكان الكبار السن . وقد تؤثر الاختلافات في طول العمر ، القائمة على الجنس ، على ترتيبات المعيشة والدخل ، والرعاية الصحية وغيرها من نظم الاعالة .

١٢ - وثمة اعتبار آخر هام يتمثل في اتجاه التوزيع الحضرى - الريفي . ففي المناطق المتقدمة النمو ، كان ثلثا المسنين في ١٩٧٥ يعيشون في المناطق الحضرية ، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة الى ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠٠٠ . أما في المناطق النامية ، فكان ثلاثة أرباع المسنين يوجدون في المناطق الريفية . ومع ذلك ، فان الزيادة في نسبة المسنين في المناطق الحضرية في تلك البلدان قد تكون زيادة كبيرة وقد تفوق ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ . وقد تؤثر الهجرة على هذه التغييرات .

باء - الجوانب الانسانية والانمائية للشيخوخة

١٣ - سوف تكون لهذه الاتجاهات الديمغرافية الموضحة أعلاه آثار هامة على المجتمع . ويتطلب تحقيق التنمية المطردة نوعا من التوازن السليم بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وادخال تعديلات على نمو السكان وتوزيعهم وهيكلهم . وينبغي للبلدان أن تعترف باتجاهاتها الديمغرافية وبالتغيرات التي تطرأ على هياكلها السكانية وأن تضعها في الاعتبار بغية الوصول الى تنمية أمثل .

١٤ — وسيتطلب ذلك بذل مجهود مالي كبير من جانب الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية . والواقع مع ذلك هو أن الحالة الاقتصادية لأغلب البلدان النامية لا تسمح لها بالافراج عن الوسائل والموارد اللازمة لانجاز سياساتها الانمائية بنجاح .

١٥ — وكيما تتاح الفرصة أمام هذه البلدان لمواجهة الاحتياجات الأساسية لسكانها ، ومن ضمنهم كبار السن ، لابد من اقامة نظام اقتصادى جديد مبني على علاقات اقتصادية دولية جديدة تعود بالنفع المتبادل على جميع الأطراف وتسمح باستخدام عادل ومنصف للثروات والموارد والتكنولوجيات المتاحة .

١٦ — وتعالج خطة العمل الدولية الحالية للشيخوخة القضايا التي تمس المسنين كأفراد فضلا عن المسائل المتصلة بشيوخة السكان .

١٧ — وترتبط القضايا الانسانية بالاحتياجات المحددة لكبار السن . وعلى الرغم من أن هناك عدة مشاكل واحتياجات مشتركة بين كبار السن وجميع السكان ، فان بعض القضايا تعكس الخصائص والمتطلبات المحددة لهذه المجموعة . والموضوعات الفرعية الجارى بحثها هي الصحة والتغذية والاسكان والبيئة والأسرة والرعاية الاجتماعية وضمان الدخل والعمالة والتعليم .

١٨ — وثمة صلة بين القضايا الانمائية والآثار الاجتماعية الاقتصادية لشيوخة السكان ، التي تعرف بأنها الزيادة في نسبة المسنين الى مجموع السكان . وسينظر تحت هذا البند ، ضمن عدة أمور ، في آثار شيوخة السكان على الانتاج والاستهلاك والادخارات والاستثمار ، وبالتالي على الظروف والسياسات الاجتماعية والاقتصادية العامة ، لاسيما في الأوقات التي يزداد فيها معدل اتكال المسنين على غيرهم .

١٩ — وتبحث هذه القضايا الانسانية والانمائية بقصد صياغة برامج عمل على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .

٢٠ — لم يبرز بعد الاتجاه نحو الشيوخة التدريجية في المجتمع ، في بعض البلدان النامية ، وقد لا يجذب بالتالي كل انتباه المخططين وواضعي السياسة ، الذين يأخذون في اعتبارهم مشاكل المسنين في التخطيط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتدابير اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ككل . وكما أوضحنا في الفرع السابق ، فان اسقاطات الأمم المتحدة توضح ما يلي :

(أ) من المتوقع أن تكون هناك زيادة ملحوظة في المستقبل في الفئة العمرية من السكان فوق سن الستين وبصفة خاصة في قطاع الفئة ٨٠ سنة فأكثر ؛

(ب) من المتوقع أن تظهر بوضوح الزيادة في نسبة الفئة العمرية من السكان فوق سن الستين في بلدان عديدة ، خلال العقود القليلة القادمة وخصوصا خلال الربع الأول من القرن الحادى والعشرين ؛

(ج) سوف تشكل النساء ، بصورة متزايدة ، أغلبية السكان المسنين .

٢١ — وعلى ذلك ، فان قضية شيوخة السكان ، بما لها من آثار ضخمة على كل من التنمية الشاملة على المستوى الوطني ورفاهية وسلامة الأشخاص الأكبر سنا ، هي قضية ستهم كل البلدان في المستقبل القريب نسبيا ، وهي تؤثر الآن وبالفعل على بعض أكثر المناطق تقدما في العالم .

٢٢ — سينظر فيما يلزم من التدابير للاستخدام الأمثل لحكمة وخبرة الأفراد المسنين .

٢٣ — يتميز الجنس البشرى بطفولة طويلة وشيخوخة طويلة . وعبر التاريخ مكن ذلك كبار السن من تربية الأصغر سنا وتلقينهم القيم ، وقد كفل هذا الدور بقاء الانسان وتقدمه . ان وجود كبار السن في بيت الأسرة والجيرة وفي جميع أشكال الحياة الاجتماعية ، ما زال يعلم البشرية درسا لا يعوض . ان المسن يعلمنا كلنا درسا ، ليس بحياته فحسب بل في الحقيقة بموته . فمن خلال الحزن ، يدرك الأحياء أن الأموات يواصلون المساهمة في المجتمع البشرى بنتائج كدهم والأعمال والمؤسسات التي يخلفونها وراءهم ، وذكرى أقوالهم وأفعالهم . وقد يشجعنا ذلك على النظر الى موتنا نحن بمزيد من الصفاء وعلى تزايد ادراكنا لمسؤولياتنا نحو الأجيال القادمة .

٢٤ — ان العمر الأطول يهيئ الفرصة للبشر للتأمل فيما مضى من حياتهم وتصحيح بعض أخطائهم والدنو أكثر من الحقيقة وبلوغ فهم مختلف لمعنى أعمالهم وقيمتها . وقد يكون ذلك أهم مساهمة لكبار السن في المجتمع البشرى . وفي هذه الآونة بصفة خاصة ، وبعد التغيرات التي لم يسبق لها مثيل والتي أثرت على الجنس البشرى طيلة حياة أبنائه ، فان اعادة تفسير المسنين لقصص الحياة ينبغي أن يساعدنا جميعا على تحقيق التوجيه الجديد للتاريخ ، وهو أمر مطلوب على نحو عاجل .

ثانيا - المبادئ

٢٥ — ان صياغة السياسات المتعلقة بالشيخوخة وتنفيذها هما حق مطلق ومسؤولية لكل دولة ، على أن تطبق على أساس احتياجاتها وأهدافها القومية المحددة . غير أن تعزيز أنشطة وسلامة ورفاه كبار السن ينبغي أن يشكل جزءا أساسيا من جهد انمائي متكامل ومنسق في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد في كل من المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية في العالم . بيد أن التعاون الدولي والاقليمي ينبغي أن يلعب دورا هاما . وتعتمد خطة العمل الدولية للشيخوخة على المبادئ المعروضة فيما يلي :

(أ) هدف التنمية هو تحسين رفاه السكان جميعا على أساس اشتراكهم الكامل في عملية التنمية وعلى أساس التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها . ويجب أن تعزز عملية التنمية كرامة الانسان وأن تكفل الانصاف بين الفئات العمرية في تقاسمها موارد المجتمع وحقوقه ومسؤولياته . وينبغي أن يسهم الأفراد ، بصرف النظر عن أعمارهم أو جنسهم أو عقيدتهم ، تبعا لقدراتهم كما ينبغي أن ينالوا من الخدمات بقدر حاجاتهم . وفي هذا الاطار يكون النمو الاقتصادى والعمالة المنتجة والعدالة الاجتماعية والتضامن البشرى عناصر أساسية وغير قابلة للتجزئة في عملية التنمية وكذلك المحافظة على الهوية الثقافية والاعتراف بها ،

(ب) يمكن للمشاكل المختلفة التي تواجه كبار السن أن تجد الحل الحقيقي في ظل ظروف السلم ، والأمن ، ووقف سباق التسلح ، واعادة توجيه الموارد التي تنفق للأغراض العسكرية لسد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ج) ويمكن ايجاد الحلول لمشكلات المسنين الانمائية والانسانية على النحو الأمثل في الأحوال التي لا يسود فيها الطغيان والكبح والاستعمار والعنصرية والتمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين والفصل العنصرى والابادة الجماعية والعدوان الخارجي والاحتلال الأجنبي وغيرها من أشكال السيطرة الأجنبية ، وحيث يكون هناك احترام لحقوق الانسان ؛

(د) ينبغي لكل بلد في اطار تقاليده وهياكله وقيمه الثقافية الذاتية أن يتجاوب والاتجاهات الديمغرافية وما ينتج عنها من تغييرات . وينبغي أن يسعى الناس من جميع الأعمار الى ايجاد توازن بين العناصر التقليدية وعناصر التجديد سعيا وراء تنمية منسجمة ؛

(هـ) اسهام المسنين الروحي والثقافي والاجتماعي الاقتصادى له قيمته في المجتمع وينبغي أن يعترف به ويزداد تشجيعه . وينبغي اعتبار النفقات على المسنين استثمارا دائما ؛

(و) الأسرة في مختلف أشكالها وهياكلها هي وحدة أساسية للمجتمع اذ أنها تربط بين الأجيال وينبغي صيانتها وتعزيزها وحمايتها وفقا لتقاليد وعادات كل بلد ؛

(ز) ويمكن أن تسهم الحكومات وخاصة السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمتطوعون من الأفراد والمنظمات الطوعية بما فيها جمعيات كبار السن ، اسهاما ذا شأن كبير في توفير الدعم والرعاية للمسنين في الأسرة والمجتمع . وينبغي أن تقوم الحكومات بتأييد وتشجيع أى نشاط طوعي من هذا القبيل ؛

(ح) من الأهداف الهامة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ايجاد مجتمع تتكامل فيه الأعمار ويكون خاليا من التمييز على أساس العمر ومن عزل الفئات بعضها عن بعض عن قصد ويكون فيه التساند والتضامن المشترك بين الأجيال أمرا يحظى بالتشجيع ؛

(ط) ان الشيوخة عملية دائبة على مدى العمر كله وينبغي الاعتراف بها على هذا النحو وأن يكون اعداد السكان كلهم للمراحل المتأخرة من العمر جزءا لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية وأن يشمل هذا الاعداد العوامل الجسدية والنفسية والثقافية والدينية والروحية والاقتصادية والصحية وغيرها ؛

(ى) ينبغي أن ينظر الى خطة العمل في الاطار الأوسع للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية في العالم بغية تحقيق حياة قوامها العدل والرخاء ماديا وروحيا للشائخين ؛

(ك) ان الشيخوخة ، فضلا عن كونها رمزا للخبرة والحكمة ، يمكن أيضا أن تجعل البشر أقرب الى تحقيق الذات بما يتمشى ومعتقداتهم وتطلعاتهم ؛

(ل) ينبغي أن يكون المسنون مشاركين نشطين في صياغة وتنفيذ السياسات ، بما في ذلك السياسات التي تسهم بصفة خاصة ؛

(م) ثمة مسؤولية خاصة تقع على الحكومات والمنظمات غير الحكومية وجميع من يهمهم الأمر نحو أقل السنين مناعة ، ولا سيما الفقراء ، الذين منهم الكثير من النساء ومن المناطق الريفية ؛

(ن) من الضروري اجراء مزيد من الدراسة لجميع جوانب الشيخوخة .

ثالثا - توصيات لأغراض العمل

ألف - الغايات وتوصيات بشأن السياسة

٢٦ - ليس في امكان خطة العمل سوى أن تحتوي على اقتراحات بخطوط توجيهية عريضة ومبادئ عامة بشأن الطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي ، والحكومات ، والمؤسسات الأخرى ، والمجتمع ككل أن يواجه تحدي الشيخوخة التدريجية للمجتمعات واحتياجات كبار السن في جميع أنحاء العالم . أما النهج والسياسات الأكثر تحديدا فانها ، بطبيعتها ، ينبغي أن تعد وتصاغ على ضوء التقاليد والقيم الثقافية والممارسات الموجودة في كل بلد أو مجتمع عرقي ، كما يجب تكييف برامج العمل لأولويات كل بلد ومجتمع وقدراته الذاتية .

٢٧ - ويوجد ، مع هذا ، عدد من الاعتبارات الأساسية التي تعكس القيم الانسانية العامة والأساسية ، بمعزل عن الثقافة أو الدين أو العرق أو المركز الاجتماعي : قيم تسببها الحقائق البيولوجية للشيخوخة بوصفها عملية عامة لا مفر منها ، وان احترام كبار السن والعناية بهم ، الذي هو من بين الثوابت القليلة في الثقافة البشرية في كل مكان ، انما يعكس التفاعل الأساسي بين دوافع الحفاظ على الذات والحفاظ على المجتمع ، وهو شرط بقاء الجنس البشري وتقدمه .

٢٨ - ويدخل النمط الذي يجري وفقا له اعتبار الأشخاص في زمرة كبار السن عند نقطة لا يحددها سوى اتمامهم عددا معينا من السنين ، وحيث قد يستتبع فقدان الفرد لمركزه الوظيفي وضعه على هامش المجتمع ، ضمن المفارقات المحزنة لعملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في بعض البلدان . وهدف هذه التنمية في الأصل هو تحسين مستويات المعيشة عموما ، وصحة ورفاهية السكان ككل ، ومن ضمنهم كبار السن .

٢٩ - وينبغي تحليل التفاعل التاريخي الوثيق بين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتكنولوجية لدى البلدان الصناعية منذ القرن الماضي فصاعدا وبين أنظمة تأمين الشيخوخة التي اتبعتها هذه البلدان كجزء من نفس العملية ووضع ذلك في الاعتبار ، وينبغي أيضا دراسة الاختبارات الأخرى الأقرب الى ظروف واحتياجات البلدان النامية .

٣٠ - الشيخوخة هي في آن واحد ، من علامات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ومن نتائجها بالمعنى الكمي والكيفي . ومن الأمثلة الهامة لآثار عدم التوازن بين النهج القطاعية للتنمية الوطنية والدولية خلال العقود الماضية ، أن التقدم في الطب والصحة العامة قد تجاوز بكثير التقدم خلال الفترة ذاتها في الانتاج وتوزيع الدخل والتدريب ، والتعليم والاسكان وتحديث المؤسسات والتنمية الاجتماعية بصفة عامة . والبلدان النامية ، بهذا المعنى ، تكاد تصبح " شائخة " ، فالقطاعات اللازمة

لضمان تنمية متوازنة ومتكاملة ليست قادرة كلها على أن تواكب بعضها البعض بنفس الخطى وتكفل مستوى معيشيا لائقا لجماعات المسنين الذين يتوقع أن يزيدوا زيادة مذهلة في الأجيال القليلة القادمة .

١ - توصيات تتعلق بالسياسة العامة

٣١ — من الممكن أن تقدم الاعتبارات الموجزة التالية التي تقوم على الملاحظات السابقة ، مبادئ توجيهية عامة للنظر في السياسات وفي تدابير محددة :

(أ) ان الشيوخة التدريجية للمجتمعات ، والزيادة المستمرة في عدد كبار السن من السكان سواء على المستوى المطلق أو النسبي ، لا تمثل حدثا غير متوقع أو لا يمكن التنبؤ به ، أو نتيجة عشوائية لجهود التنمية القومية والدولية . بل تمثل أول النتائج وأكثرها وضوحا لنهج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ذى الأساس القطاعي في جميع أنحاء العالم ، وينبغي أن تصاحبها تدخلات في المجالات الأخرى تماثلها في الفعالية لضمان النمو المتوازن والتنمية المتكاملة ؛

(ب) وبغية ابطاء الشيوخة الشاملة للمجتمع على المدى الطويل ، قد تستطيع الحكومات اتخاذ الاجراءات الضرورية لاصلاح أو تفادى الاختلالات بين الفئات العمرية ، في الوقت الذى تحفظ فيه لكبار السن حق الحياة ؛

(ج) وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن تستلهم السياسات والتدابير من التصميم على اعطاء العطية الكمية مزيدا من المضمون النوعي والمعني لكي تضمن أن امتداد فترة حياة الأفراد الذى يحدث بصفة عامة في كل أنحاء العالم سيصاحبه بذل الجهود لملء هذه السنوات الاضافية بالاحساس بالهدف والانجاز ، وان دور الأفراد لن يكون هامشيا وسلبيا بعد بلوغ سن معينة ؛

(د) وبما أن الانتقال الى الشيخوخة عملية تتسم بالتدرج والفردية ، وعلى الرغم من حدود السن القانونية للتقاعد التي تحددها بعض البلدان والثقافات ، فان كل السياسات والبرامج ينبغي أن تستند الى الواقع الذى مؤداه أن الشيخوخة ليست الا مرحلة طبيعية من دورة حياة الفرد وعطه وخبرته ، وأن نفس الاحتياجات والمقدرات والطاقات تسود عادة طوال فترة الحياة ؛

(هـ) وبما أن بامكان معظم الناس أن يتوقعوا العيش بعد سن التقاعد عددا كبيرا من السنوات ، لم يعد ينبغي تصور مفهوم " الاعداد للتقاعد " على أنه جهد للتكيف في آخر لحظة بل ينبغي أن ينظر اليه بوصفه أحد الاعتبارات المستمرة طول الحياة منذ الرشد فصاعدا ، سواء بالنسبة لمصلحة الفرد ذاته في المستقبل ، أو لواضعي السياسة والجامعات والمدارس ومراكز العمل الصناعية ووسائط الاعلام والمجتمع ككل . وينبغي أن يذكّر بأن السياسات المتعلقة بالشيخوخة والمعنية بكبار السن هي موضع اهتمام كبير على نطاق المجتمع وليست مجرد مسألة رعاية لأقلية ضعيفة . ولهذا الغرض فان الأمر يتطلب اتباع سياسة عامة للوقاية ؛

(و) وبما يفيد الشخص المتقدم في السن تلقائيا من الناحية المادية أو غيرها ، السياسات

التي تستهدف مواجهة التحدى الذى يمثله ازدياد عدد السكان كبار السن الأكثر صحة ونشاطا والقائمة على أساس أن شيوخة المجتمع فرصة يجب استغلالها . وبالمثل فان أى جهد يبذل لتحسين نوعية الحياة لكبار السن وللوفاء باحتياجاتهم الاجتماعية والثقافية المختلفة ، انما يعزز قدرتهم على الاستمرار في التفاعل مع المجتمع . وبهذا المعنى ، تترابط الجوانب الانمائية والانسانية لمسألة الشيخوخة ترابطا وثيقا ؛

(ز) ومن الضرورة بمكان ، عند دراسة مسألة الشيخوخة ، الّا ينظر الى حالة كبار السن بمعزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الشاملة السائدة في المجتمع . بل ينبغي النظر الى كبار السن بوصفهم جزءا لا يتجزأ من السكان كما ينبغي النظر اليهم داخل اطار فئات السكان الأخرى مثل النساء والشباب والمعوقين والعمال النازحين . وينبغي اعتبار كبار السن عنصرا هاما وضروريا في عملية التنمية على كافة المستويات داخل مجتمع معين ؛

(ح) تظهر الشيخوخة لدى السكان الناشطين قبل وقت طويل من ازدياد عدد الأفراد فوق سن الستين ، ومن الضرورى أن تكيف مع هذا الوضع سياسة العمل بأسرها والتكنولوجيا والتنظيم الاقتصادى ؛

(ط) وينبغي أن يقترن هذا الاعتبار بالتسليم بأنه فيما يتعلق بالسكان كبار السن بوجه عام وبصفة خاصة الذين تجاوزوا سنا كبيرة معينة ـ " العجائز الطاعنون في السن " ـ ينبغي النظر في وضع سياسات وتنفيذ برامج استجابة لاحتياجاتهم الخاصة وما يتعرضون له من قيود . وتظل التدخلات القطاعية في ميادين كالصحة والتغذية والاسكان وضمان الدخل والأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية ضرورية لكبار السن مثلهم في ذلك مثل المجموعات الأخرى من السكان . ويجب أن يوفرها كل بلد ومجتمع وفقا للوسائل المتاحة له . ومن المسلم به أن مدى ما يمكن توفيره من هذه الأنشطة ، وتوقيته ، يتأثران بالظروف الاقتصادية السائدة ؛

(ى) يجب أن توفر السياسات والأعمال التي تهدف الى نفع المتقدمين في العمر فرصا لكبار السن لتلبية الحاجة الى تحقيق الذات التي يمكن تعريفها ، بمعناها الواسع ، على أنها الشعور بالرضى من خلال تحقيق الأهداف الشخصية والمطامح والامكانات . ومن الضرورى أن تشجع السياسات والبرامج الموجهة نحو المتقدمين في العمر ، فرص التعبير عن النفس في أدوار مختلفة فيها تحد لهم وتساهم في حياة الأسرة والمجتمع . والطرق الرئيسية التي يجد كبار السن من خلالها شعورا شخصيا بالرضى هي : المساهمة المستمرة في نظام الأسرة والقرابة ، وتقديم الخدمات الطوعية الى المجتمع ، والنمو المستمر من خلال التعلم الرسمي وغير الرسمي ، والتعبير عن الذات من خلال الفنون والحرف ، والمساهمة في المنظمات المجتمعية ومنظمات كبار السن ، والأنشطة الدينية ، والترويح عن النفس والسفر ، والعمل لجزء من الوقت والمساهمة في النشاط السياسي بوصفهم مواطنين مطلعين .

٣٢ ـ ومن الاعتبارات ذات الأولوية لجميع البلدان كيفية التأكد من أن ما تبذله من جهود انسانية كبيرة لصالح كبار السن لن يؤدى الى الاعالة لقطاع متزايد من السكان يحيا حياة سلبية وكئيبة نسبيا . وقد يحتاج واضعو السياسة والباحثون وكذلك وسائط الاعلام الجماهيرى والجمهور الى تغيير جذرى في المنظور ليدركوا أن مشكلة الشيخوخة اليوم ليست مشكلة حماية ورعاية فحسب ، بل اندماج ومشاركة من

جانب كبار السن والشائخين . وفي النهاية فان التحول الى نظرة للشيخوخة ايجابية وفعالة وانمائية الاتجاه قد ينتج من عمل كبار السن أنفسهم من خلال القوة المطلقة لاعدادهم المتزايدة وتأثيرهـــا المتعاظم . والوعي الجماعي بحالة كبر السن ، كمفهوم للوحدة الاجتماعية ، يمكن أن يصبح بهـــذه الطريقة عاملا ايجابيا . وحيث أن الرفاه الروحي لا يقل أهمية عن الرفاه المادى ، ينبغي وأن توضـع جميع السياسات والبرامج لدعم وتعزيز الرفاه الروحي للشائخين . وينبغي للحكومات أن تكفل حريـــة الشعائر الدينية والتعبير .

٢ - آثار الشيوخة على التنمية

٣٣— لا بد أن يشكل الاتجاه نحو الشيوخة المتتالية للهياكل السكانية ، أحد التحديات الرئيسية القائمة أمام الجهود التخطيطية على الصعيدين الدولي والوطني خلال العقود الأخيرة لهذا القرن وفترة متقدمة من القرن الحادى والعشرين . وعلاوة على الاعتبارات ذات الطابع العام ، المذكور أعلاه ، بشأن مركز وأوضاع كبار السن في المجتمعات وكذلك الاستعراض للاحتياجات والقدرات الكامنة لكبار السن ، ينبغي ايلاء عناية لما سيكون لشيوخة السكان من تأثير واسع النطاق ومتعدد الأوجه على هيكل كافة مجتمعات العالم وعملها وزيادة نموها . وربما لزم تعزيز دور القطاعين العام والخاص فى تحمل مسؤولية بعض الوظائف التي تؤيدها الآن الأسرة في البلدان النامية.

٣٤— ومن الجلي ، في المقام الأول ، أن الشيوخة سواء من حيث الأرقام المطلقة أو من حيث نسبة كبار السن في أى مجتمع لابد وأن تغير من هيكل وتكوين السكان الناشطين اقتصاديا . وسيكون أبسط شكل تتجلى فيه هذه الظاهرة هو التدهور التدريجي للنسب القائمة بين قطاعات المجتمع الناشطة اقتصاديا والعاملة وأولئك الذين من أجل عيشهم يتّكلون على الموارد المادية التي تنتجها هذه القطاعات ، وسيتعين على البلدان التي توجد فيها نظم راسخة للضمان الاجتماعى أن تعول على قدرة اقتصادها لتحمل الأعباء المتراكمة المتمثلة في دفع استحقاقات تقاعدية مؤجلة وقائمة على أساس الدخل لعدد متزايد باستمرار من كبار السن ، والتكاليف اللازمة لاعالة الأطفال القاصرين وضمان تدريب الشباب وتعليمهم .

٣٥— ان تغيير نسب الاعالة ، من حيث عدد الأشخاص المسنين الذين يتّكلون في ضمان سلامتهم المادية على أشخاص أصغر سنا وناشطين اقتصاديا يكسبون أجورهم ، لابد وأن يؤثر على تنمية أى بلد في العالم بصرف النظر عن هيكله الاجتماعي ، أو تقاليده أو نظمه الرسمية للضمان الاجتماعي ومن المحتمل أن بعض مشاكل ذات طابع اجتماعي ستظهر في بلدان ومناطق كان الشائخون فيها يتمتعون تقليديا برعاية وحماية ذويهم أو المجتمع المحلي . ويمكن أن تزداد باستمرار صعوبة ضمان تلك العلاقات عندما يزداد عدد كبار السن المتّكلين على غيرهم في حين تطرأ في عدة انحاء من العالم تغيرات جذرية على الهياكل التقليدية لتوفير الرعاية مثل هيكل الأسرة الموسعة.

٣٦— وكما هو مذكور أعلاه ، يمكن في نهاية المطاف أن يتم في بلدان عديدة ابقاء نسبة من يتّكلون اتّكالا كاملا على غيرهم في مستويات قريبة من المستويات الحالية وذلك نتيجة للانخفاض التدريجي في عدد الأطفال والشبان العاطلين عن العمل والمتّكلين على غيرهم نتيجة تقلص معدلات الولادة . بيد أنه تبقى هناك مشكلة سياسية ونفسية متصلة بمدى الاحساس بالالحاح النسبي لمسألة تلبية الحاجات المادية وغيرها لفئات السكان غير المشاركة مباشرة في الانتاج وفي الحياة العامة . وقد يكون من الأيسر الموافقة على تحمل تكاليف البرامج المقررة لفائدة الأجيال الشابة ، وذلك لأنها تعتبر شكلا من أشكال الاستثمار في المستقبل ، وعلى عكس ذلك فان تكاليف البرامج الموضوعة لصالح كبار السن ، خاصة عندما لا تكون مرتبطة مباشرة بالادخارات الشخصية أو الاستحقاقات المتصلة بالأجور ، لا تقبل بنفس السهولة ، ولا سيما حين تشكل عبئا ثقيلا على الميزانيات الوطنية التي تكون بالفعل مثقلة على نحو مفرط.

٣٧— ان مشكلة تدني نسب الاعالة وبالتالي مشكلة ضمان حتى حد أدنى من الأمن المادي للأشخاص المسنين الذين تتناقص قدراتهم على كسب قوتهم ستكون أكثر حدة في المناطق الريفية في العالم ، وبشكل خاص في مناطق زراعة الكفاف الأقل انتاجا في البلدان النامية والتي تشكو بالفعل من الهجرة المتزايدة للشبان وقطاعات السكان الأكثر نشاطا صوب المناطق الحضرية سعيا وراء العمل بأجر. ويتسبب هذا الاتجاه بصورة طبيعية في مستقبل أقل أمنا للمسنين المتروكين في الأرياف ، ومن شأن هذا ، ضمن حلقة مفرغة من الحرمان المتزايد ، ان يقلل من فرص زيادة التحفيز للاستثمار العام في الزراعة والخدمات التي تعود بالفائدة على المزارعين الباقين.

٣٨— والى حد ما ، يمكن اعتبار هذه الظاهرة وكأنها عوضت بصورة جزئية أو على الأقل خفف من حدتها ، بتحويل الأموال اللازمة للاعاشة التي يرسلها الشبان الذين حصلوا على عمل مدر للدخل في المناطق الحضرية والصناعية . وفي حالات عديدة ، يظهر من حجم المبالغ المحولة أن هناك جهدا يرمي ليس فقط الى المساعدة في اعاشة الأسرة ، بل للادخار لاغراض الاستثمارات في المستقبل ، سواء كانت منتجة أو غير منتجة . ويمكن لهذه الظاهرة ، في المستقبل القريب على الأقل ، أن تسهم في تخفيف حدة آثار الهجرة الريفية وأن توفر مستوى معينا من الأمن المادي للأشخاص الأكثر سنا وغير الناشطين المتروكين في الأرياف . ومع ذلك فأنها لا يمكن أن تعتبر تعويضا يعوّل عليه على المدى البعيد عن هجرة السكان صغار السن الناشطين من المناطق الريفية أو من بلدانهم ذاتها . وأن الجهود المتضافرة التي ترمي الى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المناطق الريفية هي أمر لا غنى عنه ولا سيما اذا ما وضعنا في الاعتبار عودة العمال المهاجرين الى بلد المنشأ .

٣٩— وينبغي اعتبار التنمية الريفية مفتاحا لحل مشاكل الشيخوخة عموما في أنحاء كثيرة من العالم ، وهي كذلك مفتاح لتحقيق تقدم وطني متوازن ومتكامل في البلدان ذات الاقتصاد الزراعي أساسا . ومن شأن السياسات الرامية الى تحسين الانتاج والانتاجية في المناطق الريفية ، وحفز الاستثمارات ، وانشاء الهياكل الأساسية الضرورية وادخال التكنولوجيات المناسبة ، وتقديم الخدمات الأساسية ، ان تعزز الى حد ما نظم الضمان الاجتماعي المعممة السارية في بلدان أخرى أكثر تقدما في مجال التصنيع.

٤٠— ويشكل التزايد البطيء في امتداد دورة حياة السكان ، حتى في المناطق النامية ، موردا خفيا للاقتصادات الوطنية يمكن أن يساعد ، اذا ما شجع واستخدم على النحو المناسب ، في التعويض عن هجرة الناس الأصغر سنا ، وفي خفض المعدلات الحقيقية للاتكال على الغير وفي ضمان مركز كبار السن من أبناء الريف كعناصر مشاركة ناشطة في الحياة الوطنية والانتاج بدلا من أن يصبحوا ضحايا سلبية ضعيفة للتنمية.

٤١— وقد يكون من الوسائل المرغوب فيها لتعويض هجرة الشباب الى بلدان أخرى تحسين استمرارية الاستحقاقات الاجتماعية من حيث حقوق الاسهام في المعاش ، بما في ذلك وضع شروط مواتية للتحويلات المالية مهما كان الشكل الذي تمنح به الاستحقاقات الى العمال المهاجرين . ليس ذلك عدلا فحسب ، بل يتمشى وتنشيط تنمية الاقتصاد في الوطن الأصلي . ولا بد من التوسع في الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف للضمان الاجتماعي لتحقيق ذلك . كما يتعين أن تشفع هذه الجهود

بتدابير أخرى ومنها على الأخص توفير المساكن للعائدين . ورغم ان للعمال المهاجرين المسنين نفس احتياجات كبار السن الآخرين فان صفة العامل المهاجر تتطلب المزيد من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية . وعلاوة على ذلك فمن الضرورى بمكان الاعتراف بالدور الذى يمكن لكبار السن من العمال المهاجرين أن يلعبوه في تقديم الدعم لنظرائهم الأصغر سنا .

٤٢ — ولم تنفك الشيخوخة بوجه عام ، وستظل ، تشكل عاملا من أهم العوامل الهيكلية المؤثرة في تكوين قوة العمل ، في البلدان التي لديها نظم مطورة تطويرا كاملا للضمان الاجتماعي ومتصلة بمستويات سن التقاعد الاجبارى . وهذه ظاهرة لا ينبغي أن تحصر اهتمامنا عند النظر فيها ، في انعكاساتها على كبار السن فقط . فلا يمكن بالنسبة لسياسات التقاعد ، بسبب أبعادها الخاصة وتفاعلها الوثيق مع قطاعات وعمليات أخرى مؤثرة في قوة العمل الناشطة ، ان تعامل بطريقة منفردة كظاهرة منفصلة . وبالنسبة لبلدان مختلفة فان أبرز علاقة في هذا المجال هي العلاقة القائمة بين الترتيبات المنظمة للتقاعد ومشاكل البطالة ، وبوجه خاص بطالة الشباب في المرحلة السابقة مباشرة للانضمام الى قوة العمل .

٤٣ — لقد قيل الكثير عن هذه العلاقة ، ونظرت الحكومات في امكانية اتخاذ تدابير مختلفة أو اتخذت تدابير لوضعها في الاعتبار . وأيا كانت الحكمة الظاهرة من خفض مستويات سن التقاعد بغية زيادة فرص العمالة المتاحة للشباب ، فان مثل هذه التدابير ليست الا حلا قصير الأجل وجزئيا لمشكلة اجتماعية من خلال خلق مشكلة أخرى من المحتمل أن تدوم أكثر من المشكلة الأولى . وينبغي التفكير في تدابير أخرى أكثر تجديدا كحلول بديلة على طرفي هيكل قوة العمل .

٤٤ — ومن جهة أخرى ، فان التنوع الكبير في الاهتمامات والميول الشخصية لدى الأفراد الذين قاربوا سن التقاعد يمكن أن يوضع في الاعتبار في اطار نظام ما لخطط للتقاعد تكون مرنة وتخدم الفرد ، دون أن يتطلب ذلك ادخال تغييرات ادارية أو تنظيمية كثيرة جدا . وعند تفضيل التقاعد ، يمكن تحديد مستويات مختلفة بمزايا مخفضة للتقاعد المبكر الاختيارى ويقابل ذلك التشغيل فترات مطولة لكبار السن الذين يشكل العمل اليومي بالنسبة اليهم التزامهم الرئيسي في الحياة ، وربما في بعض الأحيان الهدف الرئيسي لحياتهم . ويجرى العمل حاليا بترتيبات أخرى مثل العمل بعض الوقت أو لفترات محدودة ، أو في خدمات استشارية ، الخ ، خاصة على المستويات التكنولوجية والادارية العالية ، وهي ترتيبات يمكن أن تمتد لتشمل جزءا أكبر من قوة العمل . ولتنفيذ هذه التدابير ، يجب النص على أحكام للتدريب واعادة التدريب وتكوين مهارات جديدة .

٤٥ — ان علاقات الترابط بين احتياجات الشباب واحتياجات كبار السن فيما يتعلق بالعمالة والدخل تثير مشاكل حادة بصورة خاصة بالنسبة للمرأة التي قد يعني زيادة متوسط العمر المتوقع لها شيخوخة تتفاقم بالحاجة الاقتصادية والعزلة والتوقعات القليلة بل المنعدمة للحصول على عمل بأجر .

٤٦ — وحيث توجد نظم للضمان الاجتماعي قائمة على استحقاقات التقاعد المتراكمة ، بدأ النمو في عدد الأشخاص المتقاعدين وطول أعمارهم يظهر الآن كجانب رئيسي من جوانب الاستخدام

الاقتصادى للموارد الاقتصادية الوطنية ، وهو جانب يجرى عرضه في بعض الأحيان على أنه تجميد تدريجي لحصة كبيرة من الثروة الوطنية وتخصيصها لما يسمى بالأغراض غير الانتاجية . ومن ناحية أخرى ، فلربما يعترف بأن تراكم أموال التقاعد قد يشكل عاملا مساعدا على الاستقرار في الاقتصاد الوطني ، من حيث أنه يوفر على نطاق كبير مصادر تمويل طويلة الأجل يجرى استغلالها بصورة معتدلة ، ويكون أثرها مفيدا على الأنظمة الاقتصادية التي لولا ذلك تكون عرضة للتقلب . وفي مثل هذه الأنظمة يجب الحفاظ ، قدر الامكان ، على القوة الشرائية للمعاشات المدفوعة .

٤٧ — وبصورة مماثلة فان معظم المعاشات المدفوعة من صناديق التقاعد تمثل ايرادات مؤجلة دفعها المتقاعد . وقد يكون الاستخدام الطبيعي لمدفوعات المعاش ، المتمثل في تلبية الاحتياجات المادية العاجلة بدلا من استخدامها في استثمارات طويلة الأجل وغير مضمونة عاملا حافزا للمجتمعات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الانفاق والاستهلاك الفردى لصحة اقتصادها .

٤٨ — وحيثما لا توجد بعد أنظمة رسمية لاستحقاقات التقاعد ، فان الآثار الاقتصادية المترتبة على شيوخة المجتمعات تعتبر سلبية الى حد كبير في الوقت الحالي . ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع ، مالم تبذل جهود جدية وبعيدة المدى لتحويل هذا العبء الى منفعة يمكن أن يستفيد منها المجتمع ككل . ويمكن ادماج المبادرات الحكومية لتعزيز التنمية المادية والرفاه الاجتماعي والتدابير الدولية لمساندة مثل هذه المبادرات في جهود مشتركة للاعداد لمستقبل أولئك الذين يقتربون من سن الشيخوخة في المناطق التي يوشك أن تتلاشى فيها هياكل الحماية التقليدية .

٣ - مجالات الاهتمام المتعلقة بالمسنين

٤٩ — ان التسليم بترابط جميع جوانب الشيخوخة يعني ضمنا الحاجة الى وضع منهج منسق للسياسات والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع . وأن دراسة عملية الشيخوخة في مجموعها ومدى تفاعلها مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب نهجا متكاملا في اطار تخطيط اقتصادى واجتماعي شامل . والتركيز الذى لا مبرر له على مشاكل قطاعية محددة يمكن أن يشكل عقبة خطيرة في سبيل ادماج البرامج والسياسات المتعلقة بالشيخوخة في الاطار الأوسع للتنمية . ورغم أن التوصيات قد قسمت في النص التالي الى عناوين كبيرة الا أنه يجب الاعتراف بأن هذه العناوين مرتبطة ببعضها البعض الى حد كبير .

٥٠ — وفي اطار التسليم بهذا الترابط ، يمكن ايلاء عناية خاصة لتنسيق الجهود الوقائية لمكافحة الآثار الضارة للشيخوخة المبكرة . ويمكن تفادى الآثار الضارة للشيخوخة السابقة لأوانها على الفرد ، منذ المولد فصاعدا ، وذلك عن طريق :

- بذل جهد في مجال التعليم يهدف بصورة محددة لتوعية الشباب بالتغيرات التي ستحدث عندما يتقدمون فى السن ؛
- اتباع أسلوب صحي عام في الحياة ؛
- ادخال تعديلات ملائمة على ساعات العمل وظروفه ؛

- توزيع وقت عمل الفرد ومسؤولياته على أنواع شتى من الأنشطة كيما يتمكن من شغل عدة وظائف مختلفة كلما تقدمت به السن وتحقيق أفضل توازن ممكن بين وقت الفراغ ، والتدريب والعمل ؛
- تكيّف الانسان المستمر مع عمله ، بل وأهم من ذلك تكييف العمل ليناسب الانسان وتغيير نوع العمل وفقا للتغييرات التي تعترى كل شخص أو التي تطرأ على الأوضاع الأسرية أو التغييرات المتعلقة بالتنمية التكنولوجية والاقتصادية. وفي هذا الصدد ينبغي أن يلعب الطب المهني والتعليم المستمر دورا هاما .

٥١ — وقد طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي من الأمين العام في قراره ١٩٨١/٦٢ ، اعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية العامة لحماية المستهلك . وفضلا عن ذلك فان منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قد أعتمدت مدونة بقواعد السلوك للتجارة الدولية للأغذية ، كما أن منظمة الصحة العالمية قد اعتمدت مدونة لتسويق بدائل لبن الرضاعة الطبيعية من أجل حماية صحة الأطفال . ومما ينبغي عمله بحماية المستهلكين المسنين ، نظرا لأن صحة وأمن ورفاه كبار السن كلها أمور تشكل هدف الجمعية العالمية للشيخوخة .

(أ) الصحة والتغذية

٥٢ — في حين أن الزيادة السريعة في عدد المسنين في جميع أنحاء العالم تمثل نجاحا بيولوجيا للانسانية ، الا أن ظروف المعيشة لكبار السن فى معظم البلدان قد تخلفت عموما عن تلك التي يتمتع بها السكان الناشطون اقتصاديا . ولكن الصحة ، التى هي حالة كاملة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية ، انما هي نتيجة التفاعل بين جميع القطاعات التي تسهم في تحقيق التنمية .

٥٣ — وتشير الدراسات الوبائية الى أن الأفواج الجديدة من كبار السن تتمتع بمستويات صحية أفضل مما كانت تتمتع به الأفواج السابقة التي بلغت نفس العمر ، ويتوقع مع امتداد حياة الرجال والنساء الى أعمار أعلى بصورة متزايدة أن تنحصر حالات العجز الرئيسية في مجال عمرى ضيق قبيل الوفاة بقليل .

التوصية ١

ان الرعاية الموجهة نحو تخفيف معاناة المعوقين واعادة تدريبهم على ما تبقى لهم من وظائف عضوية وتخفيف آلام المصابين والحفاظ على صفاء تفكيرهم وراحتهم وكرامتهم ومساعدتهم على اعادة توجيه آمالهم وخططهم ، ولا سيما في حالة كبار السن ، لا تقل أهمية عن العلاج الشافي .

التوصية ٢

ينبغي أن تتجاوز رعاية المسنين الاتجاهات العلاجية للمرض وأن تشمل رفاهيتهم الكاملة

مع مراعاة الترابط القائم بين العوامل البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والبيئية . ومن ثم ينبغي أن تشمل الرعاية الصحية القطاعين الصحي والاجتماعي وكذلك العائلة لتحسين نوعية حياة المسنين . كما ينبغي توجيه الجهود المبذولة في مجال الصحة ، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية الأولية ، بوصفها استراتيجية ، بحيث يمكن للمسنين ان يحيوا حياة مستقلة في أسرهم ومجتمعهم الى أبعد حد ممكن بدلا من عزلهم وابعادهم عن جميع أنشطة المجتمع .

٥٤ — ومما لا شك فيه أن معدل تواتر الحالات المرضية يزداد بتقدم العمر . وعلاوة على ذلك ، فان ظروف معيشة كبار السن تجعلهم أكثر عرضة للعوامل الخطرة التي قد تكون لها آثار ضارة على صحتهم (مثل العزلة الاجتماعية والحوادث) — وهي عوامل يمكن التخفيف من حدتها بقدر كبير . وقد أظهرت البحوث والخبرة العملية أن في الامكان الحفاظ على صحة كبار السن وأنه ليس من الضروري أن تكون الأمراض من العناصر الأساسية للشيخوخة .

التوصية ٣

يتطلب الأمر تشخيصا مبكرا وعلاجا مناسبا ، فضلا عن اتخاذ التدابير الوقائية للحد من حالات العجز والمرض عند المسنين .

التوصية ٤

ينبغي ايلاء اهتمام خاص لتقديم الرعاية الصحية الى الطاعنين في السن والى العاجزين عن تصريف أمور حياتهم اليومية . وينطبق هذا بشكل خاص على الذين يعانون من اضطرابات عقلية أو من العجز عن التكيف مع البيئة ؛ وكثيرا ما يمكن منع حدوث الاضطرابات العقلية أو الحد منها بوسائل لا تتطلب ايداع المصابين في مؤسسات ، كتدريب ومساعدة الأسرة والمتطوعين من جانب عاملين مهنيين ، وتعزيز الخدمات الصحية العقلية المتنقلة وأعمال الرعاية الاجتماعية والرعاية النهارية والتدابير الرامية الى الحيلولة دون العزلة الاجتماعية .

٥٥ — الا أن بعض قطاعات المسنين ، ولا سيما الطاعنون في السن ، ستظل مع ذلك عرضة للمشاكل . اذ أن هذه الفئة على وجه الخصوص ، نظرا لأنها قد تكون من أقل الفئات قدرة على الحركة ، تحتاج الى رعاية أولية من مرافق تقع بالقرب من أماكن اقامتهم و/أو مجتمعاتهم المحلية . ويشمل مفهوم الرعاية الصحية الأولية الاستفادة من موظفي الخدمات الصحية والاجتماعية القائمة ، مع الاستعانة بموظفي الصحة في المجتمع المحلي المدربين على التقنيات البسيطة في مجال رعاية كبار السن .

٥٦ — يعتبر التشخيص المبكر والعلاج من الأمور ذات الأهمية القصوى للوقاية من الأمراض العقلية بالنسبة للمسنين . ويجب بذل جهود خاصة لمساعدة المسنين الذين يعانون من مشاكل صحية عقلية أو المعرضين لتهديد شديد في هذا الصدد .

٥٧ — وحيث تكون ثمة حاجة للرعاية بالمستشفى ، فان تطبيق مهارات طب الشيخوخة يمكن من تقييم الحالة الشاملة للمريض ، وينبغي ، عن طريق عمل فريق متعدد التخصصات ، وضع برنامج للعلاج والتأهيل يستهدف عودة المريض المبكرة الى المجتمع حيث يستمر تقديم أية رعاية ضرورية . وينبغي أن يتلقى جميع المرضى في الوقت الملائم أى شكل من أشكال العلاج المكثف الذى يحتاجون اليه ، بهدف الحيلولة دون حدوث أية ضاعفات وعجز وظيفي يؤدى الى السقم والموت المبكر .

التوصية ٥

تتطلب العناية بالمحتضرين ومحادثتهم ، والوقوف الى جانب أقربائهم الأقربين عند الوفاة وبعدها ، بذل جهود خاصة تتجاوز حدود الممارسة الطبية المعتادة . وينبغي أن يطمح الممارسون الصحيون الى توفير هذه الرعاية . ويجب على مقدمي هذه الرعاية وعائلات المحتضرين والمحتضرين أنفسهم أن يكونوا على دراية وفهم للحاجة الى هذه الجهود الخاصة . ومع وضع هذه الاحتياجات في الاعتبار ، ينبغي تبادل المعلومات حول الخبرات والممارسات ذات الصلة التي توجد في عدد من الثقافات .

٥٨ — ان اقامة توازن مناسب بين دور المؤسسات ودور الأسرة في توفير العناية الصحية لكبار السن ، بالاعتماد على الاعتراف بالعائلة والمحيط المباشر كعنصرين في أى نظام للرعاية حسن التوازن ، هو أمر مهم .

٥٩ — وتتزايد تكلفة النظم القائمة حاليا للخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية للمتقدمين في السن . وتدعو الحاجة الى دراسة الوسائل الكفيلة بوقف هذا الاتجاه أو عكسه وكذلك الى تطوير النظم الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية الأولية بما يتمشى مع روح اعلان آلما آتا .

التوصية ٦

ينبغي تعويض الاتجاه نحو زيادة تكاليف الخدمات الاجتماعية ونظم الرعاية الصحية من خلال التنسيق الوثيق بين الرفاه الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية على المستوى الوطني ، ومستوى المجتمع المحلي على السواء . مثال ذلك أن الحاجة تدعو الى اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة التعاون بين الموظفين العاملين في القطاعين وتزويدهم بالتدريب المتعدد التخصصات . غير أنه ينبغي تطوير هذه النظم - مع مراعاة دور الأسرة والمجتمع - التي ينبغي أن تظل العناصر الرئيسية المترابطة في نظام متوازن تماما للرعاية . ويتعين تحقيق هذا كله دون النيل من مستوى الرعاية الطبية والاجتماعية لكبار السن .

٦٠ — وغالبا ما يكون أولئك الذين يقدّمون الرعاية الفورية لكبار السن هم أقل الناس تدريبا ، أو لا يكونون على قدر كاف من التدريب الذى يخدم غرضهم . ويستلزم الحفاظ على رفاه كبار السن واستقلالهم من خلال الرعاية الذاتية وتعزيز الخدمات الصحية ، والوقاية من المرض والعجز توفر اتجاه جديد ومهارات جديدة لدى كبار السن أنفسهم واسرهم وكذلك لدى العاملين في مجال الصحة والرفاه الاجتماعي في المجتمعات المحلية .

التوصيـــة ٧

(أ) ينبغي احاطة السكان ككل علما بكيفية التعامل مع كبار السن الذين يحتاجون الـــى الرعاية . وينبغي تعليم كبار السن أنفسهم أساليب الرعاية الذاتية ؛

(ب) ينبغي لأولئك الذين يعملون برفقة كبار السن في المنزل ، أو في المؤسســـات أن يتلقوا تدريبا أساسيا يتعلق بأعمالهم ، مع التركيز بصفة خاصة علي مشاركة كبار السن وأسرهم والتعاون بين العاملين في ميداني الصحة والرفاه الاجتماعي على مختلف المستويات ؛

(ج) ينبغي تدريب الممارسين والطلبة في مهن الرعاية الانسانية (مثال ذلك الطـــب والتمريض ، والرفاه الاجتماعي وما الى ذلك) على المبادئ والمهارات في المجالات ذات الصلة بعلـم الشيخوخة وطب الشيخوخة وطب الشيوخة النفسي والتمريض في مجال الشيوخة .

٦١— وفـــي أغلـــب الأحيـــان تكون الشيخوخة هي سن عدم ادراك . وكثيرا ما تتخذ القرارات التي تؤثر على المواطنين المسنين دون مشاركة المواطنين أنفسهم . وينطبق هذا بنوع خاص علـــى الطاعنين في السن أو الضعفاء أو المعوقين . وينبغي توفير الخدمات لهؤلاء عن طريق نظم الرعايـة المرنة التي تتيح لهم اختيار نمط أساليب الراحة ونوع الرعاية التي يتلقونها .

التوصيـــة ٨

لا ينبغي أن يترك أمر الرقابة على حياة المسنين لموظفي الصحة والخدمة الاجتماعية وغيرهـــم من موظفي الرعاية بمفردهم ، فالمسنون أنفسهم يعرفون عادة بشكل أفضل ما يحتاجون اليه وكيف ينبغـي توفيره لهم .

التوصيـــة ٩

ينبغي تشجيع مشاركة المسنين في تنمية الرعاية الصحية وتسيير الخدمات الصحية .

٦٢— ينبغـي أن يكـــون مـــن المبادئ الأساسية لرعاية المسنين تمكينهم من أن يحيوا حيـــاة مستقلة في المجتمع لأطول مدة ممكنة.

التوصيـــة ١٠

ينبغي تنمية الخدمات الصحية والخدمات المتصلة بالصحة داخل المجتمع المحلي لأقصى حـــد ممكن . كما ينبغي أن تشمل هذه الخدمات مجموعة كبيرة من الخدمات المتنقلة مثل مراكز الرعايـــــة النهارية والعيادات الخارجية والمستشفيات النهارية وخدمات الرعاية الطبية وخدمات التمريـــــض والخدمات المنزلية . وينبغي أن تكون خدمات الطوارئ متوفرة بصورة دائمة . وينبغي أن تكـــون الرعاية المؤسسية ملائمة دائما لاحتياجات كبار السن . وينبغي تجنب الاستخدام غير الملائم للأســـرة

المتاحة في مرافق الرعاية الصحية . ولا ينبغي بنوع خاص أن يوضع المسنون الذين لا يعانون من مرض عقلي في مستشفيات للأمراض العقلية . وينبغي توفير الفحص الطبي الشامل والاستشارات الطبية في عيادات طب الشيخوخة والمراكز الصحية بالأحياء أو بمواقع تجمع كبار السن في المجتمع المحلي . وينبغي توفير الهياكل الأساسية الصحية اللازمة والعاملين المتخصصين لتقديم رعاية شاملة كاملة في ميدان طب الشيخوخة . وفي حالة الرعاية في المؤسسات ، ينبغي في جملة أمور ، تجنب اشعار المسنين بالغربة بعزلهم عن المجتمع ، وذلك بزيادة تشجيع مشاركة أعضاء الأسرة والمتطوعين .

٦٣ — تواجه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء مشاكل تغذوية مثل نقص كمية المواد الغذائية وافتقار هذه المواد الى المكونات الملائمة ، ولا سيما بين كبار السن الفقراء والمحرومين . كما تشكل الحوادث أيضا أخطارا رئيسية على كبار السن . وقد يتطلب التخفيف من هذه المشاكل استخدام منهج متعدد القطاعات .

التوصية ١١

ينبغي العمل بنشاط لتعزيز صحة المسنين ومنع اصابتهم بالمرض واحتفاظهم بقدراتهم الوظيفية . ولهذا الغرض فانه من الضروري جدا اجراء تقدير للاحتياجات الجسدية والنفسية والاجتماعية للمجموعة المعنية . وسيعزز مثل هذا التقدير الوقاية من العجز والتشخيص المبكر واعادة التأهيل .

التوصية ١٢

ان التغذية الوافية والملائمة ، ولا سيما تناول ما يكفي من البروتين والمعادن والفيتامينات ، أمر أساسي لرفاه كبار السن . وان الفقر والعزلة وسوء توزيع الغذاء وعادات الأكل الرديئة بما فيها تلك التي ترجع الى مشاكل تتعلق بالأسنان ، هي من أسباب تفاقم سوء التغذية . ولذلك ينبغي ايلاء عناية خاصة الى ما يلي :

(أ) تحسين توفر المواد الغذائية الكافية لكبار السن عن طريق مشاريع مناسبة وتشجيع المسنين في المناطق الريفية على القيام بدور نشط في انتاج الأغذية ؛

(ب) التوزيع العادل والمنصف للأغذية والثروة والموارد والتكنولوجيا ؛

(ج) تعريف الجمهور ومن ضمنهم كبار السن بالعادات السليمة للتغذية والأكل في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ؛

(د) توفير خدمات الصحة وطب الأسنان للكشف المبكر عن سوء التغذية ولتحسين المضغ ؛

(هـ) اجراء دراسات عن حالة التغذية بالنسبة لكبار السن ، على مستوى المجتمعات المحلية ، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتصحيح أى أوضاع محلية غير مرضية ؛

(و) التوسع في بحث دور عوامل التغذية في عملية الشيوخة بحيث يشمل المجتمعات المحلية في البلدان النامية .

التوصيـــة ١٣

ينبغي تكثيف الجهود لتنمية العناية في المنزل بحيث توفر خدمات صحية واجتماعية من نوعيـــة جيدة وبالقدر اللازم ليتمكن كبار السن من البقاء في مجتمعاتهم المحلية الخاصة والعيش على نحو مستقل بقدر الامكان لأطول مدة مستطاعة . ولا ينبغي النظر الى العناية في المنزل على أنها بديل للعنايـة في المؤسسات ، بل أن الاثنتين متكاملتان وينبغي أن ترتبطا بنظام تقديم الخدمات بحيث يستطيـــع كبار السن تلقي أفضل عناية تتناسب مع احتياجاتهم ، بأقل التكاليف .

ويجب تقديم دعم خاص لخدمات العناية في المنزل ، بتوفير ما يكفيها من تسهيلات وامكانيـات طبية وشبه طبية وتمريضية وتقنية من المستوى المطلوب ، للحد من الحاجة الى دخول المستشفى .

التوصيـــة ١٤

ثمة مسألة هامة جدا تتعلق بامكانيات تجنب النتائج الوظيفية العضوية السلبية للشيخوخـــة وعلى الأقل تأجيلها . وقد يكون لكثير من العوامل المتعلقة بأسلوب الحياة أشد الآثار الواضحـــة أثناء الشيخوخة حينما تقل عادة القدرة الاحتياطية .

وتتوقف صحة المسنين بشكل أساسي على وضعهم الصحي السابق لذا فانه من الضروري توفـــير العناية الصحية مدى الحياة بدءا من سن الطفولة ، ويشمل ذلك الصحة الوقائية والتغذية والتمرينـات الرياضية وتفادي العادات الضرة بالصحة والاهتمام بالعوامل البيئية ، وينبغي مواصلة هذه الرعاية .

التوصيـــة ١٥

تلعب الأخطار الصحية الناجمة عن تراكم المواد السامة ـ بما في ذلك المواد المشعة والعناصر الاستشفافية وغيرها من المواد الملوثة ـ دورا متزايد الأهمية نظرا لازدياد طول العمر ، لذا فانـــه من الضروري أن تكون هذه المواد موضع عناية وبحث خاصين على مدى العمر كله .

وينبغي أن تشجع الحكومات المناولة المأمونة لتلك المواد المستخدمة ونقلها سريعا كيما تضمـن أن النفايات المتخلفة عن مثل هذا الاستخدام يتم ابعادها على نحو دائم وآمن من المحيط الحيـــوي للانسان .

التوصيـــة ١٦

وحيث أن الحوادث الممكن تجنبها تمثل تكلفة كبيرة من حيث المعاناة البشرية والموارد علـــى السواء ، فانه ينبغي ايلاء الأولوية للتدابير الرامية الى منع وقوع الحوادث في المنزل وعلى الطريـــق وتلك الحوادث التي يعجل بوقوعها حالات طبية قابلة للعلاج أو الاستخدام غير الملائم للدواء .

التوصيـــة ١٧

ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجالي التبادل والبحوث بغية تنفيذ دراسات وبائيـــة

حول الأنماط المحلية للصحة والأمراض ونتائجها ، الى جانب استقصاء سلامة مختلف نظم توفير الرعاية بما في ذلك الرعاية الذاتية والرعاية المنزلية عن طريق الممرضات ولا سيما تحقيق الفعالية المثلى للبرامج — كذلك ينبغي استقصاء الطلبات المتعلقة بالأنماط المختلفة للرعاية وتطوير أساليب استخدامها مع ايلاء اهتمام خاص للدراسات المقارنة المتعلقة بتحقيق الأهداف والفعالية النسبية من حيث التكلفة ، وجمع البيانات عن الجوانب الجسدية والعقلية والاجتماعية للأفراد المسنين في مختلف البيئات الاجتماعية والثقافية ، بما في ذلك الاهتمام بالمشاكل الخاصة بامكانية الوصول الى الخدمات في المناطق الريفية والنائية وذلك لتوفير أساس سليم للعمل في المستقبل .

(ب) حماية المستهلكين المسنين

التوصية ١٨

ينبغي للحكومات :

(أ) أن تضمن مطابقة المنتجات الغذائية والأدوات المنزلية والمنشآت والمعدات لمعايير السلامة التي تراعي ضعف مناعة المسنين ؛

(ب) تشجيع الاستخدام المأمون للأدوية والكيماويات المنزلية وغيرها من المنتجات بأن تطلب من المنتجين توضيح ما يلزم من التحذيرات ومن تعليمات الاستعمال ؛

(ج) تيسير توفر الأدوية والمعينات السمعية وأطقم الأسنان والنظارات وغيرها من الأجهزة الطبية المساعدة لكبار السن كيما يتمكنوا من اطالة أمد أنشطتهم واستغنائهم عن الغير ؛

(د) تقييد الترويج المكثف وغيره من تقنيات التسويق التي ترمي اساسا الى استغلال موارد كبار السن الضئيلة .

وينبغي للهيئات الحكومية أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية في برامج تثقيف المستهلك .

والمنظمات الدولية المعنية مدعوة الى تشجيع الدول الأعضاء على بذل جهود جماعية لحماية المستهلكين المسنين .

(ج) الاسكان والبيئة

٦٤ — ان المسكن المعيشي الملائم والمحيط العمراني المناسب هما من الأمور الضرورية لرفاهية الناس كافة . ومن المسلم به بوجه عام ان للاسكان أثرا كبيرا على نوعية الحياة لأية مجموعة عمرية في أي بلد . بل أن الاسكان الملائم هو أكثر أهمية للمسنين الذين يكون مقر اقامتهم هو بالفعل مركز كل أنشطتهم تقريبا . والواقع أن التكيف اللازم للحياة في المنزل ، وتوفير المعينات المنزلية العملية الميسرة للحياة اليومية والمعدات المنزلية الملائمة في تصميمها ، يمكن أن تخفف على كبار السن ذوى الحركة المقيدة أو الذين يعانون من نواحي عجز أخرى ، مصاعب مواصلة الحياة في منازلهم .

٦٥— يواجه كبار السن مشاكل عديدة يطرحها مرور السيارات ووسائط النقل . وبصفة خاصة يفرض على المشاة من كبار السن أن يواجهوا أخطارا حقيقية أو خيالية . تحد من وتقيد حركتهم وتطلعاتهم الى المشاركة . وينبغي تكييف ظروف المرور لكبار السن بدلا من اجراء العكس. وينبغي أن تتضمن التدابير والتسهيلات تعليم الجمهور احترام قواعد المرور ، وحدود السرعة ولا سيما في المستوطنات البشرية ، وأن تتضمن أمن المرور في البيئة المحيطة وفي المناطق السكنية وفي وسائط النقل الى آخره .

التوصية ١٩

ينبغي النظر الى مساكن المسنين على أنها أكثر من مجرد مأوى . فبالاضافة الى التأثير المادي فان لها أثرا نفسيا واجتماعيا ينبغي أخذه بالحسبان . وينبغي للسياسات الوطنية للاسكان ، كيما تحرر المسنين من التبعية للغير أن تسعى لتحقيق الأهداف التالية :

(أ) مساعدة المسنين على مواصلة العيش في منازلهم أطول مدة ممكنة ، والعمل على اصلاحها وتطويرها وتغيير نماذج المنزل نفسها وتحسينها ، ان كان ذلك ممكنا وملائما ، وتكييف المنزل مع قدرة المسنين على الوصول اليه والخروج منه واستخدام المرافق ؛

(ب) القيام ، في اطار سياسة للاسكان تنص أيضا على تقديم التمويل العام وعقد الاتفاقات مع القطاع الخاص بتخطيط وعمل مساكن للمسنين من أنواع مختلفة ، تساير مركز ودرجة الاكتفاء الذاتي للمسنين أنفسهم وفقا للتقاليد والعادات المحلية ؛

(ج) تنسيق سياسات الاسكان مع السياسات المعنية بالخدمات المجتمعية الاجتماعية والصحية والثقافية ، والترفيهية ، والاتصالات ، كيما يضفي على مساكن المسنين ، كلما أمكن ذلك ، مركز موات بوجه خاص بالمقارنة مع المساكن المتاحة للسكان لكل ؛

(د) وضع وتطبيق سياسات وتدابير خاصة ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين المسنين من التنقل وحمايتهم من أخطار المرور ؛

(هـ) وينبغي لهذه السياسة ، بدورها ، أن توضع ضمن الاطار الأوسع لسياسة دعم القطاعات الأقل غنى بين السكان .

التوصية ٢٠

ينبغي لخطط وقوانين اعادة البناء والتطوير الحضريين ، ايلاء اهتمام خاص لمشاكل اللاجئين ، وأن تقدم لهم المساعدة لضمان دمجهم في المجتمع .

التوصية ٢١

ينبغي تشجيع الحكومات الوطنية على اعتماد سياسات اسكانية تأخذ في الاعتبار احتياجات المسنين والمحرومين اجتماعيا . كما يجب أن تكون البيئة المعيشية المصممة لدعم الطاقات الوظيفية لهذه الفئة وللمحرومين اجتماعيا ، جزءا لا يتجزأ من المبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني للسياسات والتدابير المتعلقة بالمستوطنات البشرية .

التوصية ٢٢

ينبغي ايلاء اهتمام خاص للمشاكل البيئية ولتصميم بيئة معيشية تأخذ في الاعتبار الطاقة الوظيفية لكبار السن وتسهل حركتهم واتصالاتهم وذلك من خلال توفير وسائل نقل كافية .

وينبغي أن تصمم البيئة المعيشية ، بدعم من الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ، بحيث تمكن كبار السن من مواصلة العيش ، اذا رغبوا في ذلك ، في مواقع مألوفة لديهم ، حيث يمكن أن يكون انخراطهم في المجتمع المحلي ذا طابع مستديم وحيث تكون لديهم الفرصة لأن يعيشوا حياة خصبة وطبيعية وآمنة .

التوصية ٢٣

ان تزايد حدوث الجريمة ضد كبار السن في بعض البلدان لا يقع ضحية لها اولئك الذين تأثروا بها مباشرة فحسب بل العديدون أيضا من كبار السن الذين اصبحوا يخشون ترك مساكنهم . وينبغي توجيه الجهود نحو الهيئات المنفذة للقانون ، ونحو كبار السن لزيادة وعيهم بمدى الجريمة التي ترتكب ضد كبار السن وآثرها عليهم .

التوصية ٢٤

ينبغي للمسنين أن يشتركوا في السياسات الاسكانية والبرامج الخاصة بالسكان كبار السن ، كلما أمكن ذلك .

(د) الأسرة

٦٦ - من المسلم به ان الأسرة ، بصرف النظر عن شكلها او تنظيمها ، تمثل الوحدة الأساسية للمجتمع . ومع تزايد العمر فقد أصبحت الأسرة المؤلفة من أربعة وخمسة أجيال ظاهرة شائعة في مختلف أنحاء العالم . غير ان التغييرات التي طرأت على مركز المرأة قد حدت من دورها التقليدي بوصفها راعية لأفراد الأسرة الأكبر سنا . ومن الضروري تمكين الأسرة ككل ، بما في ذلك الأفراد الذكور ، من الاضطلاع بأعباء المساعدة داخل الأسرة وبواسطتها والمشاركة فيها . وتدخل المرأة

الى ميدان القوى العاملة وتبقى به لفترات زمنية أطول . والكثيرات ممن أكملن دور تربية الأطفال أصبحت تتنازعهن الرغبة والحاجة الى العمل وتحقيق الدخل ومسؤولية رعاية الآباء والأجداد من كبار السن .

التوصية ٢٥

لما كان من المسلم به أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع فانه ينبغي أن تبذل الجهود لدعم الأسرة وحمايتها وتعزيزها بما يتفق ونظام القيم الثقافية بكل مجتمع واستجابة لاحتياجات أعضائها المسنين . وينبغي أن تعزز الحكومات السياسات الاجتماعية التي تشجع المحافظة على تضامن الأسرة بين الأجيال ، مع مشاركة جميع أفراد الأسرة . وينبغي كذلك تأكيد دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في دعم الأسرة بوصفها وحدة على جميع المستويات .

التوصية ٢٦

يمكن للدعم الملائم المقدم من المجتمع العريض ، والذى يتوافر أينما وحيثما تكون هناك حاجة اليه ، أن يؤثر بصورة حاسمة على رغبة الأسر وقدرتها على مواصلة رعاية الأقارب من كبار السن . وينبغي لتخطيط الخدمات وتوفيرها أن يراعى تماما احتياجات أولئك القائمين بالرعاية .

٦٧ - هناك الكثير من الأدلة التي تبين المكانة الرفيعة التي يتمتع بها كبار السن في البلدان النامية . بيد أن الاتجاهات نحو التصنيع المتزايد والتحضر وزيادة حركة القوى العاملة تبين أن المفهوم التقليدى لدور المسنين في الأسرة يخضع لتغيرات رئيسية . لقد أخذت المسؤولية الشاملة للأسرة وبصورة عالمية ، في التقلص بالنسبة لتقديم الرعاية التقليدية والدعم لحاجات المسنين .

التوصية ٢٧

ان الوسائل الكفيلة بتأمين استمرار الدور الحيوى للأسرة والكرامة والوضع اللائق والضمان للمسنين هي أمور جديرة بالدراسة الدقيقة والعمل من طرف الحكومات والمنظمات غير الحكومية مع مراعاة كافة الأحداث الداخلية والدولية التي قد تؤثر على هذا الوضع الخاص بالضمان . وادراكا للكثرة الغائقة للمسنات وبأن عدد النساء الأرامل يفوق نسبيا عدد الرجال الأرامل في مختلف أنحاء العالم ، لذا ينبغي ايلاء اهتمام خاص للحاجات الخاصة لهذه المجموعة ولأدوارها .

التوصية ٢٨

يجب حث الحكومات على اعتماد أسلوب في مجال التخطيط والتنمية يقوم على التكامل بين اعتبارات السن والأسرة ويسلم بالاحتياجات والسمات الخاصة لكبار السن وعائلاتهم . وينبغي

ادخال كبار السن في العمليات الحكومية وسائر عمليات اتخاذ القرار في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ومجالات أخرى ، وينبغي تشجيع الأولاد على مساندة آبائهم .

التوصية ٢٩

ينبغي تشجيع الحكومات والهيئات غير الحكومية على توفير عدة خدمات اجتماعية لمساندة الأسرة بأكملها ، وذلك عندما يضم البيت عدة أشخاص من كبار السن ، وعلى تنفيذ ما يلزم من تدابير لا سيما بالنسبة للأسر ذات الدخول المنخفضة التي ترغب في الاحتفاظ بكبار السن في المنزل .

(هـ) الرعاية الاجتماعية

٦٨ - يمكن أن تكون خدمات الرعاية الاجتماعية أداة للسياسة الوطنية ، وينبغي أن يكون هدفها الارتقاء الى أقصى حد ممكن بالأداء الاجتماعي للمسنين . ويجب أن يعتمد توفير هذه الخدمات على المجتمع كما ينبغي أن تقدم خدمات واسعة وقائية وعلاجية وانمائية للمسنين لتمكنهم من أن يعيشوا حياة مستقلة قدر الامكان في منازلهم ومجتمعهم ، وأن يظلوا مواطنين نشيطين ومفيدين.

٦٩ - وفيما يتعلق بالنازحين من كبار السن ، ينبغي اتخاذ تدابير مناسبة لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية بما يتفق مع خصائصهم الاثنية والثقافية واللغوية وغيرها من الخصائص .

التوصية ٣٠

ينبغي أن يكون هدف خدمات الرعاية الاجتماعية هو اتاحة أدوار نشيطة ومفيدة لكبار السن ، وتعزيزها والمحافظة عليها لأطول مدة ممكنة في المجتمع ومن أجله .

٧٠ - في كثير من البلدان التي تتدرفيها الموارد ، يكون هناك نقص عام في خدمات الرعاية الاجتماعية المنظمة ، ولا سيما في المناطق الريفية . ورغم أن الحكومات تقوم بدور بارز في توفير مثل هذه الخدمات ، فان المساهمة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية تظل هامة جدا .

٧١ - وقد كان للمسنين دائما وضع متميز في المجتمعات التقليدية ، قائم على الاحترام والتقدير والمركز والسلطة . ولكن هذا الوضع بدأ يتغير بفعل تأثير الاتجاهات الحديثة وأصبح ذلك الوضع المتميز موضع شك الآن . لذلك ، فقد حان الوقت لكي نصبح على وعي بهذه التغييرات وأن نحدد استنادا الى ذلك السياسات الوطنية للشيخوخة التي من شأنها أن تؤدى الى تلافي بعض المشاكل المتعلقة بكبار السن التي تواجهها بعض البلدان المتقدمة النمو .

التوصية ٣١

ينبغي للمنظمات الرسمية وغير الرسمية القائمة أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة

للشائخين وأن تراعيها في برامجها وفي تخطيطها في المستقبل . وينبغي الاعتراف بالدور الهام الذى يمكن أن تلعبه التعاونيات في توفير الخدمات في هذا المجال وتشجيع هذا الدور. ويمكن لتلك التعاونيات أن تستفيد أيضا من مشاركة المسنين كأعضاء كاملي العضوية أو بصفتهم خبراء استشاريين . وينبغي أن يكون هناك نوع من المشاركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية تستهدف كفالة موقف شامل متكامل منسق متعدد الأغراض للوفاء باحتياجات الرفاه الاجتماعي لكبار السن .

التوصية ٣٢

ينبغي تشجيع اشتراك الشباب - في توفير الخدمات والرعاية وفي الاسهام في الأنشطة التي تنظم لصالح كبار السن ومعهم - لتعزيز الروابط بين الأجيال . وينبغي ، قدر المستطاع حفز المساعدة الذاتية المتبادلة فيما بين القادرين والناشطين من كبار السن ومساعدتهم لنظرائهم الأقل حظا ، فضلا عن انخراط كبار السن في أعمال غير رسمية تشغلهم بعض الوقت .

التوصية ٣٣

ينبغي أن تسعى الحكومات الى تخفيف أو الغاء القيود الضريبية وغيرها على الأنشطة غير الرسمية والتطوعية وأن تلغي أو تخفف الأنظمة التي تعرقل أو تثبط الأعمال التي تؤدى لبعض الوقت ، وأنشطة المساعدة الذاتية المتبادلة واستخدام المتطوعين الى جانب العاملين المهنيين لتوفير الخدمات الاجتماعية أو في المؤسسات المخصصة لكبار السن .

التوصية ٣٤

كلما كان دخول المسنين المؤسسات أمرا ضروريا أو محتما ، يجب أن تبذل أقصى الجهود لكي تكفل لهم نوعية من الحياة في المؤسسة تتمشى والظروف العادية في مجتمعهم المحلي ، مع توفر الاحترام الكامل لكرامتهم ، وعقائدهم ، واحتياجاتهم واهتماماتهم وشؤونهم الخاصة . ويجب تشجيع الدول على تحديد معايير دنيا لكفالة مستوى أفضل من الرعاية في المؤسسات .

التوصية ٣٥

بغية تسهيل تبادل العون بين كبار السن وتيسير الاستماع اليهم ينبغي للحكومات والهيئات غير الحكومية أن تشجع انشاء جماعات وحركات من كبار السن وأية مبادرات حرة تصدر عنها ، وأن تتيح كذلك الفرص للفئات العمرية الأخرى للتدريب والاعلام فيما يتعلق برعاية المسنين .

(و) ضمان الدخل والعمالة

٧٢ - توجد اختلافات رئيسية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - وعلى الأخص بين الاقتصاد الحضرى والصناعي والاقتصاد الريفي والزراعي - فيما يتعلق بتحقيق أهداف السياسة المتصلة بضمان الدخل والعمالة . وقد تمكن الكثير من البلدان المتقدمة النمو من تحقيق التغطية الشاملة عن طريق أنظمة الضمان الاجتماعي المعممة . وبالنسبة للبلدان النامية ؛ حيث يعيش الكثيرون ان لم يكن الغالبية من الأشخاص في مستوى الكفاف ، فان ضمان الدخل مسألة تسبب قلقا لجميع الفئات العمرية . وفي العديد من تلك البلدان نجد أن برامج الضمان الاجتماعي المنفذة تميل الى تقديم تغطية محدودة وتكون التغطية في المناطق الريفية ، حيث يعيش أغلبية السكان في كثير من الحالات ، قليلة أو معدومة . وعلاوة على ذلك ينبغي ايلاء انتباه خاص في الضمان الاجتماعي والبرامج الاجتماعية ، الى ظروف النساء المسنات اللاتي يكون دخلهن بصفة عامة أقل من دخل الرجال واللاتي كثيرا ما تنقطعن عن العمل من جراء مسؤوليات الأمومة والأسرة . وينبغي أن توجه السياسات في الأجل الطويل نحو توفير الضمان الاجتماعي للنساء استنادا الى حقهن الذاتي .

التوصية ٣٦

ينبغي أن تتخذ الحكومات التدابير المناسبة كي تكفل لجميع المسنين حدا أدنى مناسبا من الدخل وأن تطور اقتصاداتها حتى يستفيد كافة السكان . ولهذا الغرض ينبغي للحكومات :

(أ) أن تضع أو تطور مشاريع للضمان الاجتماعي تقوم على مبدأ التغطية الشاملة للمسنين . واذا تعذر ذلك ، ينبغي الالتجاء الى نهج أخرى مثل الاستحقاقات العينية أو تقديم المساعدة المباشرة للعائلات أو المؤسسات التعاونية المحلية ؛

(ب) أن تكفل أن يكون الحد الأدنى للاستحقاقات كافيا لسد الاحتياجات الأساسية لكبار السن وضمان استقلالهم . وسواء أكانت مدفوعات الضمان الاجتماعي تحسب مع مراعاة الدخل السابق أم لا ، فانه يجب العمل من أجل المحافظة على قوتها الشرائية . وينبغي استكشاف الطرق لحماية مدخرات المسنين ضد آثار التضخم . وعند تحديد سن صرف المعاش ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب سن التقاعد والتغييرات التي تطرأ على الهيكل الديموغرافي الوطني وعلى القدرة الاقتصادية الوطنية . ويتعين في الوقت ذاته بذل الجهود لتحقيق نمو اقتصادى متواصل ؛

(ج) اتاحة الفرصة ، في أنظمة الضمان الاجتماعي ، للنساء وللرجال على حد سواء لنيل حقوقهم الذاتية ؛

(د) الاستجابة - في نطاق نظام الضمان الاجتماعي واذا اقتضى الأمر بوسائل أخرى - للاحتياجات الخاصة لضمان الدخل لكبار السن من العمال المتعطلين أو العاجزين عن العمل ؛

(هـ) ينبغي استكشاف امكانيات أخرى لاتاحة دخل تقاعدي اضافي وحوافز لاستحداث أساليب جديدة لتنمية المدخرات الشخصية لكبار السن .

٧٣ - من المسائل التي تتصل عموما بقضايا ضمان الدخل ، هناك مسألتا الحق في العمل والحق في التقاعد . وفي معظم مناطق العالم ثمة صعاب تعترض جهود المسنين للاشتراك في العمل وفي الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تلبي حاجتهم للمساهمة في حياة الجماعة وفي نفع المجتمع ككل . وكثيرا ما يظهر التمييز بسبب السن : فهناك كثيرون من العمال كبار السن يعجزون عن البقاء في قوة العمل أو العودة اليها بسبب التحيز المتعلق بالسن . وفي بعض البلدان ، يميل هذا الوضع الى الاضرار بالنساء بشكل أشد . ان ادماج المسنين في جهاز التنمية يؤثر في كل من الجماعات السكانية الحضرية والريفية .

التوصية ٣٧

ينبغي أن تسهل الحكومات اسهام المسنين في الحياة الاقتصادية للمجتمع . ولهذا الغرض :

(أ) ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة ، بالتعاون مع منظمات أرباب العمل والعمال ، بغية ضمان استمرار العاملين المسنين - الى أقصى حد ممكن - في ممارسة العمل في ظروف مرضية والتمتع بأمن العمالة ؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تقضي على التمييز في سوق العمالة وأن تكفل مساواة حقيقية في المعاملة في الحياة المهنية . وتسود لدى بعض أرباب العمل قوالب سلبية عن العمال المسنين . وعلى الحكومات اتخاذ الخطوات لاعلام أرباب العمل والمستشارين في مسائل العمالة بقدرات العمال المسنين ، وهي تظل عالية جدا في معظم المهن . وينبغي كذلك أن يتمتع العمال المسنون بالمساواة فيما يختص بالحصول على نصيبهم من تسهيلات وخدمات التوجيه والتدريب والتوظيف ؛

(ج) ينبغي اتخاذ التدابير الكفيلة بمساعدة المسنين في الحصول على عمل مستقل أو العودة اليه ، وذلك بخلق فرص جديدة للعمل وبتسهيل التدريب أو اعادة التدريب . وينبغي أن يقوم حق العمال المسنين في العمل على قدرتهم على انجاز العمل لا على مجرد السن ؛

(د) رغما عن المشاكل المهمة المتعلقة بالبطالة ، ولا سيما بين الشباب ، التي تواجهها بلدان عديدة ، ينبغي عدم خفض سن التقاعد بالنسبة للموظفين الا على أساس طوعي .

التوصية ٣٨

ينبغي أن يكفل للعمال المسنين ، على غرار بقية العمال ، ظروف وبيئة عمل مرضية .

وينبغي عند الضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع وقوع الحوادث الصناعية والزراعية والأمراض المهنية . وينبغي أن تراعى في ظروف العمل وبيئة العمل وساعات العمل وتنظيمه خصائص العمال المسنين .

التوصية ٣٩

توفر الحماية السليمة للعاملين من خلال الالمام الأفضل بالأمراض المهنية ، ويسمح ذلك بمتابعة الأفراد في سن متقدمة متابعة أفضل ويستتبع ذلك بالضرورة تدريب العاملين الطبيين في مجال الطب المهني .

وبالمثل فان الفحص الطبي قبل التقاعد يسمح بالكشف عن آثار الأمراض المهنية على الفرد والتخطيط لاتخاذ الخطوات الملائمة .

التوصية ٤٠

ينبغي للحكومات أن تتخذ أو تشجع اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق الانتقال السهل والتدريجي من حياة العمل النشيطة الى التقاعد ، وفضلا عن ذلك جعل سن استحقاق المعاش أكثر مرونة . وتشمل مثل هذه التدابير تنظيم دورات سابقة على التقاعد وتخفيف عبء العمل في السنوات الأخيرة من الحياة العاملة ، مثل تعديل ظروف العمل وبيئته في كل منظمة عمل وتشجيع التخفيض التدريجي لساعات العمل .

التوصية ٤١

ينبغي أن تطبق الحكومات المعايير المعتمدة دوليا والمتعلقة بالعاملين المسنين ، ولا سيما تلك الواردة في التوصية ١٦٢ لمنظمة العمل الدولية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي الاستمرار في تطوير النهج والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاحتياجات الخاصة بهؤلاء العمال ، على الصعيد الدولي .

التوصية ٤٢

في ضوء اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٧ بشأن المحافظة على حقوق الضمان الاجتماعي ينبغي اتخاذ تدابير ، ولا سيما عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، لضمان تغطية اجتماعية كاملة في البلد المستقبل للعمال المهاجرين هجرة مشروعة ، وكذلك المحافظة على الحقوق المكتسبة في مجال الضمان الاجتماعي ، ولا سيما المعاشات ، في حالة عودة العمال المهاجرين الى بلد المنشأ . وبالمثل ، ينبغي توفير ظروف خاصة للعمال المهاجرين العائدين الى بلدانهم لتسهيل اندماجهم من جديد وخاصة فيما يتعلق بالاسكان .

التوصية ٤٣

ينبغي أن تتضمن مجموعات اللاجئين الذين يستقبلهم بلد ما كبار السن والبالغين والأطفال ، قدر الامكان ، مع بذل الجهود للحفاظ على الخلية الأسرية والعمل على توفير الاسكان والخدمات الملائمة .

(ز) التعليم

٧٤ - أحدثت الثورات العلمية والتكنولوجية للقرن العشرين طفرة هائلة في المعرفة والمعلومات وقد أدت تلك الثورات التي تميل بطبيعتها نحو الاستمرار والتوسع الى التعجيل في التغييرات الاجتماعية . وفي كثير من المجتمعات في العالم لا يزال كبار السن يعطون بوصفهم ناقلين للمعلومات والمعرفة والتقاليد والقيم الروحية ، وينبغي عدم فقدان هذا التقليد الهام .

التوصية ٤٤

ينبغي تنمية البرامج التعليمية التي تصور كبار السن بصفة المعلمين وناقلي المعرفة والثقافة والقيم الروحية .

٧٥ - وفي أحوال كثيرة تفضي الزيادة الطفرية في المعرفة الى تقادم المعلومات ولهذا بالتالي آثاره من حيث التقادم الاجتماعي . وتشير هذه التغييرات الى ضرورة توسيع الهياكل التعليمية للمجتمع للاستجابة للاحتياجات التعليمية خلال فترة حياة الفرد بأكملها . وهذا النهج ازاء التعليم يوحي بضرورة التعليم المستمر للكبار ، بما في ذلك اعدادهم للشيخوخة واستثمار الوقت في أنشطة خلاقة . وبالاضافة الى ذلك ، فانه من الضروري افساح المجال أمام كبار السن وغيرهم من فئات السن المختلفة الأخرى ، للحصول على تدريب أساسي في محو الأمية والاستفادة علاوة على ذلك من كافة المرافق التعليمية المتوفرة في المجتمع .

التوصية ٤٥

يجب توفير التعليم كحق انساني أساسي دون أي تمييز ضد المسنين . وينبغي أن تعكس السياسات التعليمية مبدأ حق المسنين في الحصول على التعليم من خلال تخصيص الموارد بالشكل الملائم وفي برامج تعليمية مناسبة . وينبغي ايلاء الاهتمام اللازم لتكييف الأساليب التعليمية وفقا لطاقات كبار السن كي يشتركوا بصورة منصفة في البرامج التعليمية المتاحة ويستفيدوا منها . ويجب الاعتراف بالحاجة الى توفير التعليم المستمر للكبار على كافة المستويات وتشجيع ذلك . وينبغي دراسة فكرة توفير التعليم الجامعي لكبار السن .

٧٦ - هناك أيضا حاجة لتوعية الجمهور عامة فيما يتعلق بعملية الشيخوخة . ويتعين أن يبدأ ذلك في سن مبكرة كي تفهم الشيخوخة بشكل تام على أنها عملية طبيعية . ولا يمكن تجاهل أهمية دور وسائل الاعلام في هذا الصدد .

التوصية ٤٦

ينبغي لوسائل الاعلام أن تبذل جهودا منسقة لتسليط الأضواء على النواحي الايجابية لعملية الشيوخة وعلى الشائخين أنفسهم . وينبغي أن تشمل هذه الجهود فيما تشمله ما يلي :

(أ) الحالة الراهنة للمسنين ولا سيما في المناطق الريفية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بغية تحديد احتياجاتهم الحقيقية والاستجابة لها ؛

(ب) آثار الهجرة (الداخلية والدولية) على الشيوخة النسبية للسكان في المناطق الريفية ، وآثارها على الانتاج الزراعي والأحوال المعيشية في تلك المناطق ؛

(ج) طرق تنمية فرص العمل للعمال المسنين وتكييف ظروف العمل وفقا لاحتياجاتهم . ويشمل ذلك تطوير أو توفير معدات وأدوات بسيطة تساعد المسنين ذوى القوة الجسمانية المحدودة على انجاز المهام المسندة اليهم ؛

(د) اعداد دراسات استقصائية عن دور التعليم والمسنين في مختلف الثقافات والمجتمعات .

التوصية ٤٧

وفقا لمفهوم اليونسكو للتعليم مدى الحياة ، ينبغي النهوض ببرامج للمسنين تكون غير رسمية وتعتمد على المجتمع المحلي نفسه وموجهة نحو الترفيه ، بغية مساعدة المسنين على تنمية الشعور بالاعتماد على الذات وبالمسؤولية في المجتمع . وينبغي أن تحظى مثل هذه البرامج بتأييد الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية .

التوصية ٤٨

ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية دعم البرامج الرامية الى تسهيل وصول المسنين الى المؤسسات الثقافية (كالمتاحف والمسارح ودور الأوبرا ودور الموسيقى ودور السينما وهلم جرّا) وذلك بغية تشجيعهم على المشاركة بصورة أكبر في الأنشطة الترفيهية واستخدام وقتهم بأسلوب خلاق . وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن يطلب من المراكز الثقافية أن تنظم من أجل المسنين وبمشاركتهم حلقات تدريبية في مجال الحرف والفنون الجميلة والموسيقى ، حيث يمكن للمسنين أن يلعبوا دورا فعالا كشاهدين ومشاركين في تلك البرامج .

التوصية ٤٩

ينبغي أن تبادر الحكومات والمنظمات الدولية المعنية بمشاكل الشيخوخة الى وضع برامج تستهدف تثقيف الجماهير فيما يتعلق بعملية الشيوخة وبالشائخين . وينبغي أن تبدأ مثل هذه

الأنشطة من مرحلة الطفولة المبكرة ثم تستمر عبر جميع مراحل النظام المدرسي الرسمي . وينبغي في هذا الصدد تعزيز دور وزارات التربية ومشاركتها في تشجيع وتيسير ادراج موضوع الشيخوخة في المناهج الدراسية بوصفه أحد جوانب النمو الطبيعي والتعليم في حياة الأفراد منذ حداثة سنهم ؛ الأمر الذى يفضي الى معرفة أكبر بالموضوع والى تغيير ايجابي محتمل في المواقف النمطية للأجيال الحالية ازاء الشيخوخة . وينبغي أيضا استعمال الوسائل غير الرسمية ووسائل الاعلام لتطوير مثل هذه البرامج . وينبغي أيضا استخدام وسائل الاعلام كوسيلة لتعزيز اسهام المسنين في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية داخل المجتمع ؛ وفي المقابل ينبغي اشراك المسنين أو ممثليهم في صياغة تلك الأنشطة وتصميمها .

التوصية ٥٠

في الحالات التي توجد فيها آراء مقولبة عن الشخص المسن ، ينبغي أن تكرس وسائل الاعلام والمؤسسات التربوية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمسنون ذاتهم الجهود للتغلب على تصوير المسنين في قوالب على أنهم مصابون دائما بعاهات بدنية ونفسانية ، وأنهم عاجزون عن التصرف على نحو مستقل وأن لا دور ولا مركز لهم في المجتمع . وهذه الجهود ضرورية لتحقيق مجتمع يندمج فيه الأفراد من مختلف الأعمار .

التوصية ٥١

ينبغي أن توفر للمسنين معلومات واضحة وسهلة الفهم وتشمل كافة نواحي حياتهم .

باء - سياسات وبرامج التعزيز

٧٧ - يعتمد تطبيق خطة العمل بأكملها على تنفيذ ما جاء في جميع الوثائق والاستراتيجيات والخطط الدولية الوارد ذكرها في الفقرتين ٤ و ٥ . ولتعزيز السياسات والبرامج ضمن اطار خطة العمل ، فان مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية واللجان الاقليمية وكذلك الوكالات المتخصصة ، والمؤسسات وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، مدعوة جميعا الى تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة لكل البلدان بناء على طلبها . كما ينبغي تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة للتعاون التقني بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في ميدان الشيخوخة .

١ - جمع البيانات وتحليلها

٧٨ - تعد البيانات الخاصة بالقطاع الأكبر سنا بين السكان - التي تجمع عن طريق التعدادات أو أعمال المسح أو نظم الاحصاءات الحيوية - أساسية لوضع وتطبيق وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بكبار السن ولضمان ادماجهم في عملية التنمية .

٧٩ - ينبغي للحكومات والمنظمات القادرة على ذلك أن تنشئ قاعدة للمعلومات تكون أكثر تحديدا من قاعدة " الستون وما فوق " المستعملة حاليا . ويمكن أن تساعد قاعدة المعلومات هذه في تخطيط تنمية المسنين وحل مشاكلهم . ويمكن لقاعدة المعلومات أن تغطي التصنيفات الاجتماعية والعمرية والوظيفية والاقتصادية وغيرها .

٨٠ - كما أن أعمال المسح الأسرى بالعينة وغيرها من أعمال المسح والمصادر الأخرى للاحصاءات الديموغرافية والاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بها ، توفر بيانات هامة يمكن استخدامها في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج للمسنين .

٨١ - وينبغي أن توفر لجميع البلدان ، التي تطلب ذلك المساعدة التقنية اللازمة لانشاء أو تحسين قواعد البيانات المتصلة بكبار السن فيها ، والخدمات والمؤسسات ذات الصلة بهم . وينبغي لهذه المساعدة أن تشمل التدريب والبحث في مجال أساليب الجمع والمعالجة والتحليل للبيانات .

التوصية ٥٢

يمكن تطوير البيانات المتعلقة بالمسنين وفقا لنظام تدوين يوفر لحكومات البلدان معلومات مبوبة حسب الجنس والسن ومستوى الدخل ، وترتيبات المعيشة ، والوضع الصحي ، ودرجة العناية الذاتية وغير ذلك . وينبغي جمع هذه البيانات عن طريق تعداد عام ، أو تعداد مصغر أو استطلاعي ، أو مسح تمثيلي . والحكومات مدعوة لتخصيص الموارد اللازمة لهذا الغرض .

التوصية ٥٣

ينبغي للحكومات والمؤسسات المعنية أن تنشئ مرافق لتبادل المعلومات أو تحسين المرافق القائمة ، كمصارف البيانات في ميدان الشيخوخة .

٢ - التدريب والتعليم

٨٢ - تستدعي الزيادة الهائلة في عدد ونسبة الراشدين الأكبر سنا ، توسعا كبيرا في التدريب وثمة حاجة الى نهج مزدوج : برنامج دولي للتدريب متلازم مع برامج تدريب وطنية واقليمية معدة خصيصا بحيث تلائم ظروف البلدان والمناطق المعنية . وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات المسنين وآثار شيوخة السكان على التنمية ، وذلك عند وضع سياسات وبرامج التعليم والتدريب لجميع الأعمار ولا سيما للجيل الأصغر سنا .

التوصية ٥٤

ينبغي أن تكون البرامج التعليمية والتدريبية ذات طابع متعدد التخصصات باعتبار أن الشيخوخة وشيوخة السكان مسألة متعددة التخصصات . وينبغي للتعليم والتدريب في مختلف

جوانب الشيخوخة وشيوخة السكان ألا يكونا قاصرين على المستويات العليا من التخصص وانما ينبغي توفيرهما على كافة المستويات . وينبغي بذل الجهود لتنظيم مهارات التدريب والاحتياجات التعليمية اللازمة للمهام المختلفة في ميدان الشيخوخة .

٨٣ - ان تبادل المهارات والمعارف والخبرات بين البلدان المتماثلة أو المتقاربة هيكلا وتركيبا أو تلك التي تربطها صلات تاريخية أو ثقافية أو لغوية أو غيرها من الصلات ، فيما يتعلق بسكانها الشائخين ، يمثل شكلا خصبا على نحو خاص للتعاون الدولي . فالى جانب نقل مهارات وتكنولوجيات معينة ، فان تبادل الخبرات فيما يتعلق بالمجموعة الواسعة من الممارسات المتصلة بالشيخوخة يمكن أن يشكل أيضا مجالا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وفي المناطق التي تضم بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية جنبا الى جنب ، ينبغي أن يتم على نحو ناشط تقصي الفرص الفنية للتعليم المتبادل والتعاون في مجالي التدريب والبحث .

التوصية ٥٥

ينبغي للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تتخذ التدابير الضرورية لاعداد موظفين مدربين في ميدان الشيخوخة وأن تزيد من جهودها لنشر المعلومات عن الشيخوخة ، ولاسيما بين الشائخين أنفسهم .

التوصية ٥٦

ينبغي اشراك منظمات المتقاعدين وكبار السن في تخطيط وتنفيذ هذا التبادل للمعلومات.

التوصية ٥٧

يتطلب تنفيذ عدة توصيات موظفين مدربين في ميدان الشيخوخة . وينبغي تعزيز وتشجيع مراكز التدريب العملي التي توجد بها بالفعل مرافق مناسبة لتدريب أولئك الموظفين ، ولاسيما من مواطني البلدان النامية ، الذين سيقومون بدورهم بتدريب غيرهم . وتستطيع هذه المراكز أيضا أن تنظم دورات استكمالية وتجديدية وتكون بمثابة جسر عملي بين المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية وفيما بينها ؛ ولابد من ربطها بوكالات الأمم المتحدة ومرافقها المناسبة .

التوصية ٥٨

ينبغي توجيه المزيد من العناية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي للبحوث والدراسات التي تجرى دعما لادماج مشاكل الشيخوخة في التخطيط وفي صوغ السياسات وادارتها .

التوصية ٥٩

ينبغي تشجيع التدريب على كافة نواحي علم وطب الشيخوخة ومنحه المكانة البارزة المناسبة على جميع المستويات في جميع البرامج التعليمية . ومطلوب من الحكومات والسلطات المختصة أن تشجع المؤسسات الجديدة أو القائمة على ايلاء اهتمام خاص لتوفير التدريب المناسب في ميداني علم وطب الشيخوخة .

٣ - البحث

٨٤ - تولي خطة العمل أولوية عالية للبحث المتصل بالنواحي الانمائية والانسانية للشيخوخة وتفيد أنشطة البحث في وضع وتقييم وتنفيذ السياسات والبرامج : (أ) بالنسبة لآثار شيوخة السكان على التنمية ، (ب) وبالنسبة لاحتياجات الشائخين . وينبغي تشجيع البحوث في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية للشيخوخة من أجل تحقيق الاستخدام الفعال للموارد وتحسين التدابير الاجتماعية والصحية ، بما في ذلك الوقاية من التدهور الوظيفي العضوي وما يتصل بكبر السن من أوجه العجز والمرض والفقر ، وتنسيق الخدمات المتصلة برعاية الشائخين .

٨٥ - وتوفر المعرفة التي يتم الحصول عليها عن طريق البحث مساندة علمية لأساس أكثر سلامة للتخطيط المجتمعي الفعال ولتحسين رفاه كبار السن . ويلزم اجراء المزيد من البحوث لتحقيق ما يلي ، على سبيل المثال : (أ) تضييق الفجوات الواسعة في المعرفة المتعلقة بالشيخوخة وبالاحتياجات الخاصة للشائخين ، (ب) وزيادة فعالية استخدام الموارد المقدمة للشائخين وينبغي التشديد على مواصلة البحوث ابتداء من اكتشاف معارف جديدة الى تطبيقها بنشاط وعلى نحو أسرع ، ونقل المعارف التكنولوجية مع المراعاة الواجبة للتباين الثقافي والاجتماعي .

التوصية ٦٠

ينبغي اجراء البحوث فيما يتعلق بالجوانب الانمائية والانسانية للشيخوخة على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والعالمية ، وينبغي تشجيع البحث ولا سيما في الميادين البيولوجية والعقلية والاجتماعية ، وتشمل مواضيع البحث الأساسي والتطبيقي ذات الأهمية العامة لكل المجتمعات ما يلي :

(أ) دور العوامل الوراثية والبيئية ؛

(ب) تأثير العوامل البيولوجية والطبية والثقافية والمجتمعية والسلوكية على الشيخوخة ؛

(ج) تأثير العوامل الاقتصادية والديموغرافية (بما في ذلك الهجرة) على التخطيط المجتمعي ؛

(د) استخدام ما لدى المسنين من المهارات والخبرات والمعارف والامتحانات الثقافية ؛

(هـ) ارجاء العواقب الوظيفية السلبية للشيخوخة ؛

(و) تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للمسنين فضلا عن وضع الدراسات لبرامج منسقة ؛

(ز) التدريب والتعليم .

وينبغي أن يقوم بتخطيط هذه البحوث واجرائها بوجه عام ، باحثون على معرفة وثيقة بالظروف الوطنية والاقليمية . كما ينبغي اعطاؤهم الاستقلال اللازم للابتكار والنشر .

وينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية اجراء المزيد من البحوث والدراسات في النواحي الانمائية والانسانية للشيخوخة والتعاون فيما بينها في هذا المجال وتبادل النتائج المستخلصة ، لتوفير أساس منطقي للسياسات المتصلة بالشيخوخة عامة .

التوصية ٦١

ينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تشجيع انشاء مؤسسات متخصصة في تدريس علم الشيخوخة وطب الشيخوخة وعلم نفس الشيخوخة وذلك في البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه المؤسسات .

التوصية ٦٢

ينبغي تشجيع التعاون الدولي في مجالي التبادل والبحوث فضلا عن جمع البيانات في كل الميادين التي تمس الشيخوخة بغية توفير أساس رشيد للسياسات الاجتماعية والعمل الاجتماعي في المستقبل . كما ينبغي التركيز بصورة خاصة على الدراسات المقارنة والدراسات المشتركة بين الثقافات بشأن الشيخوخة وينبغي التركيز على النهج المتعددة الاختصاصات .

رابعا - توصيات للتنفيذ

ألف ــ دور الحكومـــات

٨٦ ــ سيعتمد نجاح خطة العمل هذه بقدر كبير على التدابير التي تضطلع بها الحكومـــات لتهيئة ظروف وامكانيات واسعة لضمان المشاركة التامة من قبل المواطنين ، وبخاصة كبار السن . وتحقيقا لهذه الغاية فان الحكومات مدعوة الى ايلاء مزيد من الاهتمام لمسألة الشيخوخـــة والاستفادة بصورة كاملة من الدعم الذى تقدمه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك المنظمات الخاصة بالمتقاعدين وبكبار السن .

٨٧ ــ ونظرا لوجود اختلافات واسعة في حالة الشائخين في مختلف المجتمعات والثقافـــات والمناطق تتجلى في تباين الاحتياجات والمشاكل ، فانه ينبغي لكل بلد ان يقرر استراتيجيته الوطنية الخاصة به وأن يحدد اهدافه وأولوياته في نطاق الخطة . وينبغي ان يكون هنـــاك التزام على كافة مستويات الحكومات باتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق تلك الاهداف وتنفيذ تلك الاولويات .

٨٨ ــ وفي استطاعة الحكومات ان تلعب دورا هاما فيما يتعلق بخطة العمل ، وذلك بتقييم وتقدير عملية الشيخوخة من وجهة النظر الفردية والديمغرافية ، بغية تحديد آثار تلك العملية على التنمية في ضوء الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية السائدة .

٨٩ ــ وينبغي ان يدرك واضعو السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ خطة العمل ان الشائخين ليسوا مجموعة متجانسة ، وأن يتنبهوا للاختلافات والاحتياجات الواسعة النطـــاق للشائخين في مراحل حياتهم المختلفة . وعلى الحكومات ان تولي اهتماما خاصا لتحسين حالة النساء المسنات اللواتي كثيرا ما يكن في وضع غير موات للغاية .

٩٠ ــ وان انشاء جهاز متعدد التخصصات والقطاعات في داخل الحكومات يمكن ان يكـــون وسيلة فعالة لضمان وضع مسألة شيوخة السكان في الاعتبار في التخطيط الانمائي الوطني وايلاء احتياجات كبار السن ما تستحقه من اهتمام ، والادماج الكامل لكبار السن في المجتمع .

٩١ ــ وتزداد فاعليـــة هذه الاجراءات بحسن التنسيق الخاص باعدادها وتنفيذها ومتابعتها على مختلف المستويات السياسية الجغرافية . ويتعين ان ينبثق هذا التنسيق من واقع التعاون بين الاشخاص الذين هم في مواقع المسؤولية في كافة القطاعات ، وممثلي ارباب المعاشـــات والمسنين بغية تأمين مشاركة المسنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم بصورة مباشرة ، ومن ثم يكون مناسبا القيام على الصعيد الوطني بانشاء هيئات مقابلة للتخطيط والبرمجة والتنسيق .

٩٢ — ان بعض أهداف خطة العمل قد تحققت بالفعل في بعض البلدان ولكنها قد لا تتحقق في البعض الآخر الا بصورة تدريجية . وزيادة على ذلك ، فان بعض التدابير بحكم طبيعتها ستستغرق في التنفيذ وقتا أطول من غيرها . ولذلك تستحث الحكومات على وضع أهداف قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل من أجل تيسير تنفيذ الخطة في ضوء الموارد والأولويات الخاصة بها .

٩٣ — وينبغي للحكومات عند الضرورة الابقاء ، في صورة مناسبة ، على الآليات المنشأة على المستوى الوطني للتحضير للجمعية العالمية للشيخوخة ، (أو تشجيع انشاء هذه الآليات) ، وذلك لتكون على استعداد لتيسير تخطيط وتنفيذ وتقييم الأنشطة التي توصي بها الجمعية العالمية .

باء — دور التعاون الدولي والاقليمي

١ — العمل العالمي

٩٤ — ان التعاون الدولي في تنفيذ برنامج العمل المتعلق ، في جملة أمور ، باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، استنادا الى التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، اساسي في تحقيق اهداف خطة العمل ويمكن ان يأخذ شكل تعاون ثنائي ومتعدد الاطراف بين الحكومات مع الاستعانة بمنظومة الامم المتحدة . وهذا التعاون يمكن ان يكون على شكل مساعدة (تقنية او مالية) مباشرة ، استجابة الى طلبات وطنية او اقليمية ، او يتخذ شكل بحوث تعاونية او تبادل للمعلومات والخبرات .

٩٥ — والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع هيئاتهما الفرعية ذات الصلة ، ولا سيما لجنة التنمية الاجتماعية ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي والهيئات التشريعية والمقررة للسياسة في الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية المعنية ، مدعوة للنظر باهتمام في خطة العمل وتأمين استجابة مناسبة لها .

٩٦ — وبالنظر الى اهمية الدور الذي يؤديه مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، في نطاق منظومة الامم المتحدة ، فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالشيخوخة ، ينبغي تدعيم هذا المركز لكي يستمر في عمله كمركز لتنسيق الانشطة في هذا المجال . ويرجى من الامين العام للامم المتحدة ، تحقيقا لهذه الغاية ، ان يولي الاعتبار الواجب في اطار الموارد الاجمالية القائمة للامم المتحدة ، لتوفير موارد متزايدة مناسبة لتنفيذ خطة العمل ، الذي سيجرى في المقام الاول على الصعيد الوطني .

٩٧ — وينبغي ان تنظر لجنة التنسيق الادارية في آثار خطة العمل على منظومة الامم المتحدة بغية مواصلة الاتصال والتنسيق من اجل تنفيذ احكام الخطة .

٩٨ — وان الحاجة الى وضع مبادئ توجيهية جديدة في المجالات التي تهم كبار السن ينبغي ان تظل باستمرار قيد الاستعراض اثناء تنفيذ الخطة .

٩٩ — والحكومات والمنظمات الطوعية الوطنية والمنظمات المحلية غير الحكومية ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ، مدعوة الى توحيد الصفوف في الجهود التعاونية الرامية الى تحقيق أهداف الخطة . وينبغي لها ان تعزز أنشطتها بتشجيع انشاء قنوات اتصال عادية على الصعيد الوطني والانتفاع بها ، للتشاور مع كبار السن حول البرامج والسياسات التي تمس حياتهم . والحكومات مدعوة ايضا الى تشجيع المنظمات الوطنية والخاصة المعنية بمسائل المسنين وشيوخة السكان ودعمها بقدر الامكان .

١٠٠ — وكافة الدول مدعوة للنظر في تحديد " يوم للشائخين " على الصعيد الوطني ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٢٠ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ .

١٠١ — وينبغي استرعاء انتباه مؤسسات الامم المتحدة المختصة المسؤولة عن التحضير للمؤتمر الدولي للسكان الذى سيعقد عام ١٩٨٤ ، الى خطة العمل الدولية للشيخوخة ، كيما يمكن ان تؤخذ في الاعتبار الاستنتاجات والتوصيات الواردة بها عند اعداد المقترحات الخاصة بتعزيز تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان .

(أ) التعاون التقني

١٠٢ — ينبغي ان تنهض الامم المتحدة ، ولاسيما برنامج الامم المتحدة الانمائي وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، جنبا الى جنب مع الوكالات المتخصصة ، بأنشطة التعاون التقني دعما لأهداف خطة العمل . ويتعين ان يواصل مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية تعزيز وتقديم الدعم الفني الى جميع هذه الأنشطة .

١٠٣ — وينبغي ، كما طلبت الجمعية العامة ، استخدام الصندوق الاستئماني للتبرعات للجمعية العالمية للشيخوخة ، الذى انشئ بقرار الجمعية العامة ٣٥/١٢٩ في تلبية احتياجات المسنين المتزايدة بسرعة في البلدان النامية ، وبصفة خاصة في اقل البلدان نموا . وينبغي تشجيع تقديم التبرعات العامة والخاصة . وينبغي ان يقوم مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بادارة الصندوق الاستئماني .

١٠٤ — والى جانب ذلك ، ينبغي — كما طلبت الجمعية العامة بقرارها ٣٦/٢٠ — ان يستخدم الصندوق لتشجيع زيادة الاهتمام بشؤون الشيخوخة في البلدان النامية ولمساعدة الحكومات ، بناء على طلبها ، في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج لكبار السن . وينبغي ان يستخدم الصندوق كذلك للتعاون التقني والبحوث المتعلقة بشيوخة السكان ولتعزيز التعاون بين البلدان النامية في تبادل المعلومات والتكنولوجيا في هذا الميدان .

١٠٥ — ان الشيخوخة قضية سكانية تؤثر على التنمية وتتطلب مساعدة وتعاونا دوليين متزايدين . لذلك ، فان صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية مدعو الى مواصلة وتعزيز مساعدته في هذا الميدان ، ولاسيما في البلدان النامية ، بالتعاون مع جميع المنظمات المسؤولة عن المساعدة السكانية الدولية .

(ب) تبادل المعلومات والخبرات

١٠٦ — ان تبادل المعلومات والخبرات على المستوى الدولي وسيلة فعالة لتنشيط التقدم وتشجيع اقرار تدابير تستجيب للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على شيوخة السكان ، وتلبية احتياجات كبار السن . وقد استفادت البلدان ذات الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافات المختلفة والتي وصلت الى مراحل مختلفة من التنمية ، من المعرفة العامة بالمشاكل والمصاعب والانجازات ومن الحلول التي يتم التوصل اليها على نحو مشترك .

١٠٧ — وقد اثبتت الاجتماعات والحلقات الدراسية انها بالغة الفائدة في توفير تبادل اقليمي ودولي للمعلومات والخبرات وأنه ينبغي مواصلتها . ويمكن ان تركز هذه الاجتماعات والحلقات الدراسية على جملة امور ، منها تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومراقبة تنفيذ خطة العمل .

١٠٨ — وينبغي ان ينسق مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية انشطة المراكز الاقليمية ودون الاقليمية للبحث والتطوير في اطار منظومة الامم المتحدة ، وان يعزز اعداد المواد الاعلامية فضلا عن تبادل المعلومات بصورة مستمرة بشأن المشاكل والسياسات المتعلقة بالشيخوخة وتدريب الموظفين وتيسير الانشطة ذات الصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالتعاون مع الحكومات والمناطق المعنية .

١٠٩ — ومن الضروري في تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بالشيخوخة ، استحداث تعاريف ومصطلحات ومنهجيات بحثية موحدة ؛ وينبغي ان تعطي الامم المتحدة هذه المسائل ما تستحقه من اهتمام .

١١٠ — وينبغي ان تشجع اجهزة الامم المتحدة المعنية الحكومات والمجتمع الدولي على ايلاء عناية خاصة لوضع البرامج والمشاريع والأنشطة التي من شأنها اتاحة المهارات والتدريب والفرص الضرورية لكبار السن لتحسين حالتهم وتمكينهم من المشاركة مشاركة كاملة وفعالة في الجهود الكلية للتنمية . وينبغي ان تولى عناية خاصة للدورات التدريبية في التكنولوجيات التي تمكن كبار السن من مواصلة العمل في الزراعة .

١١١ — وينبغي احالة خطة العمل الدولية للشيخوخة الى الوحدة المسؤولة في الامانة العامة للامم المتحدة عن السنة الدولية للشباب (١٩٨٥) حتى يمكنها ان تعرض التوصيات والنتائج التي توصلت اليها الجمعية العالمية للشيخوخة ، ولاسيما تلك التي تتعلق بالأمور المشتركة بين

الاجيال ، على لجان التخطيط الوطنية المعنية بتطوير هذه الافكـــار لاغراض السنة الدوليـة للشباب .

(ج) وضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية

١١٢ — ينبغي ان تجرى المنظمات المناسبة دراسات بشأن فعالية المبادئ التوجيهية والصكوك الدولية الحالية المتصلة بموضوع الشيوخة وان تقوم باستعراضات دورية لهذه الفعالية ، وذلـــك لتقرير كفايتها على ضوء الظروف المتغيرة في العالم الحديث والخبرات المكتسبة منذ اعتمادها .

٢ — العمل الاقليمي

١١٣ — يتطلب التنفيذ الفعال للخطة ايضا عملا على المستوى الاقليمي . ولذلك تدعـــى جميع المؤسسات ذات الولايات الاقليمية الى استعراض اهداف الخطة والى المساهمة في تنفيذها ، وينبغي ان تقوم اللجان الاقليمية للأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا الصدد .

١١٤ — ومن أجل تنفيذ المهام المذكورة اعلاه ، ينبغي للحكومات الاعضاء في اللجان الاقليمية ان تتخذ الخطوات اللازمة لضمان أن يأخذ برنامج انشطتها العادى مشاكل الشيخوخة فـــي الاعتبار .

١١٥ — وفضلا عن ذلك وبالتنسيق مع عملية الاستعراض الدولي المشار اليه اعلاه ، ينبغـــي للجان الاقليمية تنظيم استعراض دورى للخطط الاقليمية .

جيم — التقييم والاستعراض والتقدير

١١٦ — من الضرورى ان تجرى عمليات التقدير والتقييم والاستعراض على المستوى الوطني ، على فترات يحددها كل بلد .

١١٧ — وينبغي ان يركز التقييم والاستعراض الاقليميان على الدور الخاص الذى يمكن ان يقوم به العمل الاقليمي وعلى المزايا الخاصة التي يمكن ان يقدمها في ميادين مثل التدريب والبحث والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١١٨ — ويوصى بتعيين لجنة التنمية الاجتماعية بوصفها الهيئة الحكومية الدولية لاســـتعراض تنفيذ خطة العمل مرة كل اربع سنوات والتقدم بمقترحات لاستكمالها حسب الاقتضاء . كما ينبغي احالة نتائج هذه العملية الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي للنظـر فيها . وحتى يمكن مساعدة اللجنة في عملها هذا ، ينبغي ان تقدم لها تقارير دورية عما يتم احرازه من تقدم في داخل منظومة الامم المتحدة في تحقيق اهداف ومرامي الخطة . كما ينبغي ان يكون مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية المنسق لهذه العملية .

باء — القراران والمقرر التي اتخذتها الجمعية العامة

القـــراران

١ — المسنون في لبنان

٢ — تعبير عن الامتنان لحكومة وشعب النمسا

المقـــرر

تقرير لجنة وثائق التفويض

١ — المسنون في لبنـــان

ان الجمعية العامة للشيخوخة ،

اذ يساورها بالغ القلق لتعرض كبار السن للاصابة في حالات النزاع والعـــــدوان المسلحين ،

واذ تشعر بانزعاج بالغ للعدوان الاسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني الذى لفت بشدة انتباه المجتمع الدولي مرة اخرى الى تعرض السكان المدنيين ، وخاصة كبار السن ، للاصابة ،

واذ تشير الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

واذ تشير كذلك الى المادة ١٤ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والصكوك الدولية الاخرى بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح ،

١ — تدين العدوان العسكرى على المناطق المدنية التي تسكنها العائـــلات اللبنانية والفلسطينية ، وكذا استخدام اسلحة التدمير الشامل مثل القنابل العنقودية الـــتي تسبب الاصابات دون تمييز بين ضحايا ابرياء ، ولاسيما بين كبار السن ؛

٢ — تحث الدول الاعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية ووقايـــة جميع السكان المدنيين ومن ضمنهم ، على وجه الخصوص ، كبار السن ، خلال فترات التوتـــر والنزاع المسلح ؛

٣ — ترجو الجمعية العامة ان تتخذ جميع التدابير اللازمة التي تعلن مؤسسات كبار السن " مناطق محمية ذات حصانة " في حالات النزاع والعدوان المسلحين ، كما في حالـــة المستشفيات ومرافق الصليب الاحمر ، الى آخره ؛

٤ — ترجو الامين العام ان يطلب من اسرائيل السماح للاجئين العرب الذين تبلغ اعمارهم ٦٠ سنة ، او اكثر ، بالانضمام فورا من جديد الى اسرهم الموسعة المشتتة في الأراضي العربية المحتلة ؛

٥ — ترجو كذلك من الامين العام ان يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٥
٥ آب/اغسطس ١٩٨٢

٢ — تعبير عن الامتنان لحكومة وشعب النمسا

ان الجمعية العالمية للشيخوخة ،

وقد اجتمعت في مركز هوفبورغ للمؤتمرات بفيينا ، في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه الى ٦ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، بناء على دعوة من حكومة النمسا ،

١ — تعرب عن امتنانها العميق لحكومة النمسا للتسهيلات التي وضعتها بسخاء تحت تصرف الجمعية ولما ابدته السلطات النمساوية وموظفوها المعنيون بالترتيبات المادية المتعلقة بالجمعية من كفاءة وحفاوة ؛

٢ — تعرب عن تقديرها الصادق ايضا لحكومة النمسا وشعبها ولسلطات وسكان فيينا لما ابدوه من كرم الضيافة للمشتركين في الجمعية ؛

٣ — تقرر انه للتنويه بارتباط عاصمة النمسا بوضع خطة العمل التي اعتمدتها الجمعية ، ستسمي الخطة " خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة ، ١٩٨٢ " .

الجلسة العامة ١٧
٦ آب/اغسطس ١٩٨٢

مقرر

تقرير لجنة وثائق التفويض

اعتمدت الجمعية العالمية في جلستها العامة ١٥ ، المعقودة في ٥ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، تقرير لجنة وثائق التفويض .

المرفق الأول

نص الرسائل التي وجهها رؤساء الدول أو الحكومات الى الجمعية العالمية

١ - رسالة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

بكثير من الاهتمام والأمل ، أشاد الكرسي الرسولي في مناسبات مختلفة في الماضي ، بمبادرة الأمم المتحدة بعقد جمعية عالمية عن مشكلة شيوخة السكان ، وما يترتب عليها بالنسبة لكل فرد من الأفراد وبالتالي بالنسبة للمجتمع . ولقد شهدنا منذ أن تأكد ذلك القرار ، اتساعا وعمقا في الوعي بهذه الظاهرة الديموغرافية التي يتميز بها عصرنا والتي تدفع البلدان والمجتمع الدولي الى التفكير فيما يرتبط بالأجيال الأكبر سنا من مصير واحتياجات وحقوق وقدرات محددة ، تلك الأجيال التي يتزايد عددها باستمرار . ويجب أن يتجاوز هذا التفكير نطاق الأفراد ، ليشمل تنظيم المجتمع في صميمه من حيث العلاقة بهذه الفئة من سكانه .

ولقد كشفت الدراسة المتأنية للأعمال التحضيرية للجمعية العالمية هذه وخطة العمل المطروحة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنظر فيها ، كثيرا من النقاط التي تلقى تأييدا خاصا من الكرسي الرسولي . وهذه النقاط هي : العناية الموفرة لكبار السن بصفتهم هذه ولنوعية الحياة التي يعيشونها اليوم ؛ واحترام حقهم في أن يظلوا أعضاء نشيطين في مجتمع ساعدوا هم في بنائه ؛ والرغبة في التشجيع على قيام تنظيم اجتماعي يستطيع فيه كل جيل أن يساهم مع الأجيال الأخرى ؛ وأخيرا ، التعويل على الناحية الابداعية لكل من البيئات الاجتماعية الثقافية لتيسير الاستجابات اللازمة لتلبية الحاجة الى اضطلاع المسنين بأنشطة تتناسب مع التنوع الهائل في منبتهم وتربيتهم وقدراتهم وخبرتهم وثقافتهم ومعتقداتهم . وتوضح هذه المواضيع أن المسألة لا تتعلق بمشاكل مجردة أو تقنية فحسب بل بمصير البشر ، الذين لكل منهم تاريخه وجذوره الأسرية وروابطه الاجتماعية ونجاحاته أو عثراته المهنية ، التي تميزت بها حياته أو لا تزال تتميز بها .

وتود الكنيسة أن تسهم بفكرها وخبرتها وايمانها بالانسانية ، في هذه الجمعية الهامة التي تتعامل مع هذه الحقائق لسبر أغوارها والاهتداء الى حلول عملية وحكيمة . وهي تعرض على وجه التحديد ، رؤيتها الانسانية والمسيحية للشيخوخة ، واقتناعها بأن الأسرة أو المؤسسات ذات الطابع الأسري هي أنسب بنية لرفاه المسنين ، وتأييدها لالتزام المجتمع الحديث بخدمة الأجيال الأكبر سنا .

أولا

انني أذكر بالتأثر ، لقائي ببعض المسنين في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ في كاتدرائية ميونيخ . وقد ركزت في تلك المناسبة على أن شيخوخة الانسان مرحلة طبيعية في الحياة وينبغي أن تكون تتويجا لها بصفة عامة . وتعني هذه الرؤية ، بداهة ، أن الشيخوخة - في عمر الانسان - ينبغي أن تفهم على أنها عنصر له قيمته الخاصة في حياة الانسان ككل ، وهي أيضا تتطلب تصورا دقيقا للانسان بما له من جسد وروح . وهذه هي وجهة النظر التي كثيرا ما يتكلم منها الانجيل عن الشيخوخة أو الشيوخ بالاحترام والاعجاب . فسفر الأمثال ، مثلا ، بعد أن يمتدح الحكمة المقترنة بالرأس الأشيب (الاصحاح ٢٥ ، الآيات ٤ الى ٦) ، يسترسل في تقريظ مطوّل للأسلاف الذين " ووريت أجسادهم التراب في سلام ، ولكن أسمهم يعيش مخلدا " (المرجع نفسه ، الاصحاحات ٤٤ الى ٥١) . كذلك يحتوى العهد الجديد على كثير من الفقرات التي تتحدث عن الشيخوخة بعبارات فيها تبجيل . ويصف القديس لوقا بتأثر صورة الشيخ سمعان والقديسة حنة وهما يستقبلان المسيح الى المعبد . وفي عصر الجماعات المسيحية الأولى نرى الرسل يعينون المسنين للسهر على الجماعات الشابة التي أسسوها . والكنيسة يحدوها أمل عظيم في أن تقبل خطة العمل بهذا المفهوم للشيخوخة ، لا من حيث كونها مجرد عملية تدهور بيولوجي لا مفر منها أو فترة منفصلة عن باقي فصول الحياة بل من حيث أنها مرحلة ممكنة في التطور الطبيعي لحياة كل انسان ، وتمثل ذروتها .

والحق أن الحياة هي نعمة الله على الانسان ، الذى خلقه الله بالحب على صورته ومثاله . فاذا فهمنا الكرامة المقدسة للانسان على هذا النحو ، استتبع ذلك أن ثمة قيمة ترتبط بكل مراحل الحياة ، ويستحيل بالتأكيد ، لا لسبب غير الاتساق والعدل ، تقدير حياة المسن حق قدرها دون تقدير حياة الطفل من بداية تكوينه حق التقدير . فاذا زال احترام الحياة كملكية لصيقة ومقدسة ، لن يمكن حساب العواقب . وعلى ذلك فلابد من التأكيد بشدة ، كما فعلت طائفة أنصار مبدأ الايمان في الاعلان الخاص بالقتل الرحيم ، المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٨٠ ، على أنه لا شيء ، ولا أحد يمكن أن يبيح انهاء حياة انسان بريء ، سواء كان جنينا أو مضغة ، طفلا أو راشدا ، أو شيخا ، أو عاجزا مصابا بداء عضال أو محتضرا ، وأن أى عمل من هذا القبيل انما هو انتهاك لشريعة الله ، وجريمة ضد كرامة الانسان وضد الحياة ، واهانة للانسانية . وجدير بالذكر أن نفس الاعلان ، عندما أشار الى استخدام الأساليب العلاجية ، مضى الى القول بأن من المهم جدا اليوم أن نصون ، في لحظة الموت ، كرامة الانسان والمفهوم المسيحي للحياة ، ونحميهما من التقنيات التي قد تقع في أخطاء الممارسة . ان الموت جزء من أفقنا الانساني ويعطيه بعده الحقيقي ولغزه . والعالم الحديث ، لاسيما العالم الغربي ، يجب أن يعرف كيف يجعل الموت ، مرة أخرى ، جزءا لا يتجزأ من حياة الانسان . وبالتأكيد ، ليس هناك من لا يحب لغيره من بني البشر ولنفسه القدرة على تقبل وتحقيق ذلك الفصل الختامي من الحياة الدنيا ، بالكرامة والسكينة وهما بالتأكيد مما يقوى عليه المؤمنون .

وأود الآن أن ألقي نظرة ، معكم ، على سمات الشيخوخة . فبعض هذه السمات مؤلم ويصعب تقبله ، خصوصا لمن يعيش وحده . أما السمات الأخرى فمصدر اثراء للشخص نفسه وللآخرين . وهذه السمات جميعا تشكل جزءا من الخبرة البشرية لشيوخ اليوم وشيوخ الغد .

ان الجوانب الأساسية للمرحلتين الثالثة والرابعة من العمر ، تسير بطبيعة الحال في اتجاه ضعف القوة البدنية ، وقلة الاتقاد في القدرات العقلية ، والتضاؤل التدريجي للأنشطة التي كان المرء متعلقا بها ، وما يتلو ذلك من أمراض وعجز وتوقع الفراق المؤثر الذى يسبقه الانتقال الى الحياة الأخروية . ان هذه السمات المحزنة يمكن أن تتغير بالمعتقدات الفلسفية وخصوصا بيقين الايمان عند من أسعدهم الحظ وكانوا من المؤمنين . فيمكن لهؤلاء أن يعيشوا المرحلة الأخيرة من الحياة الدنيا في رفقة المسيح المخلّص وهو في رحلته المأساوية على درب الصليب قبل الفجر الوضاء لعيد الفصح . ولكن ، بصفة عامة ، يمكن القول بأن طريقة تقبل أية حضارة للشيخوخة والموت ، كعنصر مكون للحياة ، وطريقة مساعدتها لمسنيها على أن يعيشوا الموت ، هي معيار حاسم لاحترام ذلك المجتمع للانسان .

وللشيخوخة أيضا جوانبها الطيبة . فهي الوقت الذى يجني فيه الرجال والنساء حصاد خبرة حياتهم بأسرها ، ويقيمون الحد بين الأساسي والثانوى ويبلغون مستوى من الحكمة العظيمة والسكينة العميقة . وهي الفترة التي يمكنهم فيها تكريس جزء كبير من الوقت ، أو حتى كل وقتهم ، لحب الأهل أو المعارف العرضيين بالتجرد والصبر والابتهاج العاقل وهي من الصفات التي يبديها كثير من المسنين بدرجة تدعو الى الاعجاب . وهي أيضا ، عند المؤمنين ، الفرصة المباركة للتأمل في روائع الايمان والاكثار من الصلاة .

ان الثراء الذى تعد به هذه القيم ، وبقاءها حية ، يرتبطان بشرطين لا ينفصلان . أولا ، أن كبار السن أنفسهم يجب أن يتقبلوا سنهم من كل قلوبهم ، وأن يقدروا امكانيات هذه السن . والشرط الثاني هو أن المجتمع الحديث يجب أن يصبح قادرا على الاعتراف بالقيم الأخلاقية والعاطفية والدينية التي تعمر بها عقول المسنين وقلوبهم ، ويجب أن يسعى جاهدا لادماجهم في حضارتنا ، التي تعاني من فجوة مخيفة بين مستواها التقني ومستواها الاخلاقي . ولا يسع المسنين أن يعيشوا بغير صعوبة في عالم فقد وعيه بالبعد الروحي . وهم يفقدون عزة النفس عندما يرون أن أهم شيء هو ما يساويه المواطن ماليا وأن الموارد الأخرى للانسان مستخف بها أو مزدراة . ومثل هذا المناخ مخالف لرفاه الشيخوخة وقدرتها على الاثمار وهو يؤدى بالضرورة الى الانسحاب ، والشعور المؤلم بعدم الفائدة وفي النهاية باليأس . ولكن لابد من التأكيد مرة أخرى أن المجتمع بأسره هو الذى يحرم نفسه من عناصر يمكن أن تسهم في اثرائه وتنظيمه عندما لا يعترف الا بالشباب والراشدين فيه الذين هم في عنفوان قوتهم كذخيرة فعالة لتنميته ويضع الآخرين في صف واحد مع غير المنتجين ، على حين أن كثيرا من التجارب التي أجراها العلم تثبت عكس ذلك .

ثانيا

لقد قلت في وعظتي السماة (Familiaris Consortio) ، التضافر الأسرى ، ان الحب هو الذى يحدد جوهر الأسرة البشرية وأهدافها لأنها تستمد أصلها من الله : " . . . ان الاسرة التي قامت ، كوحدة حميمة بين الحياة والحب ، . . . مهمتها أن ترعى الحب وتجليه وتنقله . . . وعلى جميع أفراد الأسرة ، كل حسب موهبته ، نعمة ومسؤولية قوامها أن يزكي يوما بعد يوم ، الترابط الحميم بين الأفراد ، لجعل الأسرة مدرسة في الانسانية العميقة " (الفقرات ١٧ الى ٢١) .

ويقدم لنا هذا رؤية للفرص التي تمنحها الأسرة لكبار السن ، من حيث التأييد المخلص الذى يحق لهم أن ينتظروه منها ومن حيث قدرتهم على المشاركة في حياة الأسرة ودورها . ومن المسلم به أن شروط اندماج كبار السن في أسر أولادهم أو اقاربهم الآخرين لا تتوفر دائما ، ويكون هذا الاندماج مستحيلا في بعض الأحيان . وفي هذه الحالات لابد من النظر في حل آخر ، ولكن من واجب الأولاد أو أفراد الأسرة الآخرين أن يظلوا على اتصال منتظم وحميم مع من يدخلون دارا للمسنين . ولكن ما من شك في أن المسنين قادرون ، اذا عاشوا مع أسرهم ، أن يمنحوا افرادها ميزة الحب والحكمة ، والتفهم والسماحة ، والنصح والسلوى ، والايمان والصلاة ، التي يعد أغلبها عطايا أختص بها من بدأت شمس حياتهم رحلة المغيب . وهم عندما يفعلون ذلك ، انما يعيدون الكرامة ، بالأسوة قبل أى شيء ، للصفات التي كثيرا ما تبخس قيمتها في يومنا هذا ، كحسن الاستماع ، ونكران الذات ، والصفاء ، والكرم ، والتأمل الروحي ، واشراقة الفرح والحكمة . كما أن تواجد المسنين بانتظام أو من حين لآخر بين أسرهم ، كثيرا ما يكون وسيلة لا تقدر بثمن لتشجيع الاتصال والتفاهم بين الأجيال ، التي هي بالضرورة متنوعة ويكمل بعضها البعض . ان هذه التقوية للروابط الأسرية ، كما وصفتها لتوى ، يمكن أن تكون ، في حدود المستطاع ، مصدرا للاستقرار والحيوية ، وللانسانية والروحانية بالنسبة لهذه الوحدة الأساسية في كل مجتمع ، التي يطلق عليها أكثر الأسماء ثراء في التعبير في جميع لغات العالم ألا وهي " الأسرة " .

ثالثا

ان الاتجاهات السكانية الحالية تقدم للمجتمع ميدانا جديدا يمكنه فيه خدمة الانسان الفرد ، وذلك بأن يضمن لكبار السن المكان الذى يستحقونه في الجماعة وبأن يعزز اسهامهم في تنميته .

والأجيال المتقدمة في السن ، التي تبعدها بعض النظم القانونية والاجتماعية عن النشاط الاقتصادى في سن مبكرة ، تفكر - وهي تتألم أحيانا - في المكان والدور المخصص لها في هذا النوع الجديد من المجتمعات . كيف تستفيد من التقاعد المبكر المفروض عليها ؟ وهل المجتمع الحديث ، وهو يتطور في اتجاهات جديدة ، لا يزال ينتظر أى شيء من أفراده المتقاعدين المسنين ؟

ويجب على المجتمع ككل ، وعلى قادته بطبيعة الحال ، وهم يواجهون هذه المشكلة الجديدة المتسعة ، أن يفكروا تفكيرا جديا في الحلول الكفيلة باشباع تطلعات المسنين . ولا يمكن أن يكون هناك حل وحيد . وعلى حين أنه من الطبيعي بالنسبة للمجتمع أن يشجع امكانية بقاء المسنين داخل أسرهم وداخل الاطار الأسرى حيثما كان ذلك ممكنا ومستصوبا ، فلابد من تقديم ترتيبات أخرى للمواطنين كبار السن والمسنين . وفي هذا المجال ، يجب على المجتمع الذى يدرك فعلا واجباته تجاه الأجيال التي أسهمت في تاريخ البلد ، أن ينشئ مؤسسات ملائمة . ولكي تتحقق الاستمرارية مع ما تجمع لدى المسنين من معرفة وخبرة ، من المحبذ للغاية أن تكون هذه المؤسسات على نمط الأسرة ، فتقدم للمسنين ، على سبيل المثال ، دفء الانسانية الذى يعتبر ضروريا للغاية في كل مراحل الحياة وفي الشيخوخة بصفة خاصة ، ودرجة من الاستقلال تتناسب مع مطالب الحياة في الجماعة ، ومجموعة من الأنشطة التي تتناسب مع قوتهم البدنية وقدراتهم المهنية ، وكل الرعاية التي يحتاجها المسنون . وبطبيعة الحال ، توجد مؤسسات كثيرة من هذا النوع . ولكن ثمة حاجة الى كثير غيرها . وفي هذا الصدد ، أود توجيه الانتباه الى الأعمال الخيرية التي قامت بها الكنيسة على مر العصور من خلال مؤسساتها المتعددة لكبار السن . فلتكن هذه المؤسسات موضع ثناء وتشجيع ؛ وكل مجتمع يستحق منزلة خاصة اذا هو شجع بقدر استطاعته ، ومع الاحترام الواجب لكبار السن ، وفي مختلف المؤسسات المكرسة لهم ، تضافر هذه الاتجاهات التي تخدم الانسان .

ولعله يكون من المفيد أن أشير مرة أخرى بايجاز الى بعض الخدمات الجديدة التي يستطيع المجتمع تقديمها للمتقاعدين والمسنين ليكفل لهم مكانا ودورا في المجتمع الانساني . أقصد التدريب الممتد مدى الحياة الموجود في كثير من البلدان والذى لا يعتبر فقط مصدر اثراء شخصي لمن يستفيدون منه بل يعدهم أيضا للتكيف مع الحياة اليومية في المجتمع والاشتراك فيها . والواقع أن كبار السن لديهم رصيد من المعرفة والخبرة يمكن الافادة به في ميادين مختلفة ، تمتد من التعليم الى الخدمات الاجتماعية والانسانية البسيطة ، اذا أمكن الحفاظ عليه بل وتكملته بعملية ملائمة من التدريب المستمر مدى الحياة . وفي هذا الصدد ، يمكن مناقشة بعض المقترحات الجديدة مع كبار السن أنفسهم أو مع الرابطات التي تمثلهم . وأعتقد أيضا أن على المجتمع أن يبذل جهدا ، مع المراعاة الواجبة للطاقات الفردية لكبار السن وشدة تنوع الأحوال في القارات المختلفة لايجاد الفرص لتنوع الانشطة . فبين رتابة مملة وعيش بلا تنظيم ، ينبغي أن يكون من الممكن تحقيق توازن حكيم بين المهنة أو العمل الآخر ، القراءة أو حتى الدراسة ، وقت الفراغ ، وقت الاتصالات المستقلة أو المنظمة بالأشخاص الآخرين أو الأوساط الأخرى . ووقت الصلاة والتأمل في هدوء . ومن الخدمات التي يمكن للمجتمع تقديمها لأجيال المسنين ، تشجيع انشاء رابطات المسنين ، اذا لم تكن موجودة ، ودعم الموجود منها . فقد أثمرت هذه الرابطات فعلا ، حيث تساعد الذين بلغوا سن التقاعد والشيخوخة في التغلب على الوحدة والشعور المؤلم بأن لم تعد لهم فائدة . وينبغي أن يعترف قادة المجتمع بمثل هذه الرابطات بوصفها تعبيرا مشروعا عن صوت كبار السن وعن أكثرهم حرمانا . وأخيرا ، أتجه بتفكيرى الى الدور الذى يمكن بل ويجب أن تلعبه الوسائط ، لاسيما

التلفزيون والاذاعة ، في تقديم صورة أكثر صدقا وايجابية للشيخوخة وامكانية اسهام المسنين في حيوية المجتمع واستقراره . وتحقيقا لهذا ، فمن واجب القائمين على الوسائط الالكترونية والصحافة أن يؤمنوا أو على الأقل يحترموا مفهوم الحياة الانسانية الذى لا يقوم على المنفعة الاقتصادية والمادية البحتة فحسب بل على المعنى الكامل للحياة ، الذى يفسح المجال للتطور والنمو بطريقة تدعو للاعجاب حتى آخر أيام العمر في هذه الدنيا ، خصوصا اذا كانت البيئة المحيطة ملائمة .

وختاما لهذه التأملات والاقتراحات ، بقي أن أعرب عن أملي في أن تؤتي الجمعية العالمية للشيخوخة في فيينا ثمارها الوفيرة والدائمة . فموضوع الشيخوخة ، شأنه شأن الموضوعات الكثيرة الأخرى التي تتناولها وتشجعها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بما فيها موضوع الأطفال والمعوقين ، له آثار حاسمة على الحضارة الانسانية في الحاضر والمستقبل . ان قيمة أى ثقافة وأثرها ، في أية قارة وأى بلد وفي أى مرحلة من مراحل التاريخ ، انما يعتمدان فقط على الاهتمام الذى تولية للتطور الكامل للانسان الفرد ، من أول مرحلة في حياة الانسان على الأرض الى آخر مرحلة فيها ، وذلك في ظل المغريات ، في مجتمع تعتوره دوامة انتاج السلع المادية واستهلاكها . فليعمل القادة في عالم اليوم سويا من أجل المنفعة الحقيقية للبشر مع اشراك شعوبهم في هذا الجهد ؛ وهذا ما أذكره ليس فقط بأخلص الدعوات بل في كل صلواتي الى الله مصدر كل خير ونعمة .

٢ - رسالة من فخامة سعادة السيد رونالد ريغان ،
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

انها لمناسبة قيّمة أن أتوجه بالتحية للوفود الحاضرة في الجمعية العالمية للشيخوخة التابعة للأمم المتحدة .

فهذه الجمعية تمثل جهدا يجيء في حينه ، جهدا بعيد النظر من جانب المجتمع العالمي، للتصدى لواحدة من أبرز الظواهر في هذا العصر . فبفضل التقدم الذى لم يسبق له مثيل في الطب والتغذية والتنمية الاقتصادية ، زاد أكثر من أى وقت سبق عدد القادرين على الاستمتاع بالحياة التي تنتظرهم كمواطنين مسنين في المجتمع لينعموا بحياة مديدة ومنتجة .

وهذا تطور يلقى كل الترحيب، ولكنه يطرح عددا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن نتطرق اليها . فيجب أن يكون لكبار السن مكان آمن في المجتمع . ويجب أن تمنح لهم فرصة الاسهام اجتماعيا واقتصاديا . ويجب ، وقبل كل شيء ، ألا نحرمهم من الكرامة التي يبعثها احساس المرء بأن ثمة من يريده ويحتاجه ويحترمه .

اننا نشعر بالفعل بوطأة التحديات المتمثلة في ضمان مكان منتج في المجتمع للمسنين من مواطنينا ، وهي تحديات يتزايد حجمها بسرعة . والمهمة التي أمام الجمعية العالمية للشيخوخة ليست بسيطة ، ولابد من الاضطلاع بها بقوة واحساس بالهدف . وهذه المهمة هي تحديد وتعريف

المسائل الكثيرة التي تحيط بشيوخة السكان السريعة في العالم ، والاهتداء الى الاجابات والحلول التي تتصدى بفعالية لتحديات المستقبل وتعزز اسمى قيم الانسان من حرية وكرامة .

لقد أيدت الولايات المتحدة بقوة الاعمال التحضيرية لهذه الجمعية العالمية ، وسوف نظل نعمل مع الدول الاعضاء الاخرى بما فيه الخير لهذا الجزء الهام والمتزايد من سكان العالم .

لكم مني أصدق امنيات النجاح فيما تقومون به من أعمال بالغة الاهمية .

٣ - رسالة من سعادة السيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند

ان التقدم الذى أحرزه الطب لم يطل بالفعل عمر البشر ولكنه أتاح لمزيد منهم ان يستكملوا سنوات عمرهم . وفي مجتمعات الوفرة ، ادت وجود الاسر المؤلفة من وحدة واحدة وزيادة عدم الاستقرار في اساليب الحياة الى استفحال الفجوة بين الاجيال . فكثيرا ما يترك كبار السن وحدهم . فمن كانت عندهم الامكانيات يودعون في دور مريحة ، غالبا ما تكون في مواقع جميلة . ولكنهم مع ذلك يكونون في معزل عن اعزائهم والبيئة التي الفوها . ولكن حتى هذه الدور تتجاوز امكانيات المواطنين العاديين ، وما يستطيعون تقديمه من التسهيلات لمسنيهم يترك كثيرا للتمني .

وليست المشكلة بهذه الخطورة في البلدان النامية . فكبار السن يلقون التبجيل بوصفهم كبار العائلة ، ويجدون المأوى في اطار الاسرة المشتركة . واتصالهم بأجيال عديدة ومشاهدة اسرهم وهي تنمو من حولهم ، يثير اهتمامهم بالحياة والقضايا . بيد ان التصنيع والحياة الحديثة قد شرعا في الاخلال بهذا النمط القديم . وحتى عندنا ، فقد اخذ الاهتمام بالمسنين والعناية بهم في التضاؤل ، بعد أن كان ذلك جزءا لصيقا من تراثنا . كما ان الشيوخ هم الأكثر معاناة في القطاعات الفقيرة ، عندما تحل بها كارثة طبيعية أو غيرها .

وفي الهند ، بدأنا لتونا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير معاشات للشيخوخة كما أننا نشجع الوكالات الطوعية وغيرها على بناء دور للمسنين . ولدينا اخصائيون اجتماعيون يعملون بتفان في رعاية الحالات المستعصية على الشفاء .

ولا شك ان تجمع الخبرات والافكار من شتى البلدان سيكون مفيدا لمساعدتنا في التصدى لمشكلاتنا . واني لأبعث بأطيب تمنياتي للجمعية العالمية للشيخوخة التابعة للامم المتحدة وللشخصيات المبرزة التي تمثل بلادها .

٤ - رسالة من فخامة السيد هنريك جابلونسكـــي
رئيس مجلس الدولة في بولندا

باسم شعب بولندا ، والسلطات العليا للجمهورية الشعبية البولندية ،وبالاصالة عن نفسي ، أعرب لكم عن تقديرنا العظيم لقراركم بمناقشة قضية بالغة الاهمية كقضية المسنين في أرجاء العالـــم كافـــة .

ان أهمية مشاكل المسنين لا تنبع فحسب من تزايد عدد الاشخاص الذين ينتمون الى هـــذه المجموعة ومن احتياجاتهم الخاصة ، وانما تنبع أيضا من الحالة الاجتماعية الخاصة للمسنين في مختلف مناطق العالم.

وأود أن أؤكد لكم أن مشاكل المسنين في بولندا هي محط اهتمام السلطات والجمهور. وليس السبب الوحيد في ذلك هو الحالة الاقتصادية الصعبة لبلادنا . فالجيل الاكبر ، في بولنـــــدا ، يتمتع دائما باحترام خاص ، ويضطلع بدور في نقل التقاليد القومية واثراء الجيل الاصغر بخبرته . ومن ثم ، فان واجبنا الرئيسي هو ليس ان نوفر الحماية الخاصة للمسنين ضد نتائج الازمة فحسب ، وانما هو كذلك أن نضمن تمتعهم بمركز اجتماعي يكفل لهم ، في وقت يشهد تغيرا اجتماعيا سريعا وأنماطا متغيرة من الحياة ، الاحترام العام والمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية .

وفي بولندا ، نجد أن الكثير من أهداف مشروع برنامج عمل الجمعية العالمية للشيخوخة قـــد تحقق أو على وشك أن يتحقق . ولا توجد في بلدنا مشكلة تفرقة على أساس السن . ونظام الضمـــان الاجتماعي في تحسن مستمر ويغطي كل السكان . واللجنة الوطنية للمسنين ،التي اجتمعت فـــي أوائل عام ١٩٨٢ ، تشرف على هذه الامور كلها ،وتضم بين صفوفها ممثلين عن السلطات العليـــا والتنظيمات الاجتماعية ، وكذلك عن التخصصات العلمية المختلفة .

ان صون السلم العالمي أمر ذو أهمية خاصة لتنفيذ برامج الجمعية العالمية والبرامج الخاصة ببلدنا أيضا .

ان صون السلام ضرورة ، ليس فحسب لضمان التنمية الاقتصادية لكل بلاد العالم ،ومن ثـــم كفالة مستوى معيشة ملائم للمسنين ، ولكن ،أولا وقبل كل شيء ،لاحداث شعور بالامن التام ، مـــن أجل مواجهة أحد المطالب الاساسية غير القابلة للتصرف لكل البشرية .

ولهذا ، فاننا ندين بقوة كل الاعمال العدائية التي تحدث في أجزاء مختلفة من العالـــم . ولهذا السبب أيضا سنتخذ ، بالتضافر مع البلدان الاشتراكية الاخرى ومع كل من يرغب في التعايـش في وئام بين كل الشعوب ، الخطوات اللازمة لصون السلم وتقويته ، فالعالم لا يستطيع أن يعيـــش الى الابد في ظل تهديد الجائحة التي يشكلها التعزيز غير المحدود للقوة الممكنة للاسلحـــة النووية . وان العيش في سلم هو الشرط الاساسي لحل المشاكل الاجتماعية الرئيسية للعالم الحديث.

وانني اذ أرجو للجمعية مناقشات مثمرة ، أود ان أؤكد لكم ان مشاكل المسنين هي ،وستظـل تشكل ،موضوع اهتمام خاص من جانب السلطات ومن جانب المجتمع في بولندا .

المرفق الثانـــــي

قائمة بالوثائـــق

ألف - الوثائق الاساسية

الرمـــز	العنـــوان
A/CONF.113/PRE-CONF/L.1	القائمة المشروحة للمسائل (لمشاورات ما قبل المؤتمـــر)
A/CONF.113/1	جدول الاعمال المؤقت
A/CONF.113/2	النظام الداخلي المؤقت
A/CONF.113/3	المسائل التنظيمية والاجرائية
A/CONF.113/4	وثيقة تمهيدية : الاعتبارات الديمغرافية . تقرير الامين العـــام
A/CONF.113/5	وثيقة تمهيدية : المسائل الانمائية . تقرير الامين العام
A/CONF.113/6	السكان المتقدمون في السن : اعتبارات تتصل بالسياسة الاقتصادية . تقرير الامين العام
A/CONF.113/7	الهجرة والشيخوخة : تقرير الامين العام
A/CONF.113/8	السكان المتقدمون في السن والتنمية الريفية : تقريـــر منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
A/CONF.113/9	وثيقة تمهيدية : المسائل الانسانية : تقرير الامين العام
A/CONF.113/10	الشيخوخة في اطار الاسرة : تقرير الامين العام
A/CONF.113/11	تقرير اللجنة الاستشارية للجمعية العالمية للشيخوخة عن دورتها الثانية
A/CONF.113/12	الشيخوخة والرعاية الاجتماعية : تقرير الامين العام
A/CONF.113/13	الاسكان والبيئة والشيخوخة : تقرير الامين العام
A/CONF.113/14	التنمية الاجتماعية والشيخوخة : تقرير الامين العام
A/CONF.113/15	مشاكل التوظيف والمهنة لكبار السن من العاملين : تقرير منظمة العمل الدولية

الوثائق الاساسية (تابع)

الرمز	العنوان
A/CONF.113/16	عمليات انتقالية بين الحياة المهنية والتقاعد : تقرير منظمة العمل الدولية
A/CONF.113/17	المحافظة على الدخل والحماية الاجتماعية للشخص المسن : ضمان الدخل للمسنين : تقرير منظمة العمل الدولية
A/CONF.113/18 و Corr.1 و 2	المحافظة على الدخل والحماية الاجتماعية للشخص المسن : دور الضمان الاجتماعي : تقرير منظمة العمل الدولية
A/CONF.113/19	جوانب السياسة الصحية للشيخوخة : تقرير منظمة الصحة العالمية
A/CONF.113/20	التربية والشيخوخة : تقرير اليونسكو
A/CONF.113/21 A/CONF.113/21/Add.1	المتقدمون في السن من اللاجئين : تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
A/CONF.113/22	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : تقرير الامين العام
A/CONF.113/23	أنشطة منظومة الامم المتحدة بشأن الشيخوخة : تقرير الامين العام
A/CONF.113/24	تقرير اللجنة الاستشارية للجمعية العالمية للشيخوخة عن دورتها الثالثة
A/CONF.113/25	المستوطنات البشرية والشيخوخة : تقرير مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية
A/CONF.113/26	خطط العمل الاقليمية للشيخوخة
A/CONF.113/27	رسالة مؤرخة ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ وموجهة الى الامين العام للجمعية العالمية للشيخوخة من المدير المسؤول عن تنسيق المسائل الاجتماعية المتعددة الاطراف في وزارة الخارجية الاتحادية في النمسا
A/CONF.113/28	اعتماد النظام الداخلي
A/CONF.113/29	وثائق تفويض الممثلين في الجمعية العالمية للشيخوخة : تقرير لجنة وثائق التفويض

الوثائق الاساسيـــة (تابع)

الرمـــــز	العنـــــوان
A/CONF.113/30	تقرير اللجنة الرئيسية
A/CONF.113/L.1	تقرير المشاورات السابقة للمؤتمر والمعقودة في مركـــــز الهوفبورغ للمؤتمرات ، فيينا
A/CONF.113/L.1/Add.1	ـــــ : اضافـــة
A/CONF.113/L.2	مشروع تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة : جـــــدول المحتويات
A/CONF.113/L.2/Add.1	المرجع نفسه : الفصل الاول : معلومات اساسية تاريخية عن الجمعية العالمية للشيخوخة
A/CONF.113/L.2/Add.2	المرجع نفسه : الفصل الثاني : الحضور وتنظيم الاعمال
A/CONF.113/L.2/Add.3	المرجع نفسه : الفصل الثالث : موجز المناقشة العامة
A/CONF.113/L.3	المتقدمون في السن في لبنان : مشروع قرار مقدم مـــن الاردن ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيســـيا ، انغولا ،باكستان ، البحرين ، تونس ، الجزائـــــر ، الجماهيرية العربية الليبية ، العراق ،الكويت ،لبنـان ، المغرب ، الهند ، اليمن ،اليمن الديمقراطية
A/CONF.113/L.4	يوم للشيخوخة : مشروع قرار مقدم من اندونيسيا ،باكستان ، بيرو ، السنغال ،مالطة ، ماليزيا ، اليابان
A/CONF.113/L.5	مراكز التدريب العملي : مشروع قرار مقدم من جامايكـــا ومالطة
A/CONF.113/L.6	انشاء مركز دولي لتبادل المعلومات بشأن سياســـــات الشيخوخة : مشروع قرار مقدم من بولندا والجمهوريـــــة الدومينيكية وفرنسا
A/CONF.113/L.7	دعم من صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية لمسائـل في ميدان الشيخوخة : مشروع قرار مقدم من بنما ، بيرو ، الجمهورية الدومينيكية ،شيلي ،غواتيمالا ،كولومبيـــــا ، المكسيك

الوثائق الاساسية (تابع)

الرمز	العنوان
A/CONF.113/L.8	حماية المستهلكين المسنين : مشروع قرار مقدم من السنغال
A/CONF.113/L.9	التعاون الدولي : مشروع قرار مقدم من تونس وشيلي
A/CONF.113/L.10	صندوق الامم المتحدة الاستئماني للجمعية العالمية للشيخوخة : مشروع قرار مقدم من اندونيسيا ، تونس ، زائير ، شيلي ،غواتيمالا ، الفلبين ، لبنان ، مالطة ، المغرب ،الولايات المتحدة الامريكية
A/CONF.113/L.11	تعزيز قدرة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية : مشروع قرار مقدم من اندونيسيا ، تونس ، شيلي ،الفلبين ، لبنان ، مالطة
A/CONF.113/L.12	هولندا : تعديلات على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/CONF.113/L.8
A/CONF.113/MC/L.1	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : نص وافقت عليه اللجنة الاستشارية في دورتها الثالثة (مرفق الوثيقة A/CONF.113/24) ، المملكة المتحدة ، تعديلات مقترحة
A/CONF.113/MC/L.2	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : تقرير الامين العام (الوثيقة A/CONF.113/22) جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية : تعديلات مقترحة
A/CONF.113/MC/L.3	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : نص وافقت عليه اللجنة الاستشارية في دورتها الثالثة (مرفق الوثيقة A/CONF.113/24) الولايات المتحدة الامريكية ، تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.3/Rev.1	المرجع نفسه : جمهورية المانيا الاتحادية ، فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.4	المرجع نفسه : كوبا : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.5	المرجع نفسه : مذكرة من الامانة العامة
A/CONF.113/MC/L.6	المرجع نفسه : الجمهورية الديمقراطية الالمانية : تعديلات مقترحة

الوثائق الاساسية (تابـــع)

الرمـــز	العنـــوان
A/CONF.113/MC/L.7	المرجع نفسه : الكرسي الرسولي : تعديلات مقترحة
A/CONF.113/MC/L.8	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : تقرير الامين العام (A/CONF.113/22) ، كوبا : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.9	المرجع نفسه : تونس : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.10	المرجع نفسه : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : تعديلات مقترحة
A/CONF.113/MC/L.11	المرجع نفسه : فرنسا : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.12	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : شرح الاختلافات بين A/CONF.113/22 ومرفق A/CONF.113/24 . مذكرة من الامانة العامة
A/CONF.113/MC/L.13	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : تقرير الامين العام (الوثيقة A/CONF.113/22) جمهورية الكاميرون المتحدة : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.14	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : تقرير الامين العام (الوثيقة A/CONF.113/22) تونس : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.15	المرجع نفسه : فرنسا : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.16	المرجع نفسه : جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.17	المرجع نفسه : الولايات المتحدة الامريكية : تعديلات مقترحة
A/CONF.113/MC/L.18	المرجع نفسه : السنغال : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.19	المرجع نفسه : هولندا : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.20	المرجع نفسه : نص موحد للتعديلات التي أدخلت على الوثيقة A/CONF.113/22
A/CONF.113/MC/L.20 and Add.1, Add.2, Add.2/Corr.1 and Add.3	المرجع نفسه : نص موحد للتعديلات المدخلة على الوثيقة A/CONF.113/22

الوثائق الاساسية (تابع)

الرمز	العنوان
A/CONF.113/MC/L.21	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : نص وافقت عليه اللجنة الاستشارية في دورتها الثالثة (مرفق الوثيقة A/CONF.113/24) : نص موحد للتعديلات المدخلة على الوثيقة A/CONF.113/24
A/CONF.113/MC/L.22	مشروع خطة عمل دولية للشيخوخة : تقرير الامين العام (الوثيقة A/CONF.113/22) الجزائر : تعديل مقترح
A/CONF.113/MC/L.23	المرجع نفسه : تعديل اقترحته الولايات المتحدة الامريكية
A/CONF.113/MC/L.24	المرجع نفسه : تعديل اقترحته الجزائر
A/CONF.113/MC/L.25	المرجع نفسه : تعديل اقترحته الصين
A/CONF.113/MC/L.26	المرجع نفسه : تعديل اقترحته مالطة
A/CONF.113/MC/L.27	مشروع تقرير اللجنة الرئيسية

الوثائق الاعلاميـــــــــة

الرمـــــــز	العنـــــــوان
A/CONF.113/Misc.1 و Corr.1 و Add.1 و 2	القائمة المؤقتة للمشتركين
A/CONF.113/INF.1 و Corr.1 و 2	قائمة المشتركين

باء - وثائق المعلومات الاساسيـــــــة

١ - التقارير القومية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
اندونيسيا
اوروغواى
ايرلندا
ايسلندا
ايطاليا
باراغواى
باكستان
البحرين
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنما
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
جامايكا
الجزائر
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
الدانمرك
رومانيا
سرى لانكا
السويد
العراق
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين

فنلندا
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
الكويت
كينيا
لكسمبرغ
مالطة
مالي
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
ملديف
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان
جامعة الدول العربية
جمهورية سان مارينو
جمهورية كوريا
سويسرا

٢ - الورقات المقدمة من المنظمات غير الحكومية

الرمز	العنوان
A/CONF.113/NGO/1	الجمعية الدولية لعلم الشيخوخة : " أسس سياسة للمسنين في الثمانينات وما بعدها "
A/CONF.113/NGO/2	الاتحاد الدولي للشيخوخة : " مقترحات لتعديلات على مشروع خطة العمل الدولية "
A/CONF.113/NGO/3	الاتحاد العالمي للنساء الريفيات : " بيان الى الجمعية العالمية للشيخوخة "
A/CONF.113/NGO/4	الرابطة الدولية لجامعات العمر الثالث : بيان
A/CONF.113/NGO/5	الاتحاد الاوروبي لرعاية كبار السن : بيان
A/CONF.113/NGO/6	الاتحاد العالمي للصحة العقلية : بيان
A/CONF.113/NGO/7	الاتحاد العالمي لاوقات الفراغ والاستجمام: بيان
A/CONF.113/NGO/8	منظمة الامن الدولي : بيان
A/CONF.113/NGO/9	الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن الحرة والتجارية: بيان
A/CONF.113/NGO/10	" التشجير على يد المسنين والشباب " بيان مقدم من ٢٣ منظمة غير حكومية هي :
	خريجو الجامعات الامريكية العرب
	طائفة البهائيين الدولية
	التحالف العالمي للمعمدانيين
	زملاء التربية العالمية
	الفهود الرمادية
	المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة
	مكتب التربية الدولي الكاثوليكي
	المجلس الدولي للنساء اليهوديات
	المجلس الدولي للنساء

الرمز	العنوان
	الاتحاد الدولي للمستوطنات والمراكز على مستوى الحي
	الاتحاد الدولي للجامعات
	الاتحاد الدولي للقيم الانسانية والاخلاقية
	جايسيز انترناشونال
	الرابطة النسائية للمحيط الهادى وجنوب شرقي آسيا
	كوتا انترناشونال
	رابطة الاسبرانتو العالمية
	الرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة
	الاتحاد العالمي للصحة العقلية
	المؤتمر اليهودى العالمي
	الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية
	الاتحاد العالمي لليهودية المتحررة
	الاتحاد النسائي العالمي للاعتدال المسيحي
	منظمة " زونتا " الدولية
A/CONF.113/NGO/11	الرابطة الكورية للمواطنين كبار السن وثيقة معلومات أساسية
A/CONF.113/NGO/12	الاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي : بيان
A/CONF.113/NGO/13	الهيئة الدولية للوقاية من حوادث الطرق : بيان
A/CONF.113/NGO/14	الاتحاد الدولي للمدافعين
	أنشطة الاتحاد الدولي للمدافعين عن المسنين وضحايا الحرب
A/CONF.113/NGO/15	رابطة جمعيات الصليب الاحمر : " معلومات اجتماعية : نظرات على الشيخوخة "

الرمز	العنوان
A/CONF.113/NGO/16	جامعة ماهاريشي للبحوث الاوروبية ، سويسرا جامعة ماهاريشي للقانون الطبيعي ، انكلترا جامعة ماهاريشي الدولية ، الولايات المتحدة الامريكية أكاديمية ماهاريشي لعلوم " الفيدا " ، الهند " تكنولوجيا ماهاريشي للوعي - التأمل المتسامي : تتيح امكانية بلوغ أهداف جمعية الامم المتحدة العالمية للشيخوخة "
A/CONF.113/NGO/17	"تكنولوجيا ماهاريشي للوعي - التأمل المتسامي : تتيح امكانية بلوغ أهداف جمعية الامم المتحدة العالمية للشيخوخة " جامعة ماهاريشي للبحوث الاوروبية ، سويسرا جامعة ماهاريشي للقانون الطبيعي ، انكلترا جامعة ماهاريشي الدولية ، الولايات المتحدة الامريكية أكاديمية " ماهاريشي " لعلوم " الفيدا " ، الهند
A/CONF.113/NGO/18	الاتحاد الدولي لرابطات المسنين : دور رابطات المسنين تجاه الشيخوخة
A/CONF.113/NGO/19	ميثاق عالمي للشيخوخة - بيان الأساسيات السبعة : بيان من " هيئة مساعدو المسنين "
A/CONF.113/NGO/20	" مورد متحدد : كل من يوفرون الرعاية لمن يعولون من كبار السن " : مؤسسة إلفيريتا لويس
A/CONF.113/NGO/21	مقترحات تتعلق بالاسكان : تعديلات على مشروع خطة العمل الدولية مقدمة من جمعية رعاية كبار السن
A/CONF.113/NGO/22	بيان من اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين السابقين

الرمز	العنوان
A/CONF.113/NGO/23	بيان من الهيئة الدولية لاعادة التأهيل
A/CONF.113/NGO/24	" التربية طول الحياة والشيخوخة " : رابطة التعليم العالي المتواصل